واقع ومستقبل مشروعات نهوض المرأة العربية

خبرة مشروع الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية

الدكتورة / عـــلا أبـوزيـــد

2007

أعدت هذه الدراسة بالاعتماد على المعلومات الواردة فى التقارير الاقليمية المقارنة التى أعدها خبراء من الدول العربية الأعضاء بالمنظمة والمشاركة فى المسح

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
لمنظمة المرأة العربية

الطبعة الأولى
القاهرة 1428 هـ - 2007 م

رقم الإيـــداع: 2007/24999
الترقيم الدولي: 977-5024-86-2

منظمة المرأة العربية
٢٥ شارع رمسيس- الكورية- مصر الجديدة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون: 24183301/101 (202)
فاكس: 24183110 (202)
بريد الكتروني: info@arabwomenorg.net

المحتويات	الصفحة

مقدمة التقرير	3
القسم الأول - تخطيط مشروعات المرأة :	9
1- صعوبات إنجاز الدراسات المسحية	9
2- عدد المشروعات	12
3 - مجالات المشروعات وأنشطتها	13
4 - المدى الزمنى للمشروعات	17
5 - التغطية الجغرافية للمشروعات	19
6- المستهدفون والمستفيدون	20
7- أهداف المشروعات وإنجازاتها	22
القسم الثانى - آلية العمل فى مشروعات المرأة	26
1- تنفيذ المشروعات وتمويلها	26
2 - العاملون فى مشروعات المرأة	36
3 - استدامة مشروعات المرأة	40
القسم الثالث : مخرجات مشروعات المرأة	44
1 - تقييم المشروعات	44
2 - الفجوات الواجب التوجه لها بالمشروعات المستقبلية التى تستهدف المرأة	47
3 - عوامل نجاح وفشل المشروعات الموجهة للمرأة	52
خاتمة : ملفات مفتوحة	60
هوامش الدراسة	71
تعريف بالمؤلفة	86

مقدمة التقرير

أنشئت منظمة المرأة العربية في مطلع الألفية الثالثة كأحد مؤسسات العمل العربى المشترك المتخصصة والهادفة إلى الارتقاء بقدرات المرأة العربية وتحسين أوضاعها فى مجالات سبع هى:

التربية والتعليم، الصحة والبيئة، الاقتصاد، الإعلام، السياسة، القانون والاجتماع (1).

ويمثل إنشاء منظمة المرأة العربية قمة التطور المؤسسى لمسيرة من العمل العربى، القطرى والإقليمي، مع المرأة ومن أجلها تتابعت خطواتها حثيثًة منذ بداية السبعينيات وتصاعدت وتيرتها فى العقد الأخير خاصة .

فمنذ أن خصصت الأمم المتحدة عقدًا للمرأة (1976 - 1985) ورعت مجموعة متتالية من المؤتمرات الدولية التى ألقت ضوءً ساطعًا على المشاكل المعقدة والمتشابكة التى تواجهها النساء فى مجتمعاتهن، وهي المؤتمرات التي بدأت فى المكسيك (1975) ثم كوبنهاجن (1980) ونيروبى (1985) وبكين (1995) و (2000) (2)، تبلور وعى كونى بقضية المرأة وبحقها الإنسانى فى التنمية ليس فقط كمتلقية لمخرجات عملية التنمية وإنما كشريك فاعل تشارك على قدم المساواة مع الرجل فى عملية تنمية مجتمعاتها فتضحى أحد مدخلاتها الفاعلة .

ولم تكن المنطقة العربية بمعزل عن هذه الحركة الدولية حول المرأة.

فإقليميا، أنشأت جامعة الدول العربية لجنة للمرأة في إطار أمانتها العامة فى مطلع سبعينيات القرن العشرين، ثم تشاركت الدول العربية في وضع استراتيجية عربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2000، وهى الاستراتيجية التي أقرها مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب فى اجتماعهم فى أكتوبر 1988، ثم ألحقوا بهذه الاستراتيجية الخطة العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2003، وهى الخطة التى أقرها الاجتماع العربى الإقليمي التحضيرى لمؤتمر بكين والمنعقد فى الفترة من 6-1994/11/10 . وفى المملكة الأردنية فى سبتمبر (1996) أقر الاجتماع الوزارى العربى رفيع المستوى برنامجًا للتعاون العربى حدد الأولويات العربية للنهوض بالمرأة فى محاور ثلاث هى:

- المحور الاقتصادى.
- المحور السياسى.
- المحور الاجتماعى.

أما قطريًا، فنجد معظم الدول العربية منضمة إلى الاتفاقات والمواثيق والإعلانات الدولية الخاصة بالمرأة، وبصفة خاصة اتفاقية منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيكين بمحاوره الأثنى عشر وإعلان الأهداف التنموية للألفية بما فيها الهدف الثالث المتعلق بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتفعيلاً لالتزاماتهم الدولية أظهرت معظم الدول العربية، خاصة فى مرحلة ما بعد بيكين، اهتماما ملفتًا بقضايا المرأة. فمنهم من جعل تحسين أوضاع المرأة على رأس أولويات الخطط الوطنية للتنمية، ومنهم من طور استراتيجيات للنهوض بالمرأة ومنهم من استحدث آليات مؤسسية للنهوض بها تتراوح ما بين الوحدات المتخصصة داخل الأجهزة الحكومية والمجالس الوطنية ووزارات المرأة.

وفى هذا الإطار، عندما تأسست منظمة المرأة العربية إنجازًا لإحدى التوصيات الصادرة عن أول قمة للمرأة العربية عقدت فى القاهرة فى نوفمبر 2000 بدعوة من السيدة الفاضلة سوزان مبارك وبحضور مكثف للسيدات العربيات الأول ووفود رسمية من تسعة عشر دولة عربية (3)، أدرك القائمون على المنظمة أن هذه العقود من العمل العربى ، القطرى والإقليمي، من أجل المرأة تمثل مزية ومشكلة. فهي مزية لأنها تعنى أن المنظمة لن تبدأ عملها فى فراغ، فقد شكل هذا العمل العربى المتراكم قاعدة صلبة تقف عليها المنظمة وتنطلق منها فى عملها مع المرأة. ولكن من جانب آخر، هذا العمل العربى المتراكم الموجه للمرأة كان يفرض على المنظمة ضرورة عدم تكراره بل الحرص على استكماله والمراكمة عليه. وتحقيق هذا كان يتطلب أن تتعرف المنظمة على واقع العمل العربى مع المرأة، ما أنجز وعوامل نجاحه والمتبقي والتحديات التي تواجهه.

وعليه، كان أول مشروع تتبناه منظمة المرأة العربية عندما بدأت عملها على أرض الواقع مشروعًا يهتم بمسح المشروعات التى تستهدف المرأة فى المجالات السبع التى تقع فى دائرة اهتمامها كما حددتها وثيقة "السياسات العامة" للمنظمة وهى ذات المجالات التى شكلت مسارات العمل العربى القطرى والإقليمى من أجل المرأة على مدار العقود الماضية.

هذه المجالات هى :

التربية والتعليم، الصحة والبيئة، الاقتصاد، الإعلام، السياسة والقانون والاجتماع.

ومشروع الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية يتكون فى جملته من أربعة مراحل انتهت منهم حتى تاريخ إعداد هذا التقرير مرحلتان وتم فيهما

مسح المشروعات الموجهة للمرأة فى مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والإعلام والسياسة (4).

وتتكون كل مرحلة من مراحل المشروع الأربعة من ثلاث أنشطة أساسية هى:

1- ورش عمل تمهيدية .

2- إعداد الدراسات المسحية فى المجال محل البحث .

3- ورش عمل ختامية .

ورش العمل التمهيدية يجتمع فيها الخبراء القائمون على الدراسات المسحية بواقع خبير من كل دولة عضو مشاركة فى المشروع. ويقوم الخبراء المشاركون فى هذه الورش بالاتفاق على الإطار المرجعى الذي سيتم الالتزام به عند إجراء الدراسة ، وهو الإطار الذي يتضمن تعريف المجال الرئيسى الذي ستتم دراسته، وتحديد المجالات الفرعية له والتى سيتم مسح مشروعاتها وكذلك تحديد معايير اختيار المشروعات التى سيتم مسحها. كما يقوم الخبراء فى الورش التمهيدية بتصميم استمارة الاستبيان التى يستخدمونها فى جمع بيانات المشروعات محل المسح. والغرض الرئيسى من عقد ورش العمل التمهيدية هو أن تتاح الفرصة للخبراء المشاركين فى المسح للاتفاق على منظومة عمل يلتزمون بها أثناء إجرائهم لدراساتهم المسحية بما يوفر للمنظمة قاعدة موحدة الأساس من البيانات تمكنها من وضع خطة عمل مستقبلية على أساس موضوعى ومقارن.

أما **الدراسات المسحية** فتهتم برصد عينة من المشروعات التى طبقت بالفعل فى المجال محور البحث المسحى إضافة إلى عينة من المشروعات قيد التنفيذ وذلك فى كل دولة عضو مشاركة فى المشروع وباستخدام استمارة استبيان ذات أسئلة مغلقة ومفتوحة تم تصميمها فى ورش العمل التمهيدية ويتم تعبئتها مع المشرفين على المشروعات المختارة ، وذلك من خلال مقابلات شخصية يجريها فريق عمل مساعد للباحث الرئيسى وبتوجيه منه. وتهتم استمارة الاستبيان بالإحاطة بعناصر تخطيط المشروعات وآليات عملها ومخرجاتها حيث تتضمن أسئلة عن طبيعة أنشطة المشروعات ومداها الزمني ونطاق تغطيتها وأهدافها وإنجازاتها الفعلية والفئات المستهدفة والفئات المستفيدة وجهات التنفيذ والتمويل وعدد العاملين وقدرة المشروعات على الاستدامة ونقاط قوة المشروعات وعوامل ضعفها(5).

أما ورش العمل الختامية فتعقد بعد انتهاء الخبراء المشاركين فى كل مجال من

إعداد دراساتهم المسحية ويعرض فيها الخبراء لملامح دراساتهم وأهم النتائج التى توصلوا إليها .

وتكلف المنظمة خبيراً فى كل مجال يتم مسح مشروعاته بإعداد تقرير إقليمي مقارن يشرح وضع المشروعات الموجهة للمرأة فى المجال إقليمياً وذلك بالاعتماد على الدراسات المسحية القطرية المقدمة فى هذا المجال .

والتقرير الذي بين يدى القارئ يقدم خبرة المرحلتين الأولى والثانية من مشروع الدراسات المسحية، وفى ذلك هو يعتمد بالأساس على التقارير الإقليمية الخمس للمجالات محل الدراسات المسحية. كما يستعين التقرير كذلك، وكلما استدعت الحاجة، بالدراسات القطرية المقدمة فى كل مجال من مجالات المسح الخمس(6).

ويهدف التقرير من خلال الدراسة المقارنة لعناصر المشروعات الموجهة للمرأة العربية فى خمس من مجالات العمل الرئيسية معها إلى إلقاء الضوء على المشكلات التى تواجهها هذه المشروعات وتؤدى إلى تعثرها مع تحديد للعناصر التى تعظم من فرص نجاحها ، وكذلك التعرف على الأهداف التى لم تستطع إنجازها وقضايا المرأة التى ما زالت تحتاج إلى عمل جاد لمواجهتها وقطاعات المرأة الأولى بأن تلقى اهتماما أكبر من القائم بالفعل والمناطق الجغرافية التى مازالت تفتقر إلى المشروعات الموجهة للمرأة.

والغاية النهائية هى الرفع من كفاءة العمل المستقبلى مع المرأة ومن أجلها فى مجالات الحياة المجتمعية المتنوعة وذلك عن طريق تفادى تكرار أخطاء حدثت عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات سابقة والتعظيم والإفادة من عناصر القوة التى تتمتع بها مشروعات نجحت فى تحقيق أهدافها .

وقبل الولوج إلى متن التقرير، قد يكون من الهام تسجيل عدد من الملاحظات:

1-لا يهتم التقرير بتجميع وإعادة سرد البيانات والمعلومات الموجودة فى الدراسات القطرية ولا حتى تلك الموجودة فى التقارير الإقليمية، ولكن هدفه الرئيسى هو استقراء دلالات هذه البيانات والمعلومات للوصول إلى نتائج يمكن الاسترشاد بها عند وضع خطط التدخل المستقبلى لصالح المرأة العربية. ومن هذا المنظور يمكن اعتبار التقرير دليلاً استرشاديًا للمشروعات الناجحة فى مجالات العمل العربى مع المرأة.

2-اهتم التقرير عند قراءته لخبرة الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة بالبحث عن الجوامع المشتركة فيما بين المجالات المختلفة والتي تدل عليها مشروعات المجالات أكثر من اهتمامه بتسليط الضوء على التفاوتات والاختلافات فيما بين المجالات إلا بالقدر الذي يخدم الغرض من التقرير. فالمقصود بهذا التقرير، كما ذكرنا، أن يكون مرشداً للتحرك الناجح من أجل المرأة على المستوى الإقليمى وفي كل مجالات العمل معها. وخبرة مشروع الدراسات المسحية تثبت أن الجوامع المشتركة فيما بين مجالات العمل مع المرأة، على تنوعها، عديدة. وعليه، فإن المشترك الذي ترشد إليه الخبرات العربية والمجالاتية المختلفة يسمح بوضع خطة للتحرك الإقليمى. وهذا لا ينفى وجود مشروعات ومجالات تمثل التفاصيل الدقيقة لبعض عناصرها حالات خاصة لا تساير القاعدة العامة التى يحرص التقرير أن يقررها. وهنا ستظل الدراسات المسحية القطرية والتقارير الإقليمية معينًا هامًا يمكن الرجوع إليه للتعرف على الظروف الخاصة لدولة بعينها أو مجال بعينه فى حال الرغبة فى إقامة مشروع رائد في مجال محدد في دولة معينة.

3-المشروعات التى طبقت عليها استمارات الاستبيان لا تمثل بالتأكيد العدد الواقعى للمشروعات الموجهة للمرأة فى أى من المجالات الخمس محل الدراسة . وعليه ، فإن الدراسات المسحية التى اعتمد عليها هذا التقرير تعتبر من نمط الدراسات الاستطلاعية طالما أن المسوح لم تشمل كل المشروعات المنفذة فى كل دولة مشاركة خلال الفترة الزمنية التى حددها كل مجال كنطاق زمنى للمسح. ورغم ذلك فإنه يمكن اعتبار النتائج التى توصل إليها التقرير الحالي، بالاعتماد على هذه المسوح الاستطلاعية، بمثابة مؤشرات جيدة جداً على وضع المشروعات الموجهة للمرأة فى الدول العربية. ومن هذا المنظور، وإذا ما أخذت فى عمومياتها، يمكن لنتائج هذه المسوح أن تساعد الجهات المعنية - الوطنية والإقليمية والدولية - على تخطيط

المشروعات الموجهة للمرأة تخطيطًا ملبيًا لواقع احتياجات المرأة ثم تنفيذها بأسلوب يتسم بالواقعية والكفاءة .

وبالنظر إلى عناصر استمارة الاستبيان المستخدمة فى إجراء الدراسات المسحية ينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

الأول : يهتم بعناصر الاستمارة الخاصة بتخطيط المشروعات.

والثانى : يدرس عناصر الاستمارة المتعلقة بآليات عمل المشروعات.

والثالث : يحلل عناصر الاستمارة المتضمنة لمخرجات المشروعات.

وينتهى التقرير بخاتمة يتعرض فيها للملفات التى ما زالت مفتوحة فى موضوع العمل الهادف إلى نهوض المرأة العربية.

القسم الأول : تخطيط مشروعات المرأة

يتناول هذا القسم من التقرير عناصر استمارة الاستبيان ذات الصلة بتخطيط المشروعات وهى :

صعوبات إنجاز الدراسة المسحية وعدد المشروعات ومجالات المشروعات وأنشطتها ومداها الزمنى والتغطية الجغرافية للمشروعات والفئة المستهدفة بالمشروعات والفئة المستفيدة منها وأهداف المشروعات وإنجازاتها .

1- صعوبات إنجاز الدراسات المسحية :

واجه الخبراء المشاركون فى الدراسات المسحية فى المجالات الخمس ، دون استثناء، مجموعة لا يستهان بها من الصعوبات رصدوها فى دراساتهم القطرية واجملتها التقارير الإقليمية الخمس حيث اتضح أنها صعوبات تتكرر فى معظمها من دولة إلى أخرى ومن مجال إلى مجال. وتكمن أهمية التعرف على هذه الصعوبات فى الدلالات الخطيرة التى تؤشر لها والتى تتعلق بواقع التخطيط لمشروعات المرأة فى المنطقة العربية. فهذه الصعوبات هي في الواقع معوقات تقف في طريق التخطيط الناجح للمشروعات. ونحسب أن أي عمل ناجح مع المرأة فى المستقبل لابد وأن يأخذ فى الاعتبار ضرورة تخطى هذه المعوقات.

ويمكن تقسيم الصعوبات التى واجهها الخبراء القائمون على الدراسات المسحية إلى نوعين من الصعوبات، الأول يتعلق بالقائمين على المشروعات التى تم مسح بياناتها، والثانى يتعلق ببيانات تلك المشروعات.

أ - صعوبات تتعلق بالقائمين على المشروعات التى تم مسحها:

يكاد يجمع الخبراء المشاركون فى الدراسات المسحية لمشروعات المجالات الخمس على أنهم واجهوا صعوبات حقيقية فى التعامل إما مع الأفراد المسئولين عن المشروعات محل المسح أو مع الأفراد الذين يتبعون الجهات المسئولة عن تلك المشروعات. ويمكن إجمال أهم هذه المعوقات فى صعوبة الحصول على موافقة الجهاز المسئول لإجراء المقابلة بغرض تعبأة استمارة الاستبيان، حيث أظهر معظم الذين تم التواصل معهم إما تشككًا فى الهدف من وراء المسح ونية القائمين عليه أو فى جدواه والفائدة المرجوة منه(7)، وطلب البعض معلومات وافية عن طبيعة المسح والغرض منه والجهة الراعية له، ومن ثم طلبوا وقتًا أطول للإطلاع على هذه المعلومات معللين ذلك بأنهم ليس لهم خبرة

سابقة أو دراية كافية بمثل هذه المسوح[8]، وانتهى الأمر بالبعض إما برفض إجراء المقابلة الشخصية أوالإصرار على تعبأة الاستمارة بأنفسهم فجاءت أجزاء هامة منها بلا إجابات[9].

ويستمر مسلسل السلوكيات الإدارية المهدرة للوقت والجهد والمال فيما أورده خبراء المسح من عدم إلتزام العديد من المسئولين عن المشروعات بمواعيد المقابلة التى حدودها بأنفسهم وتكرار تغيبهم عن المواعيد، إضافة إلى إعلانهم التبرم الصريح أثناء إجراء المقابلة بحجة طول استمارة الاستبيان مرة أو عدم وضوح بعض أسئلتها مرة أخرى[10] وإظهارهم الانشغال بأعبائهم الوظيفية أثناء إجراء المقابلة والذى ظهر فى تعطيلهم لها أكثر من مرة بحجة إنجاز هذه الأعباء[11]. كما سجل العديد من الخبراء تردد بعض المسئولين عن المشاريع فى تعبئة إستمارة الاستبيان مفسرين ذلك بتخوف هؤلاء المسئولين من إمكانية إفادة آخرين من البيانات التي سوف يسجلونها في الاستمارات إما لسرقة معلوماتهم وأفكارهم أو لمنافستهم على مصادر التمويل[12].

والواقع أن هذه السلوكيات الإدارية التى تم رصدها إنما تؤشر إلى سلبيات خطيرة فى ثقافتنا المؤسسية لعل أهمها إن مؤسساتنا - أجهزة وأفراد - غير معدة الإعداد الكافى للتعامل مع متطلبات البحث العلمى بصفة عامة والبحوث الميدانية والمسوح بصفة خاصة، وهو ما يعطل فوائد جمة أهمها التخطيط المستقبلى السليم والناجح للمشروعات والذي يتطلب في أحد جوانبه ضرورة الإفادة من تحليل بيانات تجارب سابقة.

ثم إن التشكك فى النوايا المحايدة والأهداف الموضوعية للبحوث العلمية والميدانية إضافة إلى حبس المعلومات والاستئثار بها، ليشير إلى تسيد الشخصانية وإلى تغلب روح المنافسة على روح التعاون عند التعامل مع قضايا وطنية وإقليمية حالة تحتاج عند الاقتراب منها إلى تكامل وتضافر الجهود وإلى تبادل الخبرات والمنافع لا إلى الانعزالية وحبس المعلومات.

كما أنه ليس خافيًا أن المتابعات الحثيثة والاتصالات المستمرة من قبل الخبراء المشاركين فى المسح فى محاولة منهم للحصول على الموافقات أدى إلى إهدار الكثير من الوقت والجهد والمال، وهى عناصر لا غنى عن توافرها لأي ثقافة تحتضن البحث العلمى الجاد وتحرص على نجاحه.

ب - صعوبات تتعلق ببيانات المشروعات التى تم مسحها:

إضافة إلى المعوقات الخطيرة التى واجهها خبراء المسح والمتعلقة بالمشرفين على المشروعات ، فلقد تعرضوا لصعوبات لا تقل خطورة تتعلق ببيانات المشروعات المطلوبة لتعبئة استمارة الاستبيان. ولقد رصد خبراء المسح عدداً من الصعوبات التي تدخل فى هذه الفئة منها:

- عدم وجود قاعدة معلوماتية توثق لبيانات المشروعات أحيانًا بصورة كلية و أحيانًا أخرى بصورة جزئية خاصة في حالة البيانات المتعلقة بتمويل المشروع أو الإنفاق الكلى للمشروع وبيانات المستفيدات منه وكذلك البيانات الخاصة بالتقييم وحتى البيانات الخاصة بأعداد العاملين فى المشروع(13).

والواقع أن عدم وجود قاعدة معلوماتية سليمة للمشروع نتيجة غياب ثقافة التوثيق إنما يعنى أنه لم يعد للمشروع ذاكرة، وأن الاعتماد يصبح كاملاً على ذاكرة القائم على المشروع للحصول على بياناته. وفضلاً عن أن هذا يخالف أبسط قواعد المنهج العلمى فى التخطيط والذى يجب أن يتسم بالحياد والموضوعية والتى لا توفرها إلا الأرقام والمعلومات الموثقة، فإنه فى بعض الحالات لا تصبح المعلومة المستقاة من ذاكرة القائم على المشروع غير موثوق فى حيادها وموضوعيتها ومصداقيتها وحسب، بل تصبح غير متاحة أصلا نتيجة تغير القائمين على المشروع. وهذا ما واجهه خبراء المسح فى مجالي التعليم والاقتصاد حيث غاب التوثيق لبعض المشروعات أو لمراحل منها - خاصة المشروعات طويلة المدى - وتغير المشرفون على المشروعات فعجز الجدد منهم عن تقديم بيانات عن الفترات السابقة من المشروعات والتى لم يكونوا شاهدين عليها(14)، هذا فضلاً عن أن عدم وجود ذاكرة للمشروع نتيجة الغياب الكلى أو الجزئى للتوثيق يؤدى إلى تضارب البيانات الخاصة بنفس المشروع رغم أنها صادرة عن أجهزة تابعة لوزارة واحدة أو عن مسئولين ينتمون لنفس المشروع وهو ما يفقد البيانات مصداقيتها ويتطلب جهداً كبيراً وغير موثوق فى نتائجه فى معظم الأحوال لتدقيقها.

- وسجل بعض خبراء المسح أنه حتى فى حالة وجود توثيق لبيانات المشروع فإن المسئولين عن المشروع يعمدون في كثير من الأحيان إلى إخفاء بعض البيانات، خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والإنفاق والإنجازات ، أحيانًا بحجة ضرورة استشارة مسئولين فى مستوى أعلى قبل الإفصاح عنها وأحيانًا أخرى بالتصريح المباشر بأنها معلومات سرية. ولاحظ الخبراء أن هذا الموقف يتزايد فى الحالات التى يحتمل أن

ينقل فيها البيان صورة سلبية لأداء المشروع[15]. والواقع أن عدم توخى القائمين على المشروعات الشفافية عند إدلائهم ببيانات المشروعات، خاصة تلك البيانات المتعلقة بالتكلفة النهائية للمشروع وبحجم ونوع الإنجازات التى حققها، ليؤثر بالسلب على جهود التخطيط المستهدف للتحرك المستقبلى الناجح، ذلك أن نجاح التخطيط للمستقبل يعتمد إلى حد كبير على مدى الإفادة من تجارب المشروعات السابقة والقائمة للعمل على تجنب تكرار عثراتها وإيجاد حلول للمشكلات التى واجهتها.

- ولعل من أهم أوجه القصور فى بيانات المشروعات، حال توفرها، غياب التصنيف الإحصائي للبيانات بحسب النوع الاجتماعي خاصة فى المشروعات الموجهة للإناث والذكور فى ذات الوقت وكذلك تباين المؤشرات التى تستخدمها الأجهزة المختلفة القائمة على مشروعات المرأة واختلاف التعريفات وطريقة احتساب المؤشرات التى تستخدمها تلك الأجهزة[16].

والواقع أن خطورة هذه المشكلة الأخيرة وعمق تأثيرها السلبى على التخطيط المستقبلى السليم لمشروعات المرأة من زاوية أهمية هذا النوع من البيانات للتعرف على الفجوات التى يجب التعامل السريع معها فيما يتعلق بالقضايا وبقطاعات المرأة الأولى بالتوجه لها بمشروعات المستقبل، قد التفت لها مؤخرًا منظمات إقليمية ودولية تعمل مع المرأة وهو ما دعاها إلى تبنى مشروعات تستهدف تطوير مؤشرات حساسة للنوع الاجتماعى ومستجيبة له تستخدم عند جمع البيانات الخاصة بالمرأة فى مجالات الحياة المجتمعية المختلفة[17].

2 - عدد المشروعات:

من المعلوم يقينا أن عدد المشروعات التى تشكل عينة المسح الذي يعتمد عليه هذا التقرير تختلف إلى حد بعيد عن العدد الواقعى للمشروعات المطبقة فى كل مجال من مجالات المسح الخمس، إلا أنها بالرغم من ذلك تعتبر مؤشرًا على الأعداد الكلية لهذه المشروعات. كما أن توزيع العينة فيما بين المجالات تعتبر مؤشرًا أيضًا على واقع توزيعها على الصعيد العربى[18]. وترجع أهمية هذا البيان، من ثم، إلى أنه يؤشر إلى حجم وتوجه الاهتمام بتطوير أوضاع المرأة والارتقاء بقدراتها فى مختلف المجالات، وهو ما يفيد فى التخطيط المستقبلى للعمل مع المرأة حيث يوضح المجالات التى لا تحظى بالاهتمام الكافى فيتم توجيه المشروعات الجديدة للمجالات التى تشهد عددًا محدودًا من المشروعات خاصة إذا كان المجال يخبر قضايا ملحة للمرأة.

وأكبر عينة مشروعات تم مسحها كانت فى مجال التعليم حيث بلغ عدد المشروعات الممسوحة 3063 مشروعًا موزعة على اثنتى عشرة دولة وخمسة مجالات فرعية[19]. وجاءت عينة مجال الاقتصاد فى المرتبة الثانية حيث عبأ خبراؤه 1110 استمارة استبيان[20]، وتلاه بفارق بسيط مجال الإعلام والذى بلغ حجم عينته البحثية 1046 مشروع[21]، واحتل مجال الصحة المرتبة الرابعة بحجم عينة قوامها 581 مشروعا[22]، ثم مجال السياسة الذى مسح خبراؤه 526 مشروع[23].

ويشير البيان السابق إلى الأهمية البالغة التى يحظى بها مجال التعليم عند العمل مع المرأة، حيث يستأثر هذا المجال بالنسبة الأكبر من المشروعات الموجهة للمرأة على الصعيد العربى وبفارق كبيرعن المجالات الأخرى. وربما يؤشر ذلك إلى تفاقم مشاكل تعليم الإناث فى المنطقة العربية مقارنة بمشاكل المجالات الأخرى. وعليه، نجد أن توزيع مشروعات التعليم على الدول المشاركة فى المسح يختلف بحسب اختلاف درجة إلحاح مشاكل تعليم الإناث ، ففى حين تستأثر اليمن بـ 66.6% من حجم عينة مشروعات قطاع التعليم نجد أن أقل نسبة لهذه المشروعات توجد فى دول الخليج التى حققت نجاحات واضحة فى مواجهة هذه المشكلة فتتدنى النسبة إلى 0.7% (عمان) 1.8% (الإمارات) 2.1% (البحرين) [24]، ويظهر البيان السابق كذلك أن مجال الاقتصاد يحظى باهتمام عربى واضح حيث تركز الدول العربية فى مجملها على موضوع انخراط المرأة فى العمل المجدى اقتصاديًا.

أما أقل عدد من المشروعات الموجهة للمرأة فيوجد فى مجال السياسة وذلك رغم الطفرة فى الاهتمام بالتمكين السياسى للمرأة فى معظم الدول العربية خاصة بعد عام 2000، وهو ما يعنى أن هذا المجال فى حاجة إلى توجيه اهتمام خاص، خاصة إذا ما علمنا أن معظم مشروعات هذا المجال هي أنشطة قصيرة المدى وموسمية[25]، وإن كنا نلفت النظر هنا إلى أن أزمة المشاركة السياسية للمرأة هى ملمح من أزمة المشاركة السياسية بأطلاق فى المنطقة العربية.

3 - مجالات المشروعات وأنشطتها :

إذا تأملنا توزيع المشروعات الخاصة بكل مجال من المجالات الرئيسية الخمس محل المسح على مجالاته الفرعية وأنشطته[26] لوجدنا أن الفئة الأكبر من مشروعات **مجال التعليم**[27] موجهة لمجال تسرب الإناث من التعليم (67.7%) ، ويليها بفارق واسع

جدًا المشروعات الموجهة لمجال تنمية المهارات الحياتية (11.4%) ومجال التعليم المستمر (9.6%)[28]. والواقع أن الاهتمام بتوجيه النسبة الأكبر من مشروعات قطاع التعليم لمجال تسرب الإناث لهو توجه محمود فى التخطيط يساعد في مواجهة مشكلة تعليم الإناث من جذورها وقبل أن تتحول إلى مشكلة أمية. ويستمر التوجه المحمود فى التخطيط فى الاهتمام الواضح بمشروعات مجالى تنمية المهارات الحياتية والتعليم المستمر حيث هما المجالان اللذان يهتمان بالارتقاء بنوعية حياة المرأة من خلال إنصرافهما إلى التركيز على التدريب على مهارات وقدرات ومهن تطبيقية فيسهما من ثم فى تسليح المرأة فى مواجهة مشاكل مثل البطالة والفقر وتدنى مستوى الدخل والإعالة المنفردة للأسرة، وهى مشاكل تخبرها معظم الدول العربية. ويدلل على هذا إرتفاع نسبة المشروعات الموجهة لهذين المجالين فى معظم الدول العربية على تنوع مستويات دخلها بما فيها دول الخليج، ولا يستثنى من هذا إلا الدول التى تعانى من مشكلة أمية أبجدية خانقة وعلى رأسها اليمن والسودان[29].

وأقل مجالات قطاع التعليم جذبًا للمشروعات الموجهة للمرأة هو مجال محو الامية التقنية حيث لا توجه له إلا 3.9% من مشروعات القطاع [30]. فالدول التى لا تعانى من مشكلة تعليم إناث لا توجه مشروعات كثيرة لمجال محو الأمية التقنية حيث يعتبر الحاسوب والتقنية الإلكترونية مكونًا أساسيًا فى برنامجها للتعليم النظامى. وعليه، نجد أن معظم مشروعات هذه الدول فى قطاع التعليم موجهة لمجالى التعليم المستمر وتنمية المهارات الحياتية وليس لمجال محو الأمية التقنية. أما الدول التى تعاني نساؤها من مشاكل أمية أبجدية حادة، فإنها لا تجد جدوى حقيقية من تبنى مشروعات محو أمية تقنية. وعليه، فهى توجه جل اهتمامها لمشروعات تسرب الإناث من التعليم.

ولا يفوتنا أن نؤكد أن مشكلة أمية المرأة التقنية هى جزء من أزمة الوضع التكنولوجى المتأخر للدول العربية بصفة عامة فيصبح من غير المتوقع أن توجه نسبة عالية من مشروعات المرأة إلى محو أميتها التقنية فى ظل وضع متردى للبحث العلمى والتقدم التقنى فى العالم العربى، يعانى منه الذكور والإناث بصفة عامة.

وفى **قطاع الصحة**[31]، نجد أن النسبة الأكبر من المشروعات موجهة لمجال الصحة الإنجابية[32]، وذلك فى كل الدول المشاركة فى المسح دون استثناء. ويرجع ذلك إما لتدنى مقاييس رعاية الأمومة وتنظيم الأسرة أولاشتراط الجهات المانحة الدولية أن يوجه التمويل الذي توفره لمشروعات خدمات تنظيم الأسرة تحديداً.

أما النسبة الأقل من المشروعات فهى الموجهة لمجال العنف ضد المرأة حيث تدور

حول نسبة الـ 5% ولا تتخطى نسبتها فى أفضل الأحوال حاجز الـ 15% من مشروعات قطاع الصحة داخل أى دولة مشاركة فى المسح، بل لا توجه أية مشروعات لهذا المجال فى بعض الدول المشاركة(33).

وما زالت المشروعات الموجهة لموضوع الصحة النفسية للمرأة وصحة البيئة قليلة أيضًا إذا ما نظرنا إلى الدول العربية فى عمومها، ذلك أن الاهتمام بمثل هذه الموضوعات يتطلب قدرة الدولة على الوفاء شبه التام باحتياجات مجال الصحة الإنجابية (الأمومة الآمنة وتنظيم الأسرة)، حتى تتفرغ لقضايا أخرى يعتبر الالتفات لها نوع من الرفاهية فى ظل تفاقم مشكلات مجال الصحة الانجابية، فضلاً عن أن مشروعات صحة البيئة تتطلب درجة عالية من التنسيق والتعاون بين جهات متعددة داخل الدولة قد لا تتوفر دومًا فى ظل تقاليد البيروقراطيات الإدارية العربية(34).

أما إذا نظرنا إلى الأنشطة التى تتبناها مشروعات قطاع الصحة(35)، فسنجد أن نشاط التثقيف والتوعية يحتل المركز الاول من بين جميع الأنشطة التى تمارسها مشروعات قطاع الصحة وذلك بنسبة (80%). ويليه فى المركز الثانى نشاط التدريب بنسبة (64%) خاصة تدريب الكوادر بما يضمن استمرارية العائد من المشروع. ويتفق قطاع السياسة مع قطاع الصحة فى نفس هذا الترتيب للأنشطة. ومن أقل الأنشطة التى تمارسها مشروعات قطاع الصحة بمجالاته المتنوعة أنشطة التنمية المؤسسية (18%) وتطوير البنية التحتية (21%). ويتفق مرة أخرى مجال السياسة مع قطاع الصحة فى هذا. كما لا يحظى نشاط التوعية الإعلامية الذى يساهم فى نشر التثقيف فيما يتعلق بصحة المرأة باهتمام مشروعات مجال الصحة فهو لم يظهر بالمرة فى مشروعات (25%) من الدول المشاركة فى المسح، ولا تمارسه إلا (22%) فقط من مشروعات قطاع الصحة، على أهميته القصوى. أما أقل الأنشطة ظهورًا في مشروعات قطاع الصحة فهو نشاط رسم السياسات فلا تمارسه إلا (15%) فقط من إجمالى مشروعات قطاع الصحة على المستوى العربى. ويمكن النظر إلى هذا كمزية إذا ما اعتبرنا أن من الهام أن تكون السياسة الصحية سياسة مركزية تتسم بالنظرة الشاملة لاحتياجات الدولة بشكل عام فلا يترك لكل مشروع أمر رسم السياسة الخاصة به.

وفى **مجال الاقتصاد** لوحظ أن النسبة الأعلى من المشروعات التى تم مسحها تهتم بالارتقاء بقدرات المرأة فى المجال الخدمى (42.6%) دون المجالات الأخرى، خاصة المجالات الصناعية والزراعية، والتى تبتعد عن المجال الخدمى بفارق كبير (22.2%) و(18.1%) على التوالي(36). وهذا يعنى أن الاهتمام الأكبر ليس بالمشروعات التى تطور

قدرات المرأة بما يسمح لها بالمشاركة بفاعلية فى الأنشطة الإنتاجية (الصناعية والزراعية). واتساقًا مع كون معظم مشروعات المرأة فى قطاع الاقتصاد موجهة للمجال الخدمى نجد أنشطة التدريب والتأهيل تحتل المركز الأول من بين أنشطة المشروعات بنسبة 32.7%، ثم تأتى بعدها وبفارق كبير أيضًا أنشطة تقديم القروض والمساعدات الفنية والخدمات الاجتماعية (15% تقريبًا لكل منهم) والتى تناسب المشروعات الصغيرة فى المجالات الصناعية والزراعية[37].

أما فى **مجال الإعلام / الاتصال** فنجد أن أكثر المجالات الفرعية استحواذًا على المشروعات الاتصالية الموجهة للمرأة هو مجال الندوات (24.9%) ويليه مباشرة البرامج الإذاعية والتليفزيونية والتى استأثرت مجتمعة بنسبة (23.5%) من مشروعات القطاع الاتصالى الموجهة للمرأة ثم الصحف الدورية بنسبة (17.0%) أما أقل نسبة من مشروعات المجال فهى ورش العمل والنشرات (4.2%)[38]. وإذا اقتصرنا فى تعريفنا لمجال الإعلام على المعنى الضيق المتعارف عليه فسنجد أن توجه معظم مشروعات المرأة فى هذا القطاع إلى مجال الإعلام المسموع والمرئى متسق مع المناخ العام لبيئة المجتمع العربى التى ترتفع فيها نسبة الأمية بصفة عامة، كما أنه يتماشى مع التوجهات العالمية فى مجال الإعلام والتى تولى الاهتمام الأكبر لوسائل الإعلام المرئي والمسموع على حساب المقروء.

أما بالنسبة لمضامين الأنشطة الاتصالية فنجد أن الموضوع الذى يتركز حوله معظم النشاط الاتصالي المسموع والمرئى والمقروء ما زال يدور حول الدور النمطى للمرأة فتركز الأنشطة الاتصالية (برامج وصفحات المرأة) على امور الطهى والأزياء والتجميل وتربية الأطفال، ويكون تناول الأنشطة الاتصالية للدور الإنتاجي والتنموى للمرأة فى معظم الأحوال مناسبتيًا.

أما أقل قضايا المرأة تناولاً فى وسائط الإعلام العربية فهى قضية العنف الجسدى والنفسى ضد المرأة، ويتفق مجال الإعلام فى هذا مع مجال الصحة[39].

وفى **مجال السياسة** نجد أن معظم المشروعات الموجهة للمرأة من أجل تمكينها سياسيًا فى كل الدول المشاركة فى المسح هى مشروعات التوعية والتثقيف[40] بمختلف أنواعها السياسى والإعلامى ثم المدنى ، وتأتى المشروعات التى تهتم بالتدريب وبناء القدرات فى المرتبة الثانية ، بينما تأتى فى مرتبة متأخرة المشروعات التى تركز على بناء القدرات المؤسسية[41].

والواقع أننا نجد كثيرًا من المنطق فى توزيعات مشروعات مجال السياسة والتى يوضحها البيان السابق. فالاهتمام بقضية المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها من أن تكون جزء من عملية صنع واتخاذ القرار بمستوياته المختلفة لم يتقدم إلى موقع رئيس على سلم اولويات الدول العربية إلا مع بدايات الألفية الثالثة، بينما كانت العقود السابقة تركز على مشروعات تمكين المرأة فى مجالات التعليم والاقتصاد والصحة خاصة. ولقد جاء تزايد الاهتمام بقضية دور وموقع المرأة فى الحياة السياسية مرهونًا فى الدول العربية على اختلاف أنظمتها السياسية بنقطة تحول تقترن بتبنٍ معلن من الإرادة السياسية للقضية تسنده بقرارات فوقية ما زالت لا تجد لها جذورًا فى المستويات القاعدية للمجتمعات العربية بسبب الثقافة السائدة التي تميز ضد المرأة. فضلا عن أن الاهتمام بهذه القضية جاء فى ركاب الدعاوى الدولية بضرورة إجراء إصلاح شامل فى الأنظمة العربية كان من بين عناوينه الرئيسية قضية التمكين السياسى للمرأة. وهى الدعاوى التى اعتبرها الشارع العربى ذرائع للتدخل الدولى فى الشأن الداخلى العربى. إذا أخذنا كل هذه العوامل مشتركة وأضفنا إليها الخطاب الدينى المسيطر على الملف الثقافى العربى والذى يروج لدعوى أن السياسة شأن عام وأنه من هموم الرجال دون النساء. لأدركنا لماذا لم يطور الشارع العربى، نساؤه ورجاله، وعيًا إيجابيًا بأهمية مشاركة المرأة فى الحياة السياسية للمجتمعات العربية، ولقدرنا، من ثم، منطقية احتلال مشروعات التوعية والتثقيف تليها مشروعات التدريب وبناء القدرات المرتبتين الأولى والثانية فى مجال السياسة وذلك بغرض تكوين فواعل اجتماعية، من ضمنها المرأة ذاتها، تعى ضرورة أن تقوم المرأة المواطنة بدورها فى الحياة السياسية والعامة.

4 - المدى الزمنى للمشروعات :

من أهم عناصر تخطيط المشروعات تحديد مدة تنفيذ المشروع بما يتناسب مع المخرجات المتوقعة منه.

وإذا استعرضنا توزيع المشروعات بحسب مدة تنفيذها فى **قطاع التعليم** سنجد أن هذه المدة تختلف باختلاف المجال، فمعظم مشروعات محو الامية الإبجدية ومنع تسرب الإناث هى مشروعات متوسطة المدى (سنة إلى سنتين) وبعضها مشروعات طويلة المدى (أكثر من سنتين) خاصة فى الدول التى تواجه مشكلة تعليم إناث حادة[42] ومدة التنفيذ متوسطة أو طويلة المدى تبدو ملاءمة لطبيعة المجالين وحاجتهما إلى التخطيط على مدى زمنى معقول يسمح بتخطى طبيعة القضية التى يواجهها.

أما مشروعات مجالات التعليم المستمر وتنمية المهارات الحياتية ومحو الأمية التقنية فهى مشروعات قصيرة المدى (أقل من سنة) فى مجمل البلدان المشاركة فى المسح(43)، ومدة التنفيذ القصيرة الأجل تبدو مناسبة لطبيعة أنشطة مشروعات هذه المجالات الثلاث التى تتركز أساسًا على أنشطة التدريب وهى أنشطة يمكن أن تساهم فى تحقيق الهدف من المشروع فى مدة تنفيذ محدودة زمنيًا بشرط تكرار هذه الدورات واستمرارها وإتباعها بدورات متقدمة فهذا يكسبها قوة ويسمح لها بإعطاء النتائج المرجوة منها.

والملاحظ أن مشروعات محو الأمية التقنية تواجه مشاكل حقيقية فهى من أكثر المشروعات التى تبدأ متأخرة عن الموعد المحدد لبدء التنفيذ(44). ويؤشر هذا مرة أخرى إلى أزمة التكنولوجيا فى الدول العربية بصفة عامة والتى سبق وأشرنا إليها، بحيث أنه فى حالة وجود عوامل تعيق تنفيذ المشروعات فى قطاع ما تدفع إلى إعادة ترتيب أولويات البدء في التنفيذ، فالمتوقع أن يؤجل المسئولون مشروعات المجال الذى لا تضعه الثقافة السائدة فى بؤرة الاهتمام المباشر.

وفى **مجال الاقتصاد** تقع مدة تنفيذ معظم المشروعات فى المدى المتوسط (من عام إلى عامين)(45).

وفى **مجال الصحة** قررت معظم الدراسات المسحية القطرية أنها وجدت صعوبة فى تحديد مدة تنفيذ المشروعات، وأكد التقرير الإقليمي للمجال أنه باستقراء بعض البيانات المتاحة تبين أن معظم مشروعات ثلاث على الأقل من الدول المتاحة بياناتها تتخطى مدة تنفيذها فترة الخمس سنوات. ولكن الملاحظة الأهم هنا هو أن المشروعات طويلة المدى هى المشروعات التي يتوفر لها تمويل ثابت ومستقر وهذا عادة يأتى من الجهات الحكومية مع إمكانية وجود تمويل خارجى ولكنه محدد سلفًا من حيث القيمة وفترة الإنفاق(46)، وجدير بالذكر أن المشروعات المتوسطة والطويلة المدى فى مجال التعليم هى أيضًا مشروعات تمولها الجهات الوطنية(47).

ويتفق **قطاع الإعلام وقطاع السياسة** فى أن معظم أنشطتهم هى أنشطة قصيرة الأجل لا تتعدى مدة تنفيذها في مجال السياسة الأسبوع وأحيانًا أقل من أسبوع(48)، كما تتسم مشروعات هذين المجالين بالموسمية وعدم التكرار(49) ويؤشر هذا إلى مشاكل التمويل ولكنه يدلل أيضًا على ضعف التفكير الاستراتيجى وانتفاء مفهوم التخطيط الشمولى طويل المدى وهو ما يعنى أن مشروعات هذين المجالين لن يحققا، على الأغلب، نتائج مؤثرة(50).

5- التغطية الجغرافية للمشروعات(51) :

ترجع أهمية البيان الخاص بالتغطية الجغرافية للمشروعات إلى إفادته عن مدى توسع دائرة المشروعات الخاصة بتمكين المرأة فى كافة المجالات، أو بقول آخر المدى الذى تكون فيه فرص التمكين - من خلال المشروعات الموجهة للمرأة - فى متناول النساء على اختلاف مناطق تواجدهن داخل دولهن.

تتفق مجالات التعليم والصحة والسياسة فى أن النسبة الأعلى من مشروعاتها تنفذ على المستوى القومى(52)، وإذا كانت النسبة الأعلى من مشروعات مجال الاتصال تنفذ فى المدن (33%) فإن المشروعات المنفذة فى "كل الوطن" لا تتأخر كثيراً وتكاد تلحق بالمركز الأول بنسبة (32.3%)(53)، وتنفذ المشروعات الموجهة للمرأة على المستوى القومى فى الدول المشاركة فى المسح إما لأن هذه الدول صغيرة المساحة وغنية فى ذات الوقت بما يسمح لها بالتنفيذ على نطاق واسع، وإما لكون نظامها السياسى مركزى تملى قناعاته أهمية التوجه القومى لسياساته ، وإما لكون المشاكل التى تواجهها المرأة متفاقمة ومنتشرة على نطاق قومى يصعب معه قصر تنفيذ المشروعات الموجهة لها على منطقة دون أخرى حتى لو لم تكن الدولة تملك الوفرة الاقتصادية وكانت متسعة المساحة الجغرافية(54)

ورغم اتفاق المجالات الأربع على أن نطاق تنفيذ الغالب الأعم من مشروعات المرأة قومى، إلا أنهم يجمعون كذلك على أن مواقع التنفيذ فى إطار هذا النطاق تتركز فى عاصمة القطر وعواصم المحافظات والمراكز والمدن الرئيسية. وتتوجه مشروعات مجال السياسة إلى المرأة فى العاصمة والمدن الرئيسية للمحافظات والولايات والأقاليم بسبب حداثة مفهوم التمكين السياسى للمرأة وحداثة العمل فيه فى المنطقة العربية، حيث لم تحدث طفرة حقيقية فى مشروعات التمكين السياسى للمرأة العربية إلا بعد عام 2000. ومع سيطرة الأطر الثقافية التى ما زالت تعتبر السياسة شأن الرجال دون النساء يضحى من الصعب التوجه بالمشروعات إلى الريف والبادية(55)، أما فى مجالى الصحة والتعليم فقد أرجع المحللون السبب إلى أن القائمين على رسم سياسات تمكين المرأة هم من الصفوة الحضرية والقيادات المحلية، فيصبح من المتوقع أن يختاروا مواقع التنفيذ فى المدن الرئيسية مع توجه نحو الأحياء المتخلفة والمناطق العشوائية التى تقع فى نطاق هذه المدن(56).

وتظل النتيجة الهامة هى أن استئثار المدن الرئيسية بالمشروعات القومية للمرأة فى المجالات المختلفة إنما يعنى أن المرأة تظل بعيدة عن الاستفادة من المشروعات الموجهة لها بقدر ما تكون المناطق التى تقطنها بعيدة عن العاصمة والمدن الكبرى.

6 - المستهدفون والمستفيدون :

أ - المستهدفون :

تعتبر النساء (المرأة والفتاة) هى الفئة المستهدفة على نحو رئيس فى معظم المشروعات التي تم مسحها فى المجالات الخمس ودون استثناء.

ففى **مجال الإعلام** حيث بلغت الفئات المستهدفة ثمان فئات، مثلت الأسرة فئة واحدة منها وتوزعت كل الفئات السبع الباقية على قطاعات متنوعة من المرأة والفتاة مثل المرأة العاملة، المرأة الريفية، المرأة المسنة، الفتاة الشابة .... إلخ(57).

وفى **مجال الاقتصاد** كذلك مثلت المرأة بقطاعاتها المختلفة (المرأة الفقيرة ، المرأة العاملة، المرأة فى الريف، المرأة المتعلمة، المرأة المتزوجة ... إلخ) الفئة الرئيسية المستهدفة بالمشروعات(58).

وفى **مجال التعليم** تعتبر المرأة والفتاة أكثر الفئات استهدافًا يليها الطالبات والمعلمات، ولا تكاد تستهدف الأسرة(59).

وفى **مجال الصحة** فإن فئة المرأة بكل تنويعاتها: المرأة الريفية، المرأة الحامل، المرأة فى سن الإنجاب، المرأة بعد الولادة، الفتاة ... إلخ هى أكثر الفئات استهدافًا فى كافة الدول المشاركة(60).

وفى **مجال السياسة** تبلغ الفئات المستهدفة إحدى عشرة فئة منها سبع فئات تسمح بأن يكون الذكور مستهدفون مثل فئات : صانعو القرار، قادة الرأى، نقابات عمال، وتلاميذ وطلاب، مواطنون ومواطنات ... إلخ، ورغم ذلك فإن المشروعات التى تم مسحها فى مجال السياسة تظهر أن الذكور لا يتم استهدافهم بصفة عامة بأى من مشروعات مجال السياسة، بما فيها برامج التوعية رغم أهمية شمولها للذكور والإناث(61).

وإذا كان من الممكن تبرير ذلك بطبيعة المسح من حيث تركيزه على المشروعات الموجهة للمرأة تحديدًا فى كل مجال من المجالات الخمس، إلا أن هذا لا ينفى أن تركيز

هذا البيان وبهذه الكثافة على المرأة تحديداً، إنما يعنى أن المشروعات الموجهة للمرأة لا تتبنى التوجه الحديث لقضية تمكين المرأة والذي يقضي بأن تمكينها يتطلب النهوض بكل المجتمع وتغيير منظومته الثقافية بما يمكن المرأة من الإفادة من جهود النهوض بها دون اعتراض باقى الأفراد المرتبطة حياتها بهم.

وعليه، يضحى من غير المقبول على سبيل المثال أن تكون الفئة الأكثر استهدافًا بمشروعات مجال الصحة هى فئة المرأة بنسبة 47% فى حين أن مشروعات الصحة الإنجابية تحتل المركز الأول من بين كافة مشروعات مجال الصحة فى كافة الدول المشاركة وهى مشروعات يجب أن تستهدف المرأة والرجل معًا. كما لا يمكن تصور تحقيق التنمية فى المجتمع باتخاذ إجراءات تستهدف تحسين صحة المرأة أو مستوى تعليمها أو دخلها دون أن يشمل هذا الأسرة بجميع أفرادها، كما لا يمكن تصور أن يتم تحسين صورة المرأة من خلال تركيز وسائل الإعلام على توعية المرأة بدورها ومكانتها دون التوجه بنفس الرسالة إلى كل أفراد الأسرة، ولا أن يتم تمكين المرأة من المشاركة فى صنع القرار دون أن يتم توعية المرأة والرجل بأهمية هذا، وتمكين المرأة والرجل على ممارسة فعل التمكين السياسى.

ب - المستفيدون :

يرجع أهمية بيان المستفيدين من المشروعات إلى أنه كلما كان الحجم الفعلى للمستفيدين قريبًا من حجم المستهدفين كلما دل ذلك على فعالية المشروعات، وربما يكون هذا هو السبب فى أن هذا البيان يعتبر واحداً من أكثر البيانات التى واجه خبراء المسح صعوبة فى استيفائها .

فقد أشار التقرير الإقليمي لمجال الاقتصاد أن من أكثر الصعوبات التى واجهت خبراء المشروع هو إحجام المبحوثين عن الإجابة على السؤال الخاص بعدد المستفيدين بإدعاء عدم وضوحه(62)، أما التقرير الإقليمي الخاص بمجال الصحة فقد أعلن بوضوح عن فشل معظم مدراء المشروعات التى تم مسحها والذين تمت مقابلتهم فى تحديد نسبة المستفيدين من المشروعات محل المسح فى حين أعطى بعضهم نسبًا مبالغ فيها بشدة بحيث لا يمكن الوثوق بها(63)، وإن دل هذا على شئ فهو يدل على قصور واضح فى التخطيط وفي المتابعة وعن خلل شديد فى التوثيق للمشروعات بكافة مراحلها، خاصة المنتهية منها، وكذلك عن خلل فى عملية تقييم المشروعات. ثم أن لجوء القائمين على المشروعات، وفى ظل غياب قاعدة بيانات موثقة للمشروعات، إلى المبالغة فى حجم

المستفيدين منها إنما يشير إلى الشخصانية وغياب مفهوم الصالح العام واعتبارهم التقييم وسيلة لتوجيه اللوم وليس أداة لتحسين الأداء.

وإذا كان التقرير الإقليمي لمجال التعليم قد نجح فى تقديم بيان بأعداد المستفيدات من مشروعات المجال، وأوضح أن هناك تفاوتًا كبيرًا فيما بين الأعداد المستهدفة والأعداد المستفيدة بالفعل من المشروعات حيث تقل الثانية عن الأولى بحوالى النصف فى بعض الأحيان وهو ما يؤشر إلى مشاكل فى التخطيط والتنفيذ(64)، إلا أنه لا يفوتنا أن نُذكر بأنه حتى فى حالة إعطاء أرقام أو نسب تحدد حجم المستفيدين من مشروع ما، فإن هذا البيان يظل قاصرًا ومفتقرًا للدقة إذا لم يتم قياس هذا العدد إلى متغيرات أخرى مثل عدد السكان أوعدد المشروعات المنفذة فى ذات القطاع ... وغيرها، كما أنه سيظل بالتأكيد بيانًا غير دقيق إذا استمر مجرد "رقم" دون التحقق من الإفادة "الكيفية" التى تحققت للأعداد/الأرقام التى أفادت من المشروعات.

7 - أهداف المشروعات وإنجازاتها :

يعتبر هذا البيان على درجة عظيمة من الأهمية، ذلك أنه عندما يصاغ الهدف العام أو الرئيس للمشروع صياغة محددة وواضحة ومباشرة يضحى بمثابة الإطار العام للمشروع وبوصلته التي تحدد توجهه، فيسهل من ثم صياغة الأهداف الفرعية للمشروع وتحديدها ضمن معايير ومؤشرات قابلة للقياس والمتابعة، وهذا بدوره سوف يسهل عملية رصد النتائج والتعرف على إنجازات المشروع لتقييمها وتحديد المردود الذى من أجله تم تخطيط المشروع وتنفيذه.

ولكن بمراجعة المعلومات الواردة فى بيان الأهداف والإنجازات فى استمارات الاستبيان للمجالات الخمس محل البحث وجد أن هذا البيان شابه العديد من العيوب الواجب الالتفات لها عند التخطيط المستقبلى لمشروعات المرأة.

أ - أهداف المشروعات :

شاب البيان الخاص بأهداف المشروعات فى المجالات الخمس مجموعة من العيوب الخطيرة أهمها :

- **أهداف عامة :** فعلى سبيل المثال نجد أن الهدف الذى يحتل المركز الأول لمشروعات مجال الاقتصاد وبنسبة (30.6%) هو هدف تمكين المرأة(65)، فى حين أن الهدف الذى

يحتل ذات المركز فى مجال الإعلام وبنسبة (18.5%) هو هدف توعية المرأة[66]، ومثل هذه الأهداف العامة هى أقرب إلى العناوين منها إلى الأهداف التى يمكن قياس درجة تحققها بشكل دقيق. فأهداف تمكين المرأة أو توعيتها هى أهداف استراتيجية تتحقق إذا نجحت كل المجالات فى إنجاز مشروعاتها على تنوع أهدافها وأنشطتها، ولا يجوز أن يكون أي منها هدفًا لمشروع بذاته، أو أنه يمكننا القول أن مثل هذه الأهداف العامة هي في الواقع أقرب إلى الغايات المرجو إنجازها من خلال جهود النهوض بالمرأة منها إلى الأهداف المرتبطة بمشروعات محددة.

- **أهداف غير قابلة للقياس على الأقل فى فترة زمنية محددة**، ويرتبط هذا المثلب بالذي سبقه ففى كل من مجال الصحة ومجال الإعلام احتل هدف توعية المرأة المركز الأول لجميع الدول المشاركة فى المسح بنسبة (80%) و (18.5%) على التوالى واحتل هدف تمكين المرأة المركز الأول فى مشروعات مجال الاقتصاد بنسبة (30.6%)، ولأن التمكين والتوعية أقرب إلى العناوين منها إلى الأهداف، كما ذكرنا قبلاً، فهى غير قابلة للقياس. فهذه عناوين تصب فى معنى التغير فى السلوك والمفاهيم والمواقف ولا يمكن تقدير مدى تحققها إلا برؤية شاملة للمناخ الثقافى والاجتماعى العام. ربما لهذا السبب نجد أن القائمين على المشروعات لم يطوروا مؤشرات واضحة لقياس الهدف الأول للمشروع الذى يقومون عليه.

- **أهداف غير واضحة وغير محددة** : مثل فئة "أخرى" والتى تظهر فى مجال الإعلام فى المركز السابع بنسبة (7.8%) وفى مجال الاقتصاد فى المركز الثانى من بين الأهداف التى تسعى إليها مشروعات هذا المجال وبنسبة (18.3%) وهذا يؤشر إلى محاولة هروب دون مواربة من التحديد المباشر لهدف واضح للمشروعات.

ويسترعى الانتباه هنا أن الأهداف المحددة والواضحة مثل أهداف محاربة الفقر ورفع إنتاجية المرأة وتوليد الدخل فى مشروعات مجال الاقتصاد، وأهداف تقديم نماذج نسوية ناجحة فى مجال الإعلام تحصل على أدنى النسب فى استمارات الاستبيان[67].

- **الخلط بين الهدف والنشاط**، ففى مجال الإعلام على سبيل المثال يظهر التعريف بدور المرأة فى المجتمع وتقديم نماذج نسوية ناجحة بوصفهما الهدفين الثالث والسادس بنسبة (14.4%) و (9.7%) على التوالى لكل المشروعات التى تم مسحها فى هذا المجال مع أنهما يمثلان أنشطة قد تؤدى فى حال نجاحها إلى تحقيق هدف هو تغيير الصورة النمطية عن المرأة، ولكنها ليست هدفاً فى حد ذاته[68].

- **أهداف تم تخطيها فى التعاطى مع ملف تمكين المرأة لصالح توجهات أكثر حداثة**، يظهر هذا على سبيل المثال فى مجال الصحة حيث نجد "تدريب الكوادر على تقديم الخدمة الصحية" و "تطوير البنية التحتية" و "التنمية المؤسسية" تحتل المراكز الثانى والسادس والسابع من جملة أهداف مشروعات المجال فى الدول المشاركة بنسب (64%) و (21%) و (18%) على التوالى[69]

ومثل هذه الأهداف تدعم التوجه الذى يعتبر المرأة مفعولاً به وليس فاعلاً في عملية التنمية، فهى تستهدف تجويد الخدمة الصحية المقدمة للمرأة بدلاً من دعم المرأة فى مجال الصحة لتسعى هى إلى طلب الخدمة والرعاية الصحية اللازمة لها.

- **موسمية الأهداف** وهذا يحدث عندما يكون المشروع نفسه موسمى مثل مشروعات مجال السياسة أو مشروعات مجال الإعلام المنفذة فى فترات الانتخاب[70]، والواقع أن هذه المشروعات الظرفية لا يمكن أن تخدم أى تخطيط استراتيجى يتسم بالرؤية الشمولية.

ونختم هذا البيان بمجموعة من الملاحظات التي يسجلها الخبراء القائمون على المسح والتى استقرأوها من خبرة مقابلة المبحوثين، ومنها: عدم القدرة على التفرقة بين الهدف الرئيسى للمشروع والأهداف الفرعية له والتى يؤدى إنجازها إلى تحقق الهدف الرئيس للمشروع[71]، وعدم الاهتمام بتقسيم الأهداف إلى أهداف آنية وأهداف مستقبلية[72]، وكذلك تكرار نفس الأهداف من مشروع إلى مشروع[73]، وكلها ملاحظات دالة تؤشر على غياب الرؤية الشاملة والتخطيط الاستراتيجى لمشروعات المرأة.

ب - إنجازات المشروعات:

يتعلق بيان الانجازات بعائدية المشروع وآثاره فى الواقع وعلى المستفيدات.

ولعل من أهم التداعيات المترتبة على السلبيات التى يعانى منها بيان أهداف المشروعات، أن بيان إنجازات المشروعات أصبح يعانى من مشاكل مرتبطة بمشاكل بيان الأهداف ولا تقل حدة وخطورة عنه.

- فبيان مدى الإنجاز الذى تحقق للأهداف المعلنة للمشروعات لا يتم تعبئته بوضوح وبطريقة محددة، ففى مجال الصحة على سبيل المثال لم يقم أى من القائمين على المشروعات فى أى من الدول المشاركة فى المسح المتعلق بمجال الصحة بالتحديد الدقيق والواضح للإنجازات إلى الدرجة التى جعلت الخبراء يمتنعون عن تحليل هذا

البيان. ويعزى التقرير الإقليمي فى مجال الصحة هذه الحقيقة إلى كون الأهداف المحددة لمشروعات المجال كانت "غير واضحة، وغير مكتملة وغير قابلة للقياس"، معتبرًا هدف "نشر خدمات الصحة الإنجابية"، مثالاً واضحًا على ذلك. وطالما أن أهداف المشروعات تعانى من الغموض وعدم التحديد فلا يمكن الحديث بوضوح ودقة عن إنجازات هذه المشروعات(74).

- لما كانت الأهداف تتسم بالعمومية وعدم القابلية للقياس، فإن الإنجازات تعانى من نفس الخلل، وليس أدل على ذلك من الإنجازات المذكورة فى مجال التعليم والتى اشتملت على تعميمات فضفاضة وغير محددة وغير قابلة للقياس من قبيل تزايد ثقة المتعلمين بأنفسهم، توعية المرأة اجتماعيًا وصحيًا وأسريًا(75)، وهى انجازات لم يدلل المبحوثون على كيفية قياسهم لها مما يجعلها من لغو الحديث. ونفس الملاحظة تصدق على مجال الإعلام حيث ذكرت فى إطاره الإنجازات التالية لمشروعات المجال : تحسين وضع المرأة، زيادة الوعى المجتمعى، تعريف المرأة بحقوقها .... إلخ(76) .

- وحتى فى الحالات التى يسهل فيها تحديد الإنجاز مثلما هو الحال فى مشروعات محو الأمية أو تنمية المهارات فكثيرًا ما يتم سرد الإنجاز دون تحديده بعدد مثل: "تدريب الفتيات على أعمال السكرتارية" أو "تدريب الكبار على استخدام الحاسوب" ودون تحديد لعدد من تدربوا(77). وحتى إذا حدد المبحوثون أعداد المستفيدات من هذه المشروعات كأحد إنجازاتها ، فإن مثل هذا البيان الخاص بالإنجاز يظل يعانى من خلل شديد وهو أن قياس حجم الإنجاز فيها يتم بطريقة كمية وحسب مع إغفال تام لنوعية الإنجاز أو كيفه. فمن المعلوم أن قياس الإنجاز فى مشروعات محو الأمية مثلاً لا يجوز أن يتم بالنظر إلى عدد من استفادوا من المشروعات وحسب ولكن بالنظر إلى نوعية الإفادة التى تحققت لهم بالفعل، وهذا يتطلب مؤشرات قياس مصممة تحديدًا لهذا الغرض.

- وكما كان هناك خلط بين الأهداف والأنشطة فهناك خلط بين الإنجازات والأنشطة، فلقد سجل التقرير الإقليمي لمجال التعليم مجموعة من الإنجازات لمشروعات المجال هى فى الواقع عبارة عن أنشطة ومنها: عقد ندوات للتوعية بدور المرأة، عقد ندوات لنشر الوعى والثقافة البيئية، عقد دورات محو الأمية، تنفيذ مشروعات تعليمية فى الضواحى ... إلخ(78).

القسم الثانى : آلية العمل فى مشروعات المرأة

يتعرض هذا القسم من التقرير بالتحليل المقارن لعناصر استمارات الاستبيان للمجالات الخمس محل الدراسة والخاصة بتنفيذ المشروعات وتمويلها وعدد العاملين بها، وكذلك مدى قدرة المشروعات على الاستدامة.

1 - تنفيذ المشروعات وتمويلها :

فى ظل نظام عالمى معولم تتلاشى فيه حدود الجغرافيا بفعل ثورة غير مسبوقة فى وسائل الاتصال والمواصلات قربت أركان المعمورة من بعضها البعض فحولتها إلى قرية كونية صغيرة ، لم تعد قضية التنمية - ضمن قضايا أخرى كثيرة - مشكلة داخلية تخص أنظمة سياسية بعينها فى انعزال عن سياقها الدولى، بل أصبحت مشاكل الداخل هماً عالمياً تتشارك فى محاولة إزاحته جهات عدة داخل الدولة وخارجها وذلك من خلال تقديم الخبرة والمال معًا . وعليه، لم يعد تنفيذ وتمويل المشروعات التى تستهدف الارتقاء بحياة المواطنين - خاصة الفئات المحرومة ومنها المرأة - مهمة قاصرة على حكومات الدول بوصفها القائم الأوحد على فعل التحديث والتنمية، بل لم تعد حتى هى الفاعل الرئيس فى هذا المقام فى كل الأحوال وذلك بعد ظهور فاعلين آخرين إلى جوار الدولة يسهمون بشكل مؤثر فى عمليات التحديث والتنمية.

أ - تنفيذ مشروعات المرأة :

تتنوع الجهات التى تقوم على تنفيذ مشروعات المرأة. وبمراجعة دراسات المجالات الخمس محل البحث وجد أن الجهات المنفذة تتنوع بين مؤسسات وأجهزة حكومية، قطاع أهلى غير حكومى، قطاع خاص محلى، جهات دولية وإقليمية حكومية وغير حكومية.

ويراوح القطاع الأهلى كجهة تنفيذ المركز الأول مع الأجهزة الحكومية. ففى حين يظهر القطاع الأهلى كأكثر جهات التنفيذ تسيداً فى قطاعات التعليم والاقتصاد والسياسة. نجد الأجهزة الحكومية تتسيد فعل التنفيذ فى قطاعات الصحة والإعلام(79).

وتظهر **الحكومة** كمنفذ أول لمشروعات المرأة إما بسبب طبيعة المشروعات أو بسبب طبيعة النظام السياسي، فالحكومة تظهر كمنفذ للمشروعات التي تتصدي لمشاكل تتسم بالعمق والتجذر واتساع النطاق بحيث يتطلب فعل مواجهتها رؤية استراتيجية شاملة تتخطى الجهود المجتزأة والمبعثرة التى تعتبر علامة على مشروعات القطاع الأهلى كما تتخطى حدود الموارد المالية والبشرية لمؤسسات هذا القطاع، وهذا يفسر لماذا رغم

أن المجتمع المدنى يعتبر جهة التنفيذ الرئيسية لمشروعات قطاع التعليم بصفة عامة، إلا أن التحليل التفصيلى يظهر أن الحكومة ما زالت هى المنفذ الأول لمشروعات مجالات محو الأمية الأبجدية وتسرب الإناث فى الدول التى ما زالت تعانى بصورة عميقة من هذه المشاكل. وتظهر الحكومة كذلك كمنفذ رئيس لمشروعات قطاع الصحة التى تتسيدها مشروعات الصحة الإنجابية وهي مشروعات تتصدى لمشكلة لها نفس سمات مشكلتي الأمية الأبجدية، وتسرب الإناث من التعليم. أما فى قطاع الإعلام فإن سيطرة الحكومة على فعل التنفيذ لمجمل أنشطته إنما يؤشر إلى استمرار رغبة الأنظمة العربية فى ضمان حد أدنى من التوحيد لمضمون الخطاب الإعلامى - على الأقل الرسمى - وكذلك ضمان خضوعه للتوجهات التى ترغب فيها الأنظمة السياسية وذلك من خلال ضبط مضمون الرسالة الإعلامية ومتابعتها(80) .

وإضافة إلى طبيعة المشروعات التى تستدعي أن تتصدى الحكومة لها بالتنفيذ، نجد إن طبيعة النظام السياسى تفرض كذلك أن تظهر الحكومة كجهة التنفيذ الرئيسية وذلك فى نوعين من الدول: أولا، الدول الغنية حيث تكون فيها الحكومة هى الممول الرئيس لمشروعات المرأة، وثانيًا الدول التى ما زال نظامها السياسى يجعل من الحكومة مقدم الخدمة الرئيس، ففى قطاع الصحة على سبيل المثال، تنفذ الحكومة فى الإمارات والبحرين وعمان وسوريا وتونس (66%) و (60%) و (52%) و (77%) و (75%) من مجمل مشروعات المرأة فى القطاع على التوالى(81).

وفى قطاع الاقتصاد تظهر الحكومة كجهة التنفيذ الرئيسية لمشروعات المرأة فى القطاع فى الإمارات (96%) والبحرين (46.4%) والجزائر (81.3%) وتونس (40%) وسوريا (31.2%) رغم أن القطاع الأهلى هو المنفذ الأول لمشروعات المرأة فى قطاع الاقتصاد إذا ما تم حساب النسبة للدول العربية مجتمعة(82).

ويحتل **القطاع الأهلى** المركز الأول كجهة تنفيذ فى قطاعات الاقتصاد والسياسة، وفى مجالات تنمية المهارات الحياتية والتعليم المستمر ومحو الأمية التقنية من قطاع التعليم. ويمكن إرجاع سيطرة القطاع الأهلي كجهة تنفيذ فى هذه القطاعات الثلاث (الاقتصاد، السياسة، والتعليم بمجالاته الثلاث السابق تحديدها) لطبيعة مشروعات هذه القطاعات التى هى فى معظمها مشروعات قصيرة أو متوسطة الأجل، تتكون من أنشطة محدودة النطاق والطبيعة وتركز على دورات التدريب والتوعية التى تشغل عددًا محدودًا من العاملين وتستهدف كذلك عددًا محدودًا من المستفيدين، وهذا النوع من المشروعات يمكن أن تتصدى له بنجاح مؤسسات المجتمع المدنى بالنظر إلى محدودية مواردها

المالية والبشرية وكذلك إلى تواجدها على الأرض ومن ثم سهولة وصولها وتواصلها مع المستهدفين من المشروع.

كما تتسيد مؤسسات المجتمع المدنى كجهة تنفيذ كذلك فى الدول التى تعتمد بدرجة عالية على التمويل الأجنبى لمشروعات المرأة بها(83)، حيث كثيرًا ما تشترط جهات التمويل الأجنبية أن يقوم المجتمع المدنى بتنفيذ المشروعات التى تمولها(84).

فعلى سبيل المثال، تزداد نسبة مساهمة القطاع الأهلى بصورة ملفتة فى تنفيذ مشروعات قطاع الاقتصاد فى دول بعينها -وهى الدول الجاذبة للتمويل الأجنبى- مقارنة مع غيرها من الدول ومقارنة كذلك بنسب مساهمات جهات أخرى فى التنفيذ. وهذه الدول هى فلسطين والأردن ومصر واليمن، حيث ينفذ القطاع الأهلى (85.9%) و (77.7%) و (47.5%) و (39%) من مشروعات المرأة فى القطاع(85). وحتى فى مجال الصحة الذى تتسيد فيه الحكومة كجهة تنفيذ إذا ما نظرنا إلى الصورة فى مجملها، إلا أن ذات الدول والتى تنشط فيها مؤسسات التمويل الأجنبى يصعد فيها القطاع الأهلى كجهة تنفيذ أولى سابقًا الحكومة وذلك بنسب (62%) فى اليمن و (46%) فى مصر و (32%) فى فلسطين(86).

ويمثل مجال السياسة استثناء على هذه القاعدة حيث يصعد القطاع الأهلى كجهة تنفيذ أولى لمشروعات المرأة فى القطاع حتى فى الدول التى تتمتع بمستوى مرتفع من الوفرة الاقتصادية ولا تجتذب التمويل الأجنبي بصفة عامة، فمؤسسات المجتمع المدنى تنفذ (53%) من مشروعات المجال فى الإمارات مقابل (8%) فقط تنفذها الجهات الحكومية، كما تنفذ أكثر من نصف المشروعات فى البحرين(87)، ويمكن أن يرجع هذا إلى حداثة العمل مع المرأة فى مجال التمكين السياسى فى كل الدول العربية دون استثناء ومن ثم حاجة هذه الدول إلى خبرات أجنبية لتنفيذ مشروعات هذا المجال، وهي الخبرات التي تبنى عند التنفيذ علاقات شراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

أما **القطاع الخاص**، ورغم كل الضمانات التى منحتها إياه معظم الدول العربية، فإنه ما زال مترددًا فى الإسهام فى عملية التنمية من خلال التصدى لمشروعات المرأة، وهذا يصدق على كل المجالات ودون استثناء. ففى مجال التعليم يحتل القطاع الخاص ذيل قائمة الجهات المتصدية لتنفيذ مشروعات النهوض بالمرأة فى القطاع حيث لا ينفذ إلا (1%) فقط من مشروعات قطاع التعليم الموجهة للمرأة فى الدول المشاركة فى المسح(88)، وفى قطاع الصحة لا يظهر بالمرة كجهة تنفيذ لمشروعات المرأة فى كل

الدول المشاركة فى المسح باستثناء لبنان وفلسطين حيث ينفذ (69%) و (44%) من مشروعات الصحة الموجهة للمرأة فى الدولتين على التوالى ثم فى اليمن بنسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز (3%)[89]. ولا يظهر بيان القطاع الخاص فى جدول توزيع جهات التنفيذ لمشروعات قطاع الاقتصاد[90]، كما لا يظهر القطاع الخاص بالمرة كمنفذ لمشروعات المرأة فى مجال السياسة.

ولا يسهم القطاع الخاص بدور ظاهر فى تنفيذ مشروعات المرأة فى الدول العربية إلا فى مجال الإعلام حيث يكاد يلحق بالجهات الحكومية كجهة تنفيذ أولى فيقوم بتنفيذ (33%) من الأنشطة الإعلامية مقارنة بـ (34.1%) من المشروعات تنفذها جهات حكومية[91]. ويمكن أن نرجع اقتحام القطاع الخاص لمشروعات المرأة فى مجال الإعلام دون غيره من مجالات إلى طبيعة المجال نفسه والذى يجعل القطاع الخاص لا يتردد فى الاستثمار فيه. فالقطاع الخاص، والذى سوف نرى بعد قليل أنه وبصفة عامة يحجم عن تمويل مشروعات المرأة فى المنطقة العربية فى مختلف المجالات، سنجده يحتل المرتبة الثانية من بين الجهات الممولة للأنشطة الإعلامية الخاصة بالمرأة[92]، ومن المتوقع أن القطاع الخاص عند تصديه لملف المرأة يتبنى الإعلام الترفيهى - تمويلاً وتنفيذاً - ولكن هذا الوضع لا يجب أن يكون سلبياً بالكامل بل يمكن ان يكون له إيجابياته إذا ما تم استخدام مجال الاتصال الترفيهى فى إيصال مضمون إعلامى إيجابى عن المرأة بالنظر إلى الارتفاع الواضح فى نسب المشاهدة لهذا النوع من الإعلام.

أما **الجهات الدولية** فلا تسهم بدور يذكر فى تنفيذ مشروعات المرأة فى مختلف المجالات. والاستثناء الذى يظهره جدول توزيع الجهات المنفذة لمشروعات المرأة فى قطاع التعليم فى الدول العربية المشاركة والذى تقفز فيه الجهات الدولية لتحتل مركز المنفذ الأول لمشروعات القطاع فى المنطقة العربية بنسبة (79.4%)، نعتبره بياناً خادعاً ومترتباً على الزيادة الطفرية فى مؤسسات التمويل والتنفيذ الأجنبية الموجودة فى اليمن بكثافة.

وفى مجال الاقتصاد يتقلص دور المؤسسات الدولية كجهة تنفيذ حيث لا تنفذ إلا (5%) فقط من مشروعات المرأة فى القطاع[93]، وهى لا تظهر بالمرة كمنفذ فى بعض الدول، وأكبر إسهام لها كمنفذ هو فى مصر حيث تنفذ (16.4%) من مشروعات المجال.

وفى مجال الصحة تعتبر الجهات الدولية الأدنى من بين كل جهات التنفيذ لمشروعات المرأة فى قطاع الصحة إذا ما أخذت الدول العربية فى مجموعها وهى لا تظهر كجهة

منفذة بالمرة فى ست دول عربية، وحتى فى الدول التى تقوم فيها الجهات الدولية بتنفيذ مشروعات للمرأة فى مجال الصحة، وهى لبنان وفلسطين واليمن والسودان، فإن نسبة المشروعات التى تنفذها لا تتعدى (3%) و (4%) و (6%) و (12%) على التوالى[94]، والملاحظ أن الجهات الدولية تظهر كمنفذ أما فى الدول والقطاعات التى تقوم فيها هذه الجهات بدور ممول المشروعات أو فى الدول التى، وبغض النظر عن حاجتها إلى التمويل من عدمه، تحتاج إلى خبرات خاصة فى مجالات محددة.

وربما لهذا السبب الأخير نجد فى مجال السياسة حضورًا أوضح للجهات الدولية فى تنفيذ مشروعات المرأة فى المجال، فلا تكاد توجد دولة مشاركة فى المسح لا تشارك الهيئات الدولية فى تنفيذ مشروعات للتمكين السياسى بها، وإن تفاوتت نسب هذه المشاركة وذلك رغم اختلاف أنماط الأنظمة السياسية ومستويات الوفرة الاقتصادية للدول العربية المشاركة[95]، ويمكن أن نرجع هذا مرة أخرى لحداثة تصدى الدول العربية على تنوعها للعمل فى مشروعات التمكين السياسى للمرأة وحاجتها، من ثم، للاستعانة بخبرات سبقتها فى هذا المجال.

وفى مجال الإعلام لا يفرد جدول توزيع جهات التنفيذ خانة للجهات الدولية منفردة فيصعب من ثم تقدير نسبة مساهمتها على مستوى إقليمى، وإن كانت الدراسات القطرية تعتبر دالة فى هذا المقام. فالجهات الدولية لا تنفذ أية مشروعات فى مجال الإعلام فى نصف الدول المشاركة فى المسح، وفى أفضل الأحوال لا تتعدى نسبة مشاركتها (7.8%) من مشروعات القطاع فى الدولة. ويرجع إحجام الدول العربية عن الاستعانة بمؤسسات إعلامية دولية لتنفيذ أنشطة المجال إلى الرغبة فى تأكيد الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية من خلال التحكم فيما تخططه وتنفذه من برامج إعلامية، ولذلك نجد ان القطاعين الخاص والأهلى إضافة إلى الجهات الحكومية تضطلع مجتمعة بتنفيذ (80%) من مشروعات مجال الإعلام للمرأة[96]، أى أن النسبة الأعلى من المؤسسات المنفذة فى هذا المجال هى وطنية.

ونود أن نلفت النظر أن هذا الحديث عن تدنى مساهمة الجهات الدولية فى تنفيذ مشروعات المرأة فى الدول العربية لا يعنى تدنى تأثيرها بإطلاق، ذلك أنها بوصفها ممول رئيس لهذه المشروعات فإنها فى معظم الأحيان وإن لم تظهر كمنفذ فعلى فإنها تفرض شروطها الخاصة بفعل التنفيذ لهذه المشروعات، إما بأن تضطلع بدور فى الإشراف على التنفيذ أو بأن تفرض الجهة القائمة على التنفيذ والتى عادة ما تكون من بين مؤسسات القطاع المدنى.

وتأتى **الجهات الإقليمية** فى نهاية قائمة الجهات المنفذة لمشروعات المرأة فلا تنفذ الجهات الإقليمية إلا (1.8%) من مشروعات المرأة فى قطاع التعليم فى الدول المشاركة فى المسح[97] و (1.4%) من مشروعات قطاع الاقتصاد[98]. وتسبقها الجهات الدولية كمنفذ للمشروعات فى القطاعين. وتنفذ الجهات الإقليمية مشروعات فى مجال السياسة فى خمس دول عربية ولكنها فى العديد منها تأتى فى المرتبة الأخيرة من بين الجهات المنفذة. ولا تنفذ الجهات الإقليمية أية مشروعات فى قطاع الصحة إلا فى السودان وفلسطين[99]، واللتين توليهما جامعة الدول العربية رعاية خاصة في قراراتها وأنشطتها، ولا يظهر لهذه الجهات بيانًا فى جدول توزيع الجهات المنفذة لمشروعات قطاع الإعلام.

وهذا التراجع الشديد فى دور المنظمات الإقليمية فى تنفيذ مشروعات المرأة يحتاج إلى إعادة نظر فى طريقة رسم سياسات العمل العربى المشترك. وفى هذا الإطار ننظر إلى إنشاء منظمة المرأة العربية كخطوة واسعة على طريق التصحيح المرتقب لمسارات ومآلات إسهام الجهات الإقليمية فى العمل من أجل الارتقاء بقدرات وأوضاع المرأة العربية.

وننهى هذا الجزء الخاص بجهات التنفيذ لمشروعات المرأة فى الدول المشاركة فى المسح بالتأكيد على أنه رغم أن **الشراكة** قد أصبحت من أكثر الصيغ المقبولة فى العمل من أجل تحقيق التنمية، إلا أنها ما زالت لا تحظى بالاحتفاء المتوقع فى مجال العمل مع المرأة، ففى مجال الاقتصاد تبلغ نسبة المشروعات التى تنفذ من خلال الشراكة بين جهتين أو أكثر (5.9%)[100]، ولا تتجاوز فى مجال الإعلام نسبة (3.8%)[101]، وفى مجال الصحة كذلك نجد أن نهج الشراكة فى التنفيذ ضئيل بصفة عامة، وإن كان يزداد فى دول عن دول أخرى، وأكثر الدول التى تطبقه هى الجزائر وعمان حيث يتم تنفيذ (42%) و(40%) من مشاريعهما للمرأة فى مجال الصحة على التوالى بالشراكة بين جهات متعددة[102]، ونفس الشئ يصدق على مجال السياسة حيث لا يمكن القول أن الشراكة فى تنفيذ مشروعات المرأة أصبحت نهجًا عامًا مقبولاً بل نجده موجودًا فى حالات منفردة تعتمد كثيرًا على سياسات الدولة ومدى تقبلها للشراكة سواء مع جهات وطنية أو جهات دولية، وعليه نجد لبنان هى المثال الأوضح على هذا حيث ينفذ عدد كبير من مشروعاتها فى المجال من خلال الشراكة مع جهات دولية[103].

وبصفة عامة، وحيثما يتبع نهج الشراكة فى التنفيذ نجد أن الدول التى تتمتع بوفرة اقتصادية تكون الشراكة فيها وطنية حيث طرفيها يكونون عادة الحكومة والمجتمع المدنى المحلى[104]، ولكن أحيانًا تتدخل طبيعة المشروع أو المجال لتفرض على الدول الغنية

الشراكة مع جهات دولية فى التنفيذ ويظهر ذلك واضحًا فى مشروعات مجال السياسة وفى مشروعات الارتقاء بالمهارات فى إطار مجال التعليم(105).

أما فى الدول محدودة الدخل والتى يزداد فيها التمويل الخارجى لمشروعاتها ، نجد أن الشراكة تكون بين الحكومة والجهات الدولية. ولكن إذا كانت حكومات هذه الدول مركزية فعادة ما نجد تمسكًا من جانب الدولة بوجود هيئة وطنية تتولى تنظيم آلية الشراكة من خلال التنسيق فيما بين الممولين الأجانب من جانب والجهات الوطنية من جانب آخر سواء كانت أجهزة حكومية أو مؤسسات مجتمع مدنى. ويظهر هذا فى سوريا فى مجال السياسة وفى الجزائر فى مجال التعليم(106).

ب - تمويل مشروعات المرأة :

قرر الخبراء المشاركون فى المسح فى المجالات الخمس محل الدراسة أن هذا البيان يعد الأصعب فى جمع المعلومات الخاصة به، إما لعدم وجود توثيق جيد للمشروع بصفة عامة أو لهذا البيان من المشروع على وجه التحديد، وإما لانعدام الشفافية وعدم ثقة القائمين على المشروع مما يجعلهم يحجمون عن إعطاء هذا البيان. ويمكن ارجاع أحجام القائمين على المشروع عن ذكر مصادر تمويلهم إلى خوفهم من منافسة جهات أخرى على جهات التمويل إذا ما كشفوا عن مصادر تمويلهم، بينما يمكن تبرير إحجامهم عن ذكر حجم التمويل للمشروع بمحاولتهم تجنب مساءلتهم عن كيفية إنفاق التمويل ومدى كفاءة قيامهم بهذا .

وبصفة عامة، تتعدد مصادر تمويل مشروعات المرأة فى مجالات العمل المختلفة معها فى الدول العربية، وتتوزع جهات التمويل بين جهات حكومية وقطاع مدنى وقطاع خاص وجهات تمويل دولية وأخرى إقليمية.

ويتصدر التمويل الوطنى سواء حكومى أو أهلى أو خاص قائمة جهات تمويل مشروعات المرأة فى كل القطاعات باستثناء مجال السياسة الذى تمول الجهات الدولية معظم مشروعاته(107)، ويمكن أن نعزى ذلك إلى الصعود الواضح، منذ بداية الألفية الثالثة، للاهتمام الدولى بحزمة من القضايا المتداخلة والمتدخلة فى موضوع التمكين السياسى للمرأة ومنها قضايا الإصلاح السياسى والحكم الرشيد وقضايا حماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الإنسان للمرأة بصفة أخص والتكيف مع العولمة واملاءاتها الثقافية أو عولمة الثقافة وغيرها، ويؤكد ذلك أن الاهتمام الأكبر بمشروعات المرأة فى مجال السياسة لم يصعد فى المنطقة العربية إلا مع الألفية الثالثة مواكبًا للاهتمام الدولى بهذه الأجندة.

ولكن تأخر التمويل الدولى لمشروعات قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد والإعلام إلى المرتبة الثانية بعد التمويل الوطنى : الحكومى والأهلى والخاص لا يجوز أن يخدعنا عن الدور الكبير الذى تقوم به الجهات الدولية فى تمويل المشروعات التى تستهدف المرأة العربية فى كل قطاعات العمل معها . فباستثناء قطاع الإعلام الذى يحتل القطاع الخاص فيه المرتبة الثانية كجهة تمويل بعد الحكومة، نجد أنه فى قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد تظهر مؤسسات المجتمع المدنى فى المرتبة الثانية كجهة تمويل بعد الأجهزة الحكومية[108]، وإذا تذكرنا أن اضافة إلى هذا فإن مصدر التمويل الرئيس للمنظمات غير الحكومية فى المنطقة العربية هو الجهات الدولية لامكننا أن نستنتج الدور الكبير الذى تقوم به الجهات الدولية فى تمويل مشروعات المرأة فى المنطقة العربية[109].

وبعد إقرار هذه القاعدة العامة التى مؤداها أن التمويل الوطنى، الحكومى والأهلى والخاص، يعتبر مصدر التمويل الأول لمشروعات المرأة فى المنطقة العربية، يليه التمويل الدولى الذى يأتى من الدول ومن وكالات المنظمة الأممية ومن الاتحاد الأوروبى ومن المنظمات غير الحكومية الدولية، يمكننا أن نتطرق إلى بعض التفصيلات الهامة.

أ - طبيعة النظام السياسى تؤثر فى نوع التمويل الذى تجتذبه المشروعات التى تستهدف المرأة. وبصفة عامة، نجد أن الدول التى تتمتع بوفرة اقتصادية (خاصة دول الخليج النفطية) تمول الجهات الحكومية الغالب الأعم من مشروعاتها ويتقلص فيها بوضوح دور الجهات الدولية كممول لمشروعات القطاعات المختلفة[110]. ولا يستثنى من ذلك حتى مشروعات مجال السياسة والذى تمول مجمل مشروعاته على المستوى الإقليمي دوليًا، حيث تمول مشروعات المجال فى كل من الإمارات والبحرين تمويلاً وطنيًا[111]، وفى مجال الصحة لا يظهر التمويل الدولى بالمرة فى البحرين وعمان والإمارات حيث تمول الحكومة (79%) و (72%) و (70%) من مشروعات القطاع على التوالى، وتمول النسبة الباقية من المشروعات إما تمويلا ذاتيًا أو محليًا فى الإمارات أو من مصادر متعددة فى البحرين وعمان[112]، ويتكرر نفس الشئ فى مجال الإعلام حيث لا يظهر التمويل الدولى بالمرة فى هذه الدول[113]، وفى مجال التعليم لا يظهر إلا فى البحرين بنسبة ضئيلة لا تتعدى (4%)[114].

نلحظ كذلك أن مشروعات المرأة تمول وطنيًا بالأساس فى الدول التى ما زالت الحكومة تقوم فيها بدور مقدم الخدمة الرئيس، وأيضًا لا يستثنى من هذا حتى قطاع السياسة. فعلى سبيل المثال نجد أن مشروعات الجزائر فى هذا المجال ممولة وطنيًا بالكامل[115]. وفى مجال الاقتصاد لا تمول الجهات الدولية إلا (6.2%)

من مشروعات الجزائر مقابل (93.8%) من المشروعات ممولة وطنيًا، وفى قطاع التعليم فإن (5%) فقط من مشروعاتها ممول دوليًا(116).

ب- طبيعة المشروع تؤثر من حيث نطاقه الزمنى والجغرافى وكذلك مدى إلحاح وتجذر المشكلة التى يواجهها فى نوع التمويل الذى يجتذبه. وبصفة عامة، نجد أن المشروعات الوطنية التى يتسع نطاقها المكاني ليشمل الدولة بكاملها ويمتد نطاقها الزمنى ليدخلها فى زمرة المشروعات طويلة المدى حيث أنها تعالج مشكلة قومية ملحة ومتجذرة، مثل هذه المشروعات فى الغالب الأعم لا تجتذب التمويل الدولى وتكون ممولة من قبل الحكومة بالكامل، وفى حالة توفر تمويل أجنبى لمثل هذه المشروعات فهو عادة ما يكون جزئيًا وموجهًا لنشاط محدد داخل هذه المشروعات الكبرى ينصب في الغالب الأعم على أنشطة التوعية أو التدريب، كما أن دفعات التمويل من الجهة الدولية تكون لمدد زمنية محددة ومعلومة ومرتبطة ببدء النشاط المحدد داخل المشروع وانتهائه.

ففى قطاع التعليم نجد أن مشروعات محو الأمية خاصة الأبجدية والمشروعات الموجهة لمشكلة التسرب من التعليم ممولة من جانب الحكومة، ولا يستثنى من ذلك حتى الدول التى تستقطب التمويل الدولى بكثافة. فعلى سبيل المثال، فى حين أن (74%) من مشروعات قطاع التعليم فى الأردن ممولة دوليًا، نجد أن مشروعات محو الأمية ممولة حكوميًا بنسبة (83.3%)(117)، أما فى قطاع الصحة فنجد أن مشروعات الصحة الإنجابية ممولة من الحكومة، ولا يتجه التمويل الدولى إلا تحديداً لأنشطة التوعية أو التثقيف الصحى أو تدريب الكوادر(118) .

وفى مجال الاقتصاد عادة ما يتوجه التمويل الدولى للمشروعات التى تستهدف النساء صاحبات المشروعات اللاتى يهدفن إلى تنمية مشروعاتهن وتوسعتها فيتوجه التمويل إلى أنشطة التدريب على مهارات وتقنيات جديدة، ويعزى ذلك إلى تفضيل جهة التمويل الدولية الاستثمار فى مشروعات قائمة بالفعل واثبتت قدرة على التواجد والاستمرار قد توفر فرص عمل لنساء جدد بدلاً من المخاطرة بالاستثمار فى تمويل مشروعات جديدة لفئة النساء المتعطلات(119).

جـ - يتدفق التمويل الدولى ليس فقط تجاه مشروعات بعينها ولكن أيضًا تجاه دول بعينها، وبصفة عامة نجد أن أكثر الدول الجاذبة للتمويل الدولى فى كل المجالات الخمس محل الدراسة ودون تمييز هى: اليمن، الأردن، فلسطين، ومصر(120)،

ويرجع ذلك لأسباب عدة تعمل إما مجتمعة أو منفردة منها الاستقرار النسبى للنظام السياسى وانفتاحه، وجود نخبة نسوية تتسم بالحركية والعمل نحو تغيير القواعد المستقرة فى المجتمع باتجاه تمكين المرأة تسندها بوضوح إرادة سياسية داعمة، قصور شديد فى الموارد البشرية والمالية وظروف مجتمعية تتخطى القدرة الداخلية على مجابهة مشاكل المرأة وقضاياها وتؤشر للحاجة الملحة للتمويل الخارجى. ويتعاظم دور الجهات الدولية فى تمويل مشروعات هذه الدول والموجهة للمرأة وذلك حتى فى قطاع الإعلام رغم التخوف مما قد يحمله التمويل الأجنبى فى هذا القطاع من توجهات قد لا تتفق مع الخصوصيات الثقافية للمجتمعات العربية[121]. هذا فضلاً عن أن الدراسات المسحية قد أظهرت أن التمويل الأجنبى لا يتسم بالثبات مقارنة بالتمويل الوطنى - خاصة الحكومى - حيث أن المشروعات الممولة حكوميًا تكون أكثر قدرة على الاستدامة - إذا ما تم تحييد كل المتغيرات باستثناء متغير التمويل.

د - فى المشروعات أو الدول التى يتعاظم فيها دور التمويل الدولى، وإذا لم تقم الجهة الممولة بالتنفيذ، فسنجد أن جهة التنفيذ الرئيسية للمشروعات الممولة أجنبيًا هى القطاع الأهلى ذلك أن جهات التمويل الدولية عادة ما تثق فى قدرة مؤسسات هذا القطاع على الأداء الكفء[122]. وهذا الواقع الذى مؤداه ثقة جهات التمويل الدولية فى المجتمع المدنى، وفرضها مؤسساته كمنفذ للمشروعات التى تمولها كشرط للتمويل أدى فى بعض الأحيان، إلى تعامل الحكومة إيجابيًا مع هذا القطاع وتشجيعها تأسيس تنظيمات جديدة فى إطاره ضمانًا لتدفق التمويل الخارجى[123].

ففى قطاع الاقتصاد على سبيل المثال ينفذ القطاع الأهلى (85.9%) و (77.7%) و(47.5%) و (39%) من مشروعات القطاع فى فلسطين والأردن ومصر واليمن على التوالى مقارنة بـ (7.1%) و (16.8%) و (31.2%) و (21%) من المشروعات تنفذها الحكومة فى ذات الدول وبنفس الترتيب[124].

ولقد أشار بعض الخبراء إلى أن قصور الموارد البشرية والمتمثل فى ضعف قدرات وخبرات الكادر البشرى لهذه المؤسسات لا يسمح لها فى معظم الأحوال بانجاح المشروعات التى يقومون على تنفيذها لصالح جهات التمويل الدولية[125]، كما نشير كذلك إلى أن توجه التمويل الدولى نحو مشروعات بعينها تتوافق بالأساس مع الأجندة الدولية مثل مشروعات العنف ضد المرأة وصحة البيئة في مجال الصحة ومشروعات تعزيز قدرات صاحبات المشروعات القائمة والناجحة بالفعل في مجال

الاقتصاد، ومشروعات تثقيف وتوعية الناشطات سياسيًا لا يسمح لمؤسسات المجتمع المدني المحلية بأن تطور أجندة وطنية خاصة بها تتواءم بصورة جيدة مع السياقات الثقافية والاجتماعية التى يعملون فى إطارها.

هـ - وكما لم يقم القطاع الخاص يدور ظاهر فى تنفيذ مشروعات المرأة، فإن دوره فى تمويل مشروعاتها ما زال متقلصًا فى مجالات البحث جميعها، ففى مجال التعليم لا يسهم القطاع الخاص إلا بتمويل (0.6%) من مشروعات القطاع[126]، ولا يظهر القطاع الخاص بالمرة كممول لمشروعات مجال السياسة[127]، ولا يظهر له بيان من الأصل فى جدول توزيع جهات التمويل فى مجالى الصحة والاقتصاد، أما المجال الوحيد الذى يقوم فيه القطاع الخاص بدور ملموس كممول فهو قطاع الإعلام حيث يحتل القطاع الخاص المرتبة الثانية كممول لمشروعات المجال بعد الحكومة فهو يمول (23%) من مشروعات القطاع مقابل (29%) من المشروعات تمولها الحكومة[128]، ونذكر بما سبق أن أشرنا إليه من أن القطاع الخاص يلعب دورًا أساسيًا كمنفذ لمشروعات قطاع الإعلام، على خلاف كل المجالات الأخرى محل الدراسة.

و - ما زال دور المنظمات الإقليمية متواضعًا للغاية كممول لمشروعات المرأة على الساحة العربية كما كان دورها متواضعًا كجهة تنفيذ، ففى مجال الصحة لا تمول إلا نسبة قليلة من مشروعات فلسطين (6%) والسودان (4%) واليمن (3%)[129]، وفى مجال التعليم لا نجد لها وجودًا ملموسًا كممول إلا فى اليمن[130]. وفى قطاع الاقتصاد لا تمول المنظمات الإقليمية إلا (2%) فقط من مشروعات القطاع فى الدول العربية مجتمعة وهى بذلك أقل الجهات الممولة مساهمة فى تمويل المشروعات الاقتصادية[131]، ولا يظهر لها بيان فى مجال الإعلام. وفى مجال السياسة، أقر الخبراء أن مساهمة الجهات الإقليمية فى تمويل مشروعات المجال هى الأضعف إن وجدت، وحتى دولاً مثل اليمن التى تعتبر الأعلى فى اجتذاب التمويل الدولى والإقليمى يختفى منها التمويل الإقليمى بالكلية فى مجال السياسة[132].

2 - العاملون فى مشروعات المرأة:

ترجع أهمية هذا البيان إلى أن عدد العاملين فى المشروعات ومستوى تأهليهم ومدى ملاءمة هذين العاملين لطبيعة أنشطة المشروع وأهدافه والمستهدفين به يعد من العوامل المؤشرة على مدى حسن - أو سوء - تسيير العمل فى المشروع، هذا من جانب ومن جانب

آخر فإن التعرف على نسبة الإناث والذكور العاملين فى المشروعات الموجهة للمرأة يدلل على كيفية التعاطى مع قضايا المرأة وهل ينظر لها على أنها مشكلة تخص المرأة أم بوصفها جزء من مشكلة مجتمعية ذات أبعاد ثقافية واجتماعية تطال المجتمع كله.

ولعل ما سبق متعلقًا بدلالة هذا البيان يفسر لماذا واجه خبراء المسح صعوبة فى الحصول على البيانات التى تتعلق بعدد العاملين فى المشروعات ونسبة الإناث فيهم، حيث أحجم المسئولون عن المشروعات عن الإدلاء بهذا البيان(133) كما وقد يدلل غياب هذا البيان أيضًا على المشاكل المتعلقة بغياب التوثيق السليم للمشروعات وعدم وجود قاعدة معلوماتية موثوق بها عن بيانات هذه المشروعات.

ورغم غياب الأرقام الخاصة بهذا البيان من الكثير من استمارات الاستبيان المستخدمة فى مسح مشروعات المجالات الخمس محل الدراسة، فسوف نعتبر الأرقام المدرجة فى باقى الاستمارات مؤشرًا على عدد العاملين فى مشروعات المرأة وتوزيعهم النوعى.

أ - عدد العاملين في مشروعات المرأة :

بمراجعة البيان الخاص بعدد العاملين فى استمارات الاستبيان وجد أن عدد العاملين فى المشروعات الموجهة للمرأة يتأثر بأكثر من عامل من أهمها : طبيعة الجهة المنفذة، حجم وطبيعة المشكلة الموجه لها المشروع ، المدى الزمنى للمشروع. فالمشروعات التى تقوم على تنفيذها المنظمات غير الحكومية يكون عدد العاملين فيها قليلاً(134)، ذلك أنها عادة ما تتصدى بمشروعاتها لمشكلات محددة فتصمم مشروعًا يتكون من أنشطة محدودة يمكن أن تنتهى فى زمن معلوم ومنظور، وهذا يحدث فى الغالب الأعم لأن التمويل الذى تتلقاه عادة ما يكون من جهات مانحة أجنبية تريد أن ترى مردودًا سريعًا للمشروع الذى تموله. وعليه، هى تفضل تمويل المشروعات قصيرة المدى المكونة من نشاط واحد أو مجموعة محدودة من الأنشطة. وهذه العوامل مجتمعة تبرر عدم الحاجة إلا لعدد محدود من العاملين.

على العكس من ذلك، فإن المشروعات التى تقوم على تنفيذها جهات حكومية عادة ما تستقطب عددًا كبيرًا من العاملين، وأحيانًا أعدادًا هائلة منهم، مما يجعل المشروع أقرب إلى كونه جهازًا حكوميًا(135)، يحدث هذا عندما يكون المشروع قوميًا وطويل المدى، كونه مصممًا، لمواجهة مشكلة حالة ومنتشرة على مستوى قومى. ونجد ذلك تحديدًا فى مشروعات محو الأمية الأبجدية فى مجال التعليم ومشروعات الصحة الإنجابية فى مجال الصحة.

على خلاف ذلك، فإن معظم، إن لم يكن كل مشروعات مجالات السياسة والإعلام والاقتصاد هى مشروعات تستقطب عددًا قليلاً من العاملين حيث لا يحتضن أى من مجالاتها الفرعية مشروعات قومية، طويلة المدى.

ونخلص إلى أنه بمراجعة البيانات المتاحة عن توزيع أعداد العاملين على المشروعات القومية التى تنفذها الأجهزة الحكومية والمشروعات المحدودة التى ينفذها القطاع الأهلى فى المجالات الخمس محل الدراسة نجد أن أعداد العاملين ملاءمة بصفة عامة لطبيعة المشروعات واحتياجاتها . أما فيما يتعلق بمدى ملاءمة مستوى تأهيل العاملين لطبيعة أنشطة المشروع، فلم يرد هذا البيان فى أى من استمارات الاستبيان لأى من المجالات الخمس، وهذا قصور يجب تداركه فى المسوح المستقبلية.

ب - نسبة الإناث إلى الذكور العاملين فى مشروعات المرأة :

يزيد عدد العاملين من الإناث فى المشروعات الموجهة للمرأة عن عدد الذكور وذلك فى الغالب الأعم من الدول المشاركة فى المسح فى المجالات محل الدراسة(136)، ويتغلب عدد الإناث بوضوح فى مشروعات **مجال الصحة**، حيث يمثلون أغلبية لا تقل عن (70%) من القوة العاملة بالمشروعات (فلسطين)، بل وتصل حتى (82%) (عمان) والاستثناء الوحيد هو السودان حيث تتساوى تقريبًا نسبة الإناث العاملات فى مشروعات الصحة مع نسبة الذكور(137).

ويمكن أن نفسر الغلبة الواضحة لعدد الإناث العاملات فى مشروعات قطاع الصحة إذا ما تذكرنا أن مشروعات الصحة الإنجابية تحتل المركز الأول من بين كل مشروعات قطاع الصحة وأن النشاط الرئيس الذى يمارس فى إطار مشروعات الصحة الإنجابية هو نشاط التوعية والتثقيف، وبالأخذ فى الاعتبار المعطى الثقافى والمجتمعى للمجتمعات العربية، خاصة المناطق داخلها التى توجه لها مشروعات الصحة الإنجابية بالأساس (الريف وعشوائيات الحضر)، يضحى من المتوقع أن تتشكل القوى العاملة فى هذه المشروعات من الإناث أساسًا حيث المرأة أقدر على التواصل مع المرأة بالنظر إلى النوع المتسيد لمشروعات مجال الصحة (الصحة الإنجابية) وطبيعة أنشطتها الرئيسية (التوعية والتثقيف).

كما يغلب الإناث على الذكور فى مشروعات **مجال السياسة** فى كل الدول العربية المشاركة التى أعطت هذا البيان باستثناء دولة واحدة تساوى فيها عدد الإناث مع عدد الذكور (الجزائر)(138)، ويؤشر هذا الواقع إلى أن قضية التمكين السياسى للمرأة ما زال

ينظر لها فى المجتمعات العربية على أنها قضية المرأة وليست قضية المجتمع وأنها شأن نسائى - إن جاز القول - فهى هم للنساء يقوم عليه النساء، ويتأكد هذا القول إذا ما تذكرنا كل السياق المحيط بمشروعات التمكين السياسى والذى سبق أن تعرضنا له، فالقائمون على مشروعات المجال بالأساس هم الجمعيات النسائية والآليات الوطنية للمرأة ، ووزارات المرأة - فى حال وجودها - والاتحادات النسائية، فى حين يتراجع دور الأحزاب السياسية فى هذا المقام، كما أن المستفيدين الفعليين من أنشطة مشروعات مجال السياسة هم النساء رغم أن فئات المستهدفين مفتوحة بما يسمح بأن تطال المشروعات الذكور والإناث.

وفى **مجال الإعلام** يتفوق عدد العاملين من الإناث بصورة ملفتة على الذكور فى مشروعات المجال فى سبع من الدول العربية المشاركة وتتساوى نسبة الإناث مع الذكور فى دولتين (لبنان وفلسطين) ولا تتفوق نسبة الذكور على الإناث فى مشروعات المجال إلا فى السودان والجزائر وعمان(139).

والواقع أنه يمكن أن نقدم تفسيرًا واحدًا لكل من تغلب عدد الإناث على الذكور فى بعض الدول وتفوق عدد الذكور على الإناث فى البعض الآخر في الأنشطة الاتصالية وهو تسيد صورة نمطية للمرأة بوصفها سلعة وأداة ترفيه وتسلية ، ومن ثم فإن الأنشطة التى تصنف - إما خطأ أو صواب - على أنها أنشطة ترفيه وتسلية تضحى من أدوار النساء دون الرجال.

ويبدو أن قبول الثقافة المجتمعية لهذا التنميط ولهذا التوزيع للأدوار يؤدى إلى زيادة عدد النساء العاملات فى مشروعات مجال الإعلام / الاتصال مقارنة بالرجال، فى حين أن رفض التقاليد المجتمعية لممارسة المرأة هذا الدور النمطى خارج المنزل يؤدى إلى انحسار عدد النساء العاملات فى هذا المجال. ويتساوى عدد النساء والرجال العاملين فى مشروعات مجال الإعلام / الاتصال فى المجتمعات التى خطت خطوات واسعة بعيداً عن تقسيم الأدوار المجتمعية إلى أدوار للنساء وأدوار للرجال وذلك فى فلسطين حيث فرضت ظروف الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي أن يقوم النساء والرجال بكل الأدوار، وفى لبنان حيث الانفتاح على الثقافة الغربية التى خطت خطوات واسعة بعيداً عن تنميط أدوار النساء والرجال.

3 - استدامة مشروعات المرأة :

إن قدرة المشروعات على الاستمرار ليست بالأمر السهل لذا فإن القدرة على الاستدامة تعتبر معلم من معالم نجاح المشروع ومؤشراً إلى كونه يلبى حاجة ملحة، أما توقف المشروع أو عدم تكراره فإنما يؤشر إلى سوء فى التخطيط أو سوء فى الإدارة ، وفى كل الأحوال، فإن عدم قدرة المشروع على الاستدامة تؤثر سلبًا على ثقة الجهات التمويلية.

ومن الملاحظ بصفة عامة أن نسبة المشروعات المستمرة مقارنة بالمشروعات المنتهية في عينة المسح لا تعتبر عالية وذلك في المجالات التي تم مسحها، فمثلاً فى مجال الاقتصاد نجد أن أقل من نصف المشروعات (48%) التى تم مسحها فى كل الدول المشاركة فى المسح مستمرة ، فى حين أن المشروعات المنتهية أو التى تم تنفيذها لمرة واحدة ولم تتكرر تصل نسبتها إلى (32%) من إجمالى مشروعات المجال فى كل الدول المشاركة فى المسح، ونفس الشئ نلاحظه فى مجالى الصحة والتعليم حيث قرر التقريران الإقليميان فى المجالين أن المشروعات المستمرة تقتصر عادة على المشروعات المنتمية إلى مجال فرعى واحد من المجالات الفرعية الخمس التى تم مسحها فى كل مجال(140).

ويمكننا أن نفرق بين ثلاثة أنواع من المشروعات : مشروعات مستمرة، مشروعات منتهية، مشروعات متوقفة. ومن متابعة التقارير الإقليمية التي تم مسح مشروعاتها نستطيع أن نقرر أن قدرة المشروعات على الاستدامة من عدمها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل إحداها تتعلق بالمشروع ذاته والأخرى تتعلق بالبيئة التى يخدمها والثالثة تتعلق بالبيئة التى يعمل فى إطارها .

أ - المشروعات المستمرة :

هى عادة مشروعات وطنية تعتبر جزءً من خطة حكومية طويلة الأجل مثل مشروعات محو الأمية فى مجال التعليم ومشروعات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة فى مجال الصحة، ومن أهم العوامل التى تساهم فى استمرارية المشروعات فضلاً عن كونها جزء من خطة حكومية طويل المدى، نستطيع أن نجمل العوامل التالية بالرجوع إلى التقارير الاقليمية :

1- تمويل ثابت ومنتظم مواكب لمراحل المشروع بحسب الخطة الموضوعة(141)، وعادة تمويل مثل هذه المشروعات يكون حكومى مما يضمن انتظامه وثباته، وحتى فى حالة مساهمة جهات أجنبية فى تمويل مثل هذه المشروعات فإن الحكومة

تحرص لطبيعة المشروع وأهمية استمراره، على أن يكون الدعم الخارجى فى تمويل المشروع محدداً بدقة من حيث قيمة المساهمة والفترة الزمنية وأنشطة المشروع التى يغطيها التمويل الأجنبى(142).

وجدير بالملاحظة هنا أننا إذا قارنا بيان تمويل المشروعات وبيان استدامة المشروعات سنجد أن الدول التى بها أعلى نسبة من المشروعات المستمرة هى الدول التى بها أعلى نسبة من التمويل الحكومى للمشروعات إما بالكامل أو بالمشاركة مع جهات أخرى، وهذه على سبيل المثال هى : الإمارات، البحرين، عمان، لبنان، الجزائر، تونس.

2- استجابة المشروع لاحتياجات حالة للمرأة مما يجعلها تشعر بالإفادة المعنوية و/أو المادية من المشروع(143)، وتزداد فرص المشروع فى الاستدامة باتساع الفئة التى يستجيب المشروع لاحتياجاتها وكذلك بمدى ملاءمة مخرجاته لاحتياجات البيئة.

3- توفير المشروع خدمات يحتاجها المجتمع ، ويلاحظ أن هذا السبب من أكثر أسباب استدامة مشروعات الصحة القائمة فى الدول الغنية مثل دول الخليج حيث أن نسبة عالية جداً من مشروعات مجالات الصحة فى هذه الدول هى مشروعات خدمية تقدم خدمة صحية عالية الجودة. وكذلك مشروعات محو الأمية لا يمكن عملاً إنهائها وعدم تكرارها حيث أن الهدف لا يمكن إنجازه فى فترة محددة مما يستدعى استمراره(144).

4- اقتناع المجتمع المحلى بجدوى المشروع ودعمه له ، وقد يتطلب هذا إشراكه فى مرحلة التخطيط أو عند التنفيذ أحياناً من خلال السعى لنقل ملكية المشروع للمجتمع المحلى(145).

5- التنسيق والتكامل فيما بين إدارة المشروع وجهات أخرى يمكن أن تساعد في إنجاح المشروع وبالتالى تؤدى إلى استدامته وعلى رأسها وسائل الإعلام وذلك للتعريف بالمشروع والهدف منه وأهميته وكسب التأييد الجماهيرى له، والأجهزة الحكومية، والجهات غير الحكومية المتداخلة فى تنفيذ مشروعات مشابهة، وكذلك المجتمع المحلى والجامعات والهيئات الأكاديمية(146).

6- كسب دعم أجهزة الدولة والهيئات الدولية للمشروع(147).

7- تشجيع المستهدفين بما يحافظ على قوة زخم المشروع، وقد يشمل التشجيع تقديم حوافز مادية للمستهدفين أو توفير فرص عمل لهم(148).

8- التوسع الأفقى والرأسى وذلك بوصول المشروع لعدد أكبر من المستهدفين وعلى نطاق جغرافى أوسع، فالتعميم الفئوى والجغرافى للمشروع عامل هام من عوامل تكراره ومن ثم استمراره.

9- توافر كادر إدارى متدرب تدريبًا ملاءمًا لمتطلبات المشروع وطبيعته مما يجعله مؤهلاً لإدارة المشروع بنجاح، وعليه، يلاحظ الخبراء أن من أكثر المشروعات قدرة على الاستمرار، المشروعات التى تحرص على أن يكون تدريب كوادرها هو أحد مكونات المشروع الأساسية(149).

10- توفير البنية التحتية بما فيها التكنولوجية للمشروع وكذلك التطوير النوعى للمشروع بمعنى تطوير محتواه ليواكب الحاجات المتطورة والمستجدة(150).

11- توافر معلومات جيدة وموثقة عن مراحل المشروع تمكن من إجراء متابعة جيدة وتقييم موضوعى يمكن من تلافى الأخطاء وتصحيح المسار(151).

12- وجود رسالة إعلامية ذكية تؤسس لوعى عام مساند للمشروع(152).

ب - المشروعات المنتهية :

هى المشروعات التى تنفذ لمرة واحدة ولا تتكرر وذلك يعود لعدد من الأسباب من أهمها :

1- توفر التمويل لمرة واحدة وعدم تكراره أو دوريته، ومعظم المشروعات التى ينفذها القطاع الأهلى تواجه هذه المشكلة حيث يحصل على تمويل من جهة مانحة أجنبية لتنفيذ مشروع محدد وينتهى المشروع بانتهاء التمويل، فى حين يفشل المشروع فى تحقيق تمويل ذاتى(153).

2- محدودية الهدف من المشروع مثل إنجاز دراسة معينة أو حملة توعية بخصوص موضوع ضيق، وعليه، فمعظم هذه المشروعات تكون قصيرة الأجل وغير متكررة لارتباطها بهذا الهدف المحدود الموجه له التمويل الخارجى.

3- عدم نجاح المشروع فى تحقيق الهدف منه إما نتيجة مشاكل حادة فى إدارة المشروع، وإما لثبوت قصور الهدف المرجو منه فى خدمة المرأة وتطوير قدراتها(154).

4- قصور حاد فى عملية المتابعة والتقييم بما يؤدى إلى تراكم أوجه القصور بدلاً من تداركها والعمل على تصحيحها(155).

5- موسمية المشروع أى ارتباطه بمناسبة محددة ، مثل مشروعات مجال السياسة المرتبطة بالدورات الانتخابية(156).

6- ارتفاع تكلفة تنفيذ المشروع مقرونة بمحدودية الأثر الذى يحققه نتيجة إما لعمق المشكلة واتساعها أو الاتساع الجغرافى للدولة أو الأعداد الهائلة الواجب استهدافهم مما يؤدى إلى اقتناع، إما الممول (الخارجى) أو المنفذ أو كليهما، أن البناء التراكمى من خلال تكرار المشروع لن يؤدى إلى تحقيق الهدف المرجو(157).

7- ثبوت عدم ملائمة المشروع للسياق الثقافى والاجتماعى(158).

جـ - المشروعات المتوقفة :

هى المشروعات التى توقفت قبل الانتهاء من إنجاز الخطة التى تعمل وفقًا لها . وهناك أسباب متعددة لذلك يمكن إيراد أهمها كالتالى :

1- سوء التخطيط للمشروع مما يعيق إنجازه لكامل الخطة الموضوعة(159).

2- عدم توفر البنية المؤسسية المؤهلة التى تسمح بتحقيق مستويات إنجاز مرتفعة تسمح للمشروع بالمضي قدمًا حتى إنجاز أهدافه(160).

3- توقف الدعم المالى للمشروع قبل انتهائه ربما لاقتناع الممول بعدم جدوى الاستمرار فى تنفيذه حتى مرحلته النهائية ، وكذلك عدم انتظام التمويل وعدم توفره فى المواعيد الملائمة لمراحل المشروع وأنشطته، وهذه المخاطر تتلازم عادة مع التمويل الخارجى دون الحكومى(161).

كما قد يتوقف المشروع إذا تأثر التمويل بهدره وعدم ترشيده نتيجة سوء الإدارة(162).

4- قصور شديد فى قدرات الكوادر الإدارية بما لا يسمح لها باستكمال المشروع(163).

5- غياب تام للتنسيق والتكامل مع جهات أخرى متداخلة مما قد يترتب عليه ليس فقط تكرار لنفس الجهد بل تضارب وازدواجية ومنافسة سلبية(164).

6- عوائق ثقافية واجتماعية تتمثل فى رفض المجتمع للمشروع وفشل القائمين عليه فى كسب دعم وتأييد المجتمع(165)، وتبرز هنا أهمية الحملات الإعلامية الداعمة(166).

القسم الثالث : مخرجات مشروعات المرأة

يتعرض هذا القسم من التقرير بالتحليل للعناصر الأساسية لمخرجات المشروعات فى استمارات الاستبيان المستخدمة فى مسح هذه المشروعات وهى تقييم المشروعات والفجوات الأولى بأن توجه لها المشروعات المستقبلية والتى تظهر من خلال تحليل بيان إنجازات المشروعات وكذلك عوامل نجاح المشروعات الموجهة للمرأة وعوامل فشلها.

1- تقييم المشروعات :

إن تقدير مدى نجاح أو إخفاق أى مشروع يستند إلى عملية تقييم موضوعى للمشروع تعتمد معايير محددة. والمعايير التى تستند لها عملية التقييم بعضها كمى يتمثل مثلاً فى عدد المستفيدين من المشروع، ولكن بعضها الآخر يجب أن يكون نوعى يتعلق بمدى نجاح المشروع فى تحقيق أهدافه المباشرة ومدى إسهامه فى إنجاز تمكين المرأة كهدف عام غير مباشر ومدى قدرته على الاستدامة ... وغير ذلك.

والواقع أن تحليل هذا الجزء الخاص بالتقييم فى استمارة استبيان المجالات الخمس محل الدراسة تمكنا من تسجيل مجموعة من الملاحظات الهامة :

أ - **وأول ملاحظة** جديرة بالتسجيل هى أن جانبًا لا يستهان به من مشروعات المجالات محل الدراسة لم يتم تقييمها . فحوالى (40%) من مشروعات مجال الصحة، و(42%) من مشروعات مجال الإعلام لم يتم إخضاعها لأى نوع من أنواع التقييم(167). ويشير التقرير الاقليمى فى مجال الصحة إلى أن أكثر المشروعات التى لا تخضع للتقييم هى المشروعات طويلة المدى الممولة بالكامل من قبل جهات حكومية دون أى مساهمة من جهات تمويل أجنبيه(168). ويلحظ خبراء مجال السياسة أن هناك موقفًا متهاونًا من تقييم مشروعات المجال بصفة عامة ، خاصة تلك المشروعات المنفذة وطنيًا حيث يأتى التقويم هنا عامًا وشكليًا ولا يجرى إلا فى نهاية المشروع (169).

وبالمقابل، فإن المشروعات التى يتم تقييمها هى المشروعات الممولة من قبل جهات دولية إما تمويلاً كاملاً أو بالشراكة مع جهات حكومية أو مؤسسات مجتمع مدنى(170). وحتى فى هذه الحالة فإن عملية التقييم لا تخلو من مشاكل، فإذا كان التقييم يتم من جانب المشرف على المشروع أو من جانب الإدارة أو الوزارة التي يتبعها المشروع، ففى هذه الحالة يفتقر التقييم فى الغالب الأعم للموضوعية حيث يتعمد استخدام أساليب ملاحظة سطحية أو معايير للتقييم لا يمكن إخضاعها للقياس. كما عادة ما يظهر التقييم

إرتفاعاً فى مستوى أداء القائمين على المشروع ويؤكد أنه حقق الأهداف الموضوعة له حتى لو كانت غير قابلة للقياس أصلاً، مع ملاحظة أن التقييم يكون بصفة عامة سردى ويتغافل عن الثغرات(171).

أما فى حالة ان القائم بعملية التقييم يكون هو الجهة الدولية الممولة فعادة ما يتم التقييم بطريقة موضوعية تستهدف بالأساس التعرف على الانجاز مقارنة بالأهداف وذلك بغرض اتخاذ قرار مواصلة التمويل من عدمه. ولكن حتى فى حالة كون جهة التمويل هى ذاتها جهة التقييم بما يضمن قدر عال من الموضوعية، إلا أن هذا الوضع لا يخلو هو أيضًا من مثالب.

فأحيانًا يتم التقييم على أساس عينة من المشروعات بدلاً من تقييم كل مشروعات المجال الممولة تمويلاً أجنبيًا(172). وهذا عادة ما يتم فى الدول الجاذبة لنسبة عالية من التمويل الأجنبى. وهنا يظل هذا التقييم مجتزءًا لا يمكنه أن يعطى للجهات المانحة صورة موضوعية شاملة عن قدر الانجاز فى مجال ما مقارنة بقدر الإنفاق الأجنبى على مشروعات ذات المجال.

والمشكلة الأخرى هي أن الجهات المانحة عادة ما تحتفظ بنتائج التقييم لنفسها معتبرة أن عملية التقييم تساعدها فى اتخاذ قرار الاستمرار فى التمويل من عدمه، ولا تنظر إليه بوصفه آلية لتحسين الأداء، فلا تُعلم الجهات المنفذة عنه شيئًا وهذا لا يمكّن هذه الجهات من تطوير أدائها المستقبلى سواء فى هذا المشروع أو فى مشروعات تالية. فلقد سجل خبراء مجال الصحة أنهم لم يستطيعوا تعبئة الجزء الخاص بتقييم المشروعات من قبل الجهات الممولة لأنهم لم يستطيعوا التوصل إلى إجراء مقابلة معهم(173).

ب - **الملاحظة الثانية** الجديرة بالانتباه هو أنه فى حالة تقييم المشروعات فكثيرًا ما تكون نتائج التقييم خادعة لأسباب تتعلق بطبيعة المشروع. فعلى سبيل المثال كل المشروعات التى تعتمد التوعية والتثقيف كهدف رئيس لها، تحتاج إلى مدى زمنى يبعد كثيرًا عن لحظة انتهاء المشروع حتى يمكن قياس الأثر الحقيقى، وعليه فإن إجراء التقييم بعد انتهاء المشروع يعطى نتائج خادعة(174)، ومن جانب أخر فإن تقييم مشروعات التوعية والتثقيف يظل فى الغالب الأعم غير موضوعى فى ظل غياب المؤشرات المادية التى تدلل على حدوث الانجاز الذى هو غير مادى بطبيعته، فالتوصل إلى العائد المتحقق من مثل هذه المشروعات بالدقة المطلوبة يتطلب تطوير مؤشرات لارتقاء المعارف ولتغيير السلوك والمواقف والمفاهيم حتى لا يأتى التقييم انطباعيًا(175).

ج - **الملاحظة الثالثة** تتعلق بأن التقييم فى حالات كثيرة يتم للمشروع ككل وبعد انتهاء كافة مراحله(176) وهذا يؤدى عملاً إلى انتفاء الفائدة المؤكدة لعملية التقييم حيث أن الهدف منها هو وضع اليد على المشاكل فور ظهورها بما يساعد على تصحيح المسار وهو ما يستدعى ضرورة أن يتم التقييم بطريقة مرحلية وأن يطال كل نشاط على حدة.

د - **الملاحظة الأخيرة** تتعلق بأكثر الأسباب شيوعًا لعدم إجراء عملية التقييم. فمن مطالعة الدراسات المسحية للمجالات المختلفة يمكن حصر هذه الأسباب فى مجموعات، **أولاً**: أسباب ثقافية تتعلق بضعف ثقافة التقييم فى المنطقة العربية والتى تعنى غياب الوعى بأهمية التقييم وبأن الهدف النهائى منه هو تطوير العمل وتحسين مستوى الأداء حيث يساعد التقييم على مراجعة مسار التخطيط الاستراتيجى وإعادة التكيف مع الاحتياجات الجديدة فى المجتمع وإعادة النظر فى أهداف المشروع وإعادة تخطيطه. وحتى فى حالة وجود ثقافة تقييم لدى القائمين على المشروعات، فإنها لا تذهب بهم إلى حد اللجوء إلى التقييم الخارجى للمشروعات، حيث يصرون على التقييم الذاتي الذى يؤدى إلى شخصنة العمل، وهذا بالتأكيد فى غير صالح المشروعات(177). **وثانيا** : أسباب نفسية تتعلق بخوف المشرفين على المشروع من توجيه اللوم لهم مما يولد نظرة سلبية للتقييم واعتباره نوع من الإشراف أو الرقابة أو تقصى الحقائق وأنه يؤدى بالضرورة إلى إجراءات عقابية توقع عليهم بدلاً من تقديرهم الجوانب الإيجابية لعملية التقييم وأنه عملية مستمرة يستتبعها تغيير للأفضل حيث هو عنصر محوري عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتصحيح واستكمال مسار المشروع(178)، **وثالثًا**: أسباب مالية تتمثل فى غياب الميزانية اللازمة للتقييم خاصة لعدم النص على عملية التقييم عند وضع مخططات المشروعات المتضمنة ميزانيتها، **ورابعا**: وأخيرًا أسباب فنية تتمثل فى:

(1) غياب المنهجية العلمية للتقييم وعدم وجود الكوادر المدربة على عملية التقييم بمراحلها المختلفة، خاصة كيفية تصميم الاستبيان، أسلوب إجراء المقابلات، تطوير معايير منضبطة.

(2) عدم وجود توثيق جيد ودقيق للبيانات رغم كونه شرط حيوى لعمل تقييم ناجح.

(3) عدم اشتمال تخطيط المشروعات لأهداف ومؤشرات للتقييم واضحة وقابلة للقياس(179).

(4) إجراء عملية التقييم ليس بالنظر إلى أهداف المشروع ولكن بالنظر إلى عناصر غير دالة مثل عدد المستفيدات، حجم الانفاق وهل تم الانتهاء من مراحل المشروع كلها أم لا، بغض النظر عن كيفية ونوعية الأداء(180).

2- الفجوات الواجب التوجه لها بالمشروعات المستقبلية التى تستهدف المرأة:

يمثل مشروع الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية جهداً علمياً منظماً يستهدف التعرف المباشر على واقع المشروعات الموجهة للمرأة العربية بغرض استخدام البيانات التى ترصدها هذه الدراسات المسحية فى الرفع من كفاءة البرامج المستقبلية التى تتناول المرأة العربية. وانجاز ذلك يتطلب فى جانب منه التعرف على فئات المرأة الأشد حاجة للتمكين، وكذلك السياقات الاجتماعية التى تعيش فيها المرأة وتحتاج إلى الارتقاء بها، فضلاً عن التعرف على المجالات التى توجد فيها احتياجات المرأة الأكثر إلحاحاً ومشكلاتها الأكثر وطأة، فالتعرف على هذا سيرشدنا إلى الفجوات الأولى بأن توجه لها المشروعات المستقبلية للمرأة العربية.

أ - فجوات فئات المرأة :

- تكاد تتفق كل المجالات محل البحث[181] على أن قطاع الشابات هو من أقل القطاعات التى حظيت بمشروعات تستهدف الارتقاء بالمرأة. ففى مجال الإعلام لم ينفذ لها إلا (7.9%) من مجمل مشروعات المجال فى الدول المشاركة فى المسح[182]، على الرغم من حاجتها الشديدة للمشروعات الإعلامية التى تساعد على إكسابها الوعى الثقافى والاجتماعى والقانونى والصحى والاقتصادى والسياسى الذى يعدها لدورها كشريك فى التنمية وكمسئول أول عن التنشئة الاجتماعية السليمة. وفى مجال الصحة، اعتبر الخبراء المشاركون فى المسح أن فئة الفتيات الشابات والمراهقات هى ثانى أهم فئة يجب أن تركز عليها المشروعات المستقبلية للمرأة كونها تعانى من مشاكل صحية جد خطيرة وبدرجة متفاقمة أهمها فقر الدم والسمنة فضلاً عن كونهن أكثر عرضة من غيرهن للاضطرابات النفسية[183]، ولذا يجب استهدافهن بمشروعات وبرامج صحية حيث أن الاستثمار فى هذا له مردوده المستقبلى الهام فيما يتعلق بالنهوض بصحة المرأة نفسها، وهذا فى ذاته استثمار من أجل التنمية. وفى مجال التعليم، أكد الخبراء على ضرورة التوجه بمشروعات مستقبلية لفئة المراهقات (من الطفولة وحتى سن 18) والشابات (من سن 18 وحتى سن الثلاثين) حيث أرجعوا ضرورة الاهتمام بهذه الفئة إلى خطورة المشكلات التى يمكن أن تنتشر على ساحتها ويبقى تأثيرها مدى العمر وإلى الدور الذى يمكن أن تلعبه مشروعات هذا القطاع فى تسليحها بالوعى والمهارات ما يمكنها من أن تطور من قدراتها بطريقة إيجابية[184]. كما أوضحت الدراسات المسحية لمجال السياسة أن هذه الفئة حظيت إجمالاً بأقل

قدر من الاهتمام عند تصميم مشروعات المجال فى الدول المشاركة فى المسح رغم الأهمية القصوى للاستثمار فيها إذا كنا نبنى للمستقبل(185).

- وتعتبر المرأة الريفية على وجه خاص والمرأة التى تقطن البادية والمناطق النائية بوجه عام من الفئات التى لم تحظ بمشروعات تستهدفها وذلك فى جل القطاعات. ففى قطاع الاقتصاد، ورغم أن المرأة الريفية تأتى على قمة الفئات المستهدفة بمشروعاته حيث وجه لها (30.9%) من هذه المشروعات، إلا أن المرأة البدوية لم يوجه لها إلا (3.8%) من مشروعات القطاع لتأتى فى ذيل قائمة فئات المرأة المستفيدة بمشروعات القطاع(186).

وفى قطاع التعليم، تعتبر المرأة الريفية والمرأة البدوية من أكثر الفئات المحرومة من مشروعات التعليم على الرغم من تفاقم المشكلات المرتبطة بهذا القطاع فى تلك المناطق حيث هذه المناطق هى الأكثر تخلفًا وانسياقًا للأطر الثقافية غير المنصفة للمرأة فتكون من ثم الأكثر سقوطًا فى براثن مشكلات الأمية والتسرب من التعليم وعدم القدرة على مواصلته إلى مستويات عليا(187).

وفى مجال الصحة أكد الخبراء أن المرأة الريفية تفتقر إلى المشروعات الموجهة لها والتى تستهدف الارتقاء بوعيها وبوضعها الصحى حيث تتركز معظم مشروعات المجال فى المدن(188)، وفى مجال الإعلام لم يوجه للمرأة الريفية إلا (3%) من مشروعات المجال وتعتبر من ثم من أكثر فئات المرأة المحرومة من مشروعات هذا المجال ولا يسبقها فى الحرمان إلا المرأة المسنة(189)، ولم يختلف الوضع فى مجال السياسة حيث قرر خبراء المجال أن معظم مشروعات المجال مركزة فى العواصم والمدن الكبرى(190)، وعليه تحرم المرأة الريفية والمرأة فى المناطق النائية من فرص التمكين التى تأتى فى ركاب تلك المشروعات على الرغم من الأهمية القصوى للمحليات بوصفها المدرسة الأولى التى تتدرب فيها وتتخرج منها نساء واعيات بحقوقهن قادرات على أن يمارسن باقتدار فعل السياسة.

- ومع اتفاق المجالات محل البحث على أن فئة المراهقات والشابات من جانب وفئة المرأة الريفية و / أو البدوية من جانب آخر هى من أكثر الفئات حرمانًا من المشروعات الموجهة للمرأة نجد أن لكل مجال خصوصيته فيما يتعلق بفئات المرأة الأكثر حرمانًا من مشروعاته:

- ففى مجال الصحة، تعتبر النساء ذوو الاحتياجات الخاصة (المعوقات - المعنفات

والمسجونات) أقل الفئات استهدافًا بمشروعات القطاع على الإطلاق، حيث لم يوجه لهن إلا (5%) فقط من مجمل مشروعات قطاع الصحة فى الدول المشاركة فى المسح بصفة عامة[191]. وأكد التقرير الإقليمي لمجال الصحة بوجه خاص على محدودية المشروعات الموجهة للمرأة المعنفة مع إقراره بوجود إرهاصات بتحسن الوضع فى بعض الدول فيما يتعلق بالتعامل مع مشكلات هذه الفئة من النساء[192]. ورغم أن النساء المسنات (مرحلة ما بعد انقطاع الطمث) تأتى فى المرتبة الثانية مباشرة بعد النساء ذوى الاحتياجات الخاصة باعتبارها أقل الفئات استهدافًا بمشروعات قطاع الصحة (15% من مشروعات القطاع)[193]. إلا إن خبراء المجال المشاركين فى المسح اختاروها كأكثر فئة يجب استهدافها بالمشروعات المستقبلية لقطاع الصحة[194]. وذلك بسبب المشكلات الصحية المتفاقمة التى تعانى منها نتيجة تراكمات العقود الماضية التى عمها الجهل بالمشاكل الخاصة المرتبطة بصحة المرأة مما يجعل هذه الفئة بمثابة القنبلة الموقوتة الواجب التعامل معها بحرص شديد[195].

- وفى مجال الإعلام تظهر فئة المرأة المسنة على رأس فئات المرأة الأقل استهدافًا بمشروعات القطاع باطلاق فهى لم تحظ إلا بنسبة (1.8%) من مشروعات القطاع فى مجمل الدول المشاركة فى المسح[196].

- ويلفت خبراء مجال التعليم، مثلهم مثل خبراء مجالي الصحة والإعلام، النظر إلى أن فئة المرأة المسنة (فوق 45 عام) لا تحظى باهتمام ملحوظ فى مشروعات القطاع، ثم هم يتفقون مع خبراء مجال الصحة فى أن المرأة ذات الاحتياجات الخاصة (سواء موهوبة أو معاقة) لا توجه لها مشروعات تتواءم مع ظروفها الخاصة[197].

- وفى مجال السياسة، لفت خبراء المجال النظر إلى أن معظم مشروعات المجال موجهة للقيادات التنفيذية وللناشطات سياسيًا (برلمانيات - حزبيات - مرشحات وليس ناخبات) فى حين أن أكثر فئات المرأة حرمانًا من مشروعات المجال - مع التذكرة بأن أنشطة التوعية والتثقيف هى المسيطرة على مشروعات مجال السياسة - هن المواطنات العاديات الفقيرات والأميات والمتعلمات تعليمًا أقل من المتوسط وربات البيوت والعاملات أى اللائى هن فى حاجة حقيقية إلى التوعية بحقوقهن[198]. فكأن المشروعات موجهة لمن لا يحتاجها حقيقة، وهذا فى رأى بعض خبراء المجال قد يطور حاجزًا خطيرًا بين فئات المرأة بافتراض أنه سيؤدى إلى زيادة

واضحة في كفاءة فئة "قليلة" من النساء داخل كل مجتمع تصبح، من ثمّ، محتكرة للعمل السياسى باسم المرأة(199).

ب- فجوات البيئات الجغرافية والسياقات الاجتماعية :

يدلنا العرض السابق لفئات المرأة الأكثر حرمانًا من الفرص التى تتيحها مشروعات المرأة، أن أكثر المناطق الجغرافية حرمانًا من مشروعات المرأة فى الدول المشاركة فى المسح بصفة عامة هى المناطق النائية التى تبعد عن العواصم والمدن الرئيسية وذلك فى الريف والبادية على وجه خاص على الرغم من أن هذه البيئات الجغرافية تشكل النسبة الغالبة فى معظم الدول العربية. وسنجد أن المناطق العشوائية أفضل حالاً فى هذا الصدد من الريف والبادية، فطالما أن العمل مع المرأة حضرى فى الغالب الأعم فالمشروعات التى تستهدف الارتقاء بأوضاع المرأة سوف تتجه إلى المرأة فى السياقات الاجتماعية المحرومة داخل المدن - أى فى عشوائيات المدن - ونلحظ ذلك خاصة فى مشروعات مجالات الصحة والاقتصاد وإلى حد ما التعليم، وإن كنا لا نجده فى مشروعات مجالي الإعلام أو السياسة.

جـ - فجوات المجال :

إذا كنا قد لاحظنا وجود اتفاقات عامة بين المجالات الخمس محل الدراسة فيما يتعلق بفئات المرأة والمناطق الجغرافية الأولى بأن توجه لها المشروعات المستقبلية التى تستهدف النهوض بالمرأة، فإن القضايا التى ما زالت فى حاجة إلى مواجهة أكثر حسمًا سنجدها تختلف إلى حد كبير من مجال إلى مجال وذلك بحسب طبيعة المجال محل المسح.

- ففى قطاع الصحة سنجد أن قضايا العنف ضد المرأة والصحة النفسية للمرأة وصحة البيئة فى علاقتها بالمرأة هى من أكثر القضايا التى ما زالت فى حاجة إلى مشروعات جادة تتعامل معها، خاصة أن خبراء المجال لاحظوا أن المشروعات القليلة الموجهة لمعالجة هذه القضايا تعانى من أوجه قصور ملحة مثل افتقار التنسيق فيما بين الجهات الواجب تشاركها فى القيام على مثل هذه المشروعات من أجل إنجاحها - خاصة مشروعات مجال صحة البيئة - أو بسبب قصور الموارد البشرية والمالية (نقص الكوادر المؤهلة تأهيلاً صحيحًا وضعف التجهيزات) خاصة فى المشروعات الموجهة لقضايا العنف ضد المرأة وصحتها النفسية والتى تقوم عليها مؤسسات المجتمع المدنى فى الغالب الأعم(200).

كما أن قضية الدعوة وكسب التأييد للبرامج الصحية لا تلقى إهتماماً فى مشروعات قطاع الصحة، على أهميتها، لانجاح برامج صحية هامة. واقترح خبراء المجال أن توجه هذه المشروعات بالأساس للوزارات المعنية وللآليات الوطنية المهتمة بالمرأة، فضلاً عن القطاع الخاص الذى يتزايد إقبال النساء عليه لتلقى الخدمة الصحية، وذلك فى كافة الدول المشاركة على اختلاف مستويات الوفرة الاقتصادية بها(201). وفى هذا الإطار تظهر قضية ضعف مستوى تأهيل مقدمات ومقدمى الخدمة الصحية من الكوادر الوطنية وقصورهم عن تقديم الخدمة الصحية بصورة مرضية خاصة المتخصصة منها مثل التعامل مع المعنفات ومع الحالات النفسية وموضوعات حماية البيئة وحتى فى مجال الإرشاد الأسرى، وعليه يضحى من الهام توجه المشروعات المستقبلية نحو تعزيز قدرات ومهارات مقدمى الخدمة الصحية(202).

- ورغم اتفاق مجالى التعليم والاقتصاد على أن قضية التدريب والتأهيل تلقى أكبر قدر من اهتمام مشروعات المجالين، إلا أن خبراء المجالين لم يقترحا تقليل تركيز المشروعات المستقبلية على هذه القضية، وإن كانوا قد أوصوا بإعادة توجيه مسار التدريب والتأهيل. ففى مجال التعليم يتم توجيه مشروعات مجالات المهارات الحياتية والتعليم المستمر فى الغالب الأعم لفئات المرأة محدودة التعليم -الأمية أو الحاصلة على تعليم أقل من الجامعى فى أفضل الأحوال - ولقد أوصى خبراء المجال بضرورة تصميم برامج تدريب وتأهيل موجهة خصيصاً للحاصلات على مؤهل الثانوية العامة وأعلى، على أن تكون مرتبطة باحتياجات سوق العمل، ولفتوا النظر إلى أهمية استكمال الاستثمار فى هذه الفئة التى سارت خطوات فى مسار التعليم خاصة أن فرص العمل المتاحة لهن، إذا ما تم تدريبهن بطريقة مدروسة، سيكون أجدى(203). كما أشار بعض خبراء مجال التعليم كذلك إلى أهمية تصميم برامج تدريب على المهارات الإدارية توجه للنساء المتعلمات والموظفات تستهدف تأهيلهن لتقلد المناصب التنفيذية القيادية داخل المؤسسات اللاتى يعملن بها.

- أما خبراء مجال الاقتصاد فيوصون بضرورة إعادة تصميم محتوى برامج التأهيل والتدريب بما يسمح برفع نسبة مشاركة المرأة فى القطاعات الإنتاجية، خاصة قطاعى الصناعة والزراعة، حيث أن نسب مساهمتها فى هذه القطاعات هى من أدنى النسب. فالمهن والحرف التى يمكن أن تتدرب عليها المرأة وتتقنها فى هذه القطاعات تتسم بأنها مهن سهلة ولا تتطلب رأسمال ضخم لتوظيفها فى مشروع خاص بالمرأة فضلاً عن أنها سوف تسد فجوات عدة فى مجال الاقتصاد وأهمها:

فجوة النطاق الجغرافى - خاصة البادية - والفجوة الاقتصادية (المرأة الفقيرة) والفجوة التعليمية (المرأة غير المتعلمة) والفجوة الوظيفية (المرأة المتعطلة)[204]. وبمراجعة البيانات ذات الصلة فى مجال الاقتصاد يمكن ملاحظة أن المرأة المتعلمة الحاصلة على مؤهل جامعى لا يوجه لها إلا (16.6%) من مشروعات مجال الاقتصاد وتأتى فى ترتيب الاهتمام بها بعد المرأة غير المتعلمة والمرأة الحاصلة على مؤهل ثانوية عامة أو أقل[205]، وهذا قد يتطلب اهتمامًا أكبر بقضية رفع مستوى تأهيل المتعلمات تعليمًا عاليًا لإعدادهن لمتطلبات سوق العمل، خاصة الخدمى.

- ويتفق قطاع الإعلام مع قطاع الصحة فى أن قضية العنف الجسدى والنفسى الموجه ضد المرأة هى من أقل القضايا تناولاً فى الأنشطة الإعلامية بصفة عامة فى الدول المشاركة فى المسح[206]. وفى سياق أكثر خصوصية تشير البيانات التى تم جمعها للمجال أن قضية رفع القدرات المهنية لمقدمى الخدمة الإعلامية وكذلك توعيتهن بقضايا المرأة على أساس نوعى هى من القضايا التى لا تستحوذ على اهتمام المشروعات القائمة فى المجال[207].

- وفى مجال السياسة، وبمراجعة بيانات الاستمارات ذات الصلة يمكن الإشارة إلى أن من أكثر القضايا التى لا تلقى إهتمامًا فى المشروعات القائمة فى مجال السياسة قضية بناء القدرات المؤسسية سواء للمنظمات غير الحكومية أو للأحزاب السياسية، وكذلك فإن قضية الاستثمار فى نساء المحليات بكافة الأساليب الممكنة : التدريب والتوعية والتثقيف وبناء القدرات قضية لا تحظى بالاهتمام الواجب فى المشروعات القائمة[208].

3 - عوامل نجاح وفشل المشروعات الموجهة للمرأة:

عندما يكون المشروع قادرًا على الانجاز وتحقيق الأهداف التى من أجلها تم تخطيطه يكون قد حقق النجاح. وبالمقابل، إذا لم يستطع المشروع أن يحقق أثرًا وعائدًا، وإذا عجز عن تحقيق الأهداف المخططة له، يكون قد فشل. وهناك مجموعة من العوامل التى تعتبر عناصر قوة تدفع المشروع نحو النجاح، فى حين أن هناك عوامل أخرى تمثل عناصر ضعف للمشروع تؤدى، إذا ما استحكمت إلى فشله. ويكون من الهام جدًا لهذا التقرير إذا كان يستهدف التخطيط المستقبلى الكفء للمشروعات الموجهة للمرأة العربية أن يستقرئ خبرة المشروعات السابقة للتعرف على عناصر قوة وضعف المشروعات وذلك بغرض توجيه القائمين على رسم السياسات الخاصة بالمرأة نحو تعظيم الأولى

لتحقيق النجاح للمشروعات وتقليص الثانية لتجنب فشل تلك المشروعات.

أ- عوامل نجاح المشروعات الموجهة للمرأة :

اتفق الخبراء المشاركون فى مسح مشروعات المرأة فى المجالات الخمس محل الدراسة على أن هناك مروحة واسعة من عناصر القوة التى إذا ما توافرت للمشروع قادته إلى النجاح، ولقد قسموا عناصر القوة هذه إلى مجموعتين :

الأولى : تتعلق بالمشروع ذاته، تخطيطه وآليات عمله.

والثانية : تأتى من البيئة المحيطة بالمشروع ويعمل فى إطارها فتزيد من فرص المشروع للنجاح.

- **عوامل القوة الذاتية للمشروعات :**

إن مراجعة بيانات الدراسات المسحية لمشروعات المرأة فى مجالات المسح الخمس تدلنا على مجموعة منوعة من عناصر القوة النابعة من المشروعات ذاتها يتعلق بعضها بعناصر عملية تخطيط المشروعات وبعضها الثانى يتعلق بعناصر آليات عمل المشروعات وبعضها الثالث يتعلق بعناصر مخرجات المشروعات.

ويمكن رصد هذه العناصر فى التالى :

عوامل القوة الذاتية للمشروعات والمتعلقة بعناصر عملية تخطيط المشروعات(209):

- الدقة فى تحديد الأهداف وفى صياغتها، وتوافق الأهداف مع احتياجات المجتمع المحلى الذى تنفذ فيه بوجه عام، ومع احتياجات المرأة بوجه خاص.
- واقعية الأهداف وملاءمة مدة تنفيذ المشروع مع الأهداف المخططة له.
- توسيع النطاق الجغرافى للمشروع ووصول العائد منه إلى أكبر عدد ممكن من المستهدفين خاصة فى المشروعات المخططة لتواجه مشاكل عامة ومتجذره.
- استجابة المشروع لمشكلة ملحة تطال فئات متنوعة من النساء بدلاً من التصدى لمشكلة مجتزأة وغير مؤثرة إلا على شريحة محدودة.
- توفر البنية التحتية والتجهيزات الملاءمة لمتطلبات الأنشطة التى ينطوى عليها المشروع.
- التوثيق السليم لبيانات المشروعات والدقة فى جمع وإدارة المعلومات الخاصة

بالمشروعات وعدم التهاون فى حفظ الملفات.

- اختيار مواقع تنفيذ المشروعات اختياراً موضوعياً، فاحتياج منطقة ما أو فئة ما لمشروع لا يعنى بالضرورة أن كل المناطق وكل الفئات تحتاجه بإطلاق أو تحتاجه بنفس الكثافة.
- التخطيط السليم للمشروع والمبنى على بحوث استطلاعية ودراسات أولية تعتمد المنهجية العلمية بغرض التعرف على الواقع، واستخدام نتائج هذه الدراسات لتحديد أهداف المشروع ومجاله وأنشطته، ومكان تنفيذه والفئة المستهدفة به وعدد العاملين فيه ونوع التأهيل الواجب توافره فيهم والجهات المشاركة فى التنفيذ.
- استهداف الذكور والإناث بأنشطة المشروعات خاصة المتعلقة بالتثقيف والتوعية.

عوامل القوة الذاتية للمشروعات والمتعلقة بعناصر آليات العمل فى المشروعات(210):

- ملاءمة عدد العاملين فى المشروع لحجم المهام المتضمنة فيه وتوفر كادر إدارى وفني وتنفيذي للمشروع يكون مؤهلاً تأهيلاً مناسبًا لطبيعة أنشطة المشروع ولنوع المهام المطلوبة ولطبيعة المشكلة التى يواجهها.
- التدريب المستمر للعاملين فى المشروعات بما يسمح بمواكبة قدراتهم للمتطلبات المتغيرة والمتصاعدة من جانب وبما يخلق صف ثان من الكوادر المتخصصة المؤهلة للقيام بالأدوار المطلوبة منها.
- قناعة جهات التنفيذ والتمويل بالفائدة المتحققة من المشروع.
- ملاءمة حجم موارد المشروع المالية للأهداف المخططة له ولطبيعة الأنشطة التى ينطوى عليها.
- قدرة المشروع على توفير مصادر للتمويل الذاتى تكون ثابتة ومنتظمة تؤمن تغطية الكلفة الحالية، وقدرته على تنويع مصادر التمويل.
- تحقيق علاقة شراكة ناجحة لتنفيذ المشروعات وتمويلها بين كل الجهات المعنية الوطنية والخارجية : الأجهزة الحكومية، القطاع الأهلى، القطاع الخاص، والجهات الأجنبية، والمنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية.
- توفر الدعم المؤسسى للمشروع من كل الجهات ذات الصلة التى لا تتدخل مباشرة فى التنفيذ ولكن نجاح التنسيق معها يكون حيوى لنجاح المشروع.

عوامل القوة الذاتية للمشروعات والمتعلقة بمخرجات المشروعات(211) :

- الانتباه إلى فجوات النطاق الجغرافى وفجوات القضايا وفجوات فئات المرأة المستهدفة وعدم استسهال الانقياد وراء إعادة إنتاج مشروعات موجهة لنفس المناطق أو نفس الفئات أو نفس القضايا التى طالما استهدفت فى مشروعات سابقة وقائمة.
- ملاءمة مخرجات المشروعات وأنشطتها - خاصة فى مجال التدريب وبناء القدرات وإكساب المهارات - لاحتياجات سوق العمل.
- تضمين التقييم فى التخطيط للمشروع لأن التقييم الجيد يبدأ من التخطيط الجيد.
- أن يكون التقييم دقيق وموضوعى ويبتعد عن الذاتية، ويأخذ فى الاعتبار أساليب تحقيق ذلك مثل التقييم التشاركى والتقييم من خلال متطوعين.
- تدريب الكوادر على عملية التقييم الموضوعى والاهتمام بوضع منهجية للتقييم تتضمن أساليب ومعايير التقييم وتقسيمها بين معايير كمية ومعايير كيفية والوصول إلى طرق لقياس المعايير الكيفية.
- النجاح فى استخدام نتائج التقييم لتجويد مسار المشروعات القائمة.
- تبنى جهة تنسيق إقليمية مهمة إنشاء قاعدة بيانات / ملف إلكترونى للمشروعات حيث أن التوثيق شرط مهم للقيام بتقييم ناجح.
- عقد دورات توعية لنشر ثقافة الشفافية حيث أن تدفق المعلومات عنصر هام فى إجراء تقييم ناجح.

• الفرص التى تشكل عوامل النجاح الخارجية للمشروعات(212) :

- إرادة سياسة داعمة يتم ترجمة التزامها بقضية تمكين المرأة إلى واقع عملى، مع الحرص على إدماج بعد النوع الاجتماعى فى السياسات التنموية وفى الأبنية المؤسسية.
- بيئة قانونية صديقة تتمثل فى دساتير لا تميز ضد المرأة وتشريعات وتعديلات تشريعية تضمن لها حقوقها، مع محاولات جادة لرأب الصدع بين النص القانونى وواقع تطبيقه(213).
- بيئة ثقافية مواتية تقبل شراكة المرأة والرجل للقيام بكل الأدوار المجتمعية، تدعمها

خطة إعلامية تستهدف ايصال رسالة إعلامية إيجابية عن المرأة ودورها الحيوى فى كافة مجالات الحياة المجتمعية من جانب، كما تحرص على التوعية بمشاكل المرأة والتحديات التى تواجهها من جانب آخر.

- تغطية إعلامية جيدة مصاحبة للمشروعات الموجهة تنجح فى الإعلام بالخدمات التى تقدمها وتنجح فى كسب التأييد لقضية المرأة بصفة عامة وللمشروعات الموجهة لها بصفة خاصة وتستقطب الفئات المستهدفة للالتحاق بأنشطة المشروع.
- تبادل الخبرات على المستوى الإقليمى مع انفتاح على التجارب العالمية يتسم بالثقة وعدم الحساسية غير المبررة.

ب - عوامل فشل المشروعات الموجهة للمرأة :

كما انقسمت عوامل نجاح المشروعات الموجهة للمرأة إلى عوامل تتعلق بالمشروع ذاته من جانب وعوامل تأتى من البيئة المحيطة بالمشروع والتى يعمل فى إطارها من جانب ثانٍ، فإن عوامل فشل المشروعات تترتب بدورها على عناصر ضعف يتسم بها المشروع ذاته، إما فى مرحلة تخطيطه أو فى آليات عمله، كما قد تتمثل عناصر ضعف المشروع فى أوجه قصور تشوب مخرجاته، ويفشل المشروع كذلك نتيجة تحديات تتسبب فيها عوامل خارجية تأتى من البيئة المحيطة به.

- **عوامل الضعف الذاتى للمشروعات الموجهة للمرأة :**

تظهر دراسة المسوح التى قام بها خبراء المجالات الخمس محل الدراسة عوامل متعددة يضعف تواجدها المشروعات ويؤدى إلى فشلها، يتعلق بعضها بعناصر عملية تخطيط المشروعات ويتعلق بعضها الآخر بعناصر آلية عمل المشروعات ويتعلق بعضها الثالث بمخرجات المشروعات.

عناصر الضعف الذاتى والنابعة من عناصر عملية تخطيط المشروعات(214) :

- الأهداف عامة وغير محددة وتشتمل على مروحة واسعة تغطى ميادين متعددة ومتنوعة فى آن واحد.
- عدد ضخم من الأهداف مع عدم ملاءمتها لحجم الأنشطة ونوعيتها.
- أهداف غير قابلة للقياس بما لا يسمح بقياس الأثر من المشروع.

- انحسار التغطية الجغرافية للمشروعات عن الريف والبادية والمناطق النائية وتركزها فى العواصم والمدن الكبرى.
- عمق المشكلة التى يواجهها المشروع وتجذرها مع اتساع جغرافى للدولة.
- عدم استهداف الرجال مع النساء بالمشروعات والاستهانة بتقديم خدمات التوعية للرجال.
- توجه المشروعات لجمهور محصور من المستهدفات يتسم بالطابع النخبوى والحضرى.
- سوء اختيار المستهدفات من بين من لا يحتاجون حقيقة لخدمات وأنشطة المشروع أو تكرار استهدافهم دون مبرر سوى الاستسهال.
- قلة وعى الفئات المستهدفة بأهمية الخدمات التى يقدمها المشروع مما يؤدى إلى عدم الإقبال عليه.
- عدم اقتناع المستهدفين بجدوى المشروع.
- عدم كفاية الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ المشروع للانتهاء منه بشكل مرضى.
- موسمية المشروعات وارتباطها بمناسبات محددة وعدم إستمراريتها.
- قصور القدرة على التخطيط السليم لمختلف عناصر المشروع والفشل فى جدولة التنفيذ وفى ربط مخرجات المشروع بمدخلاته.
- ضعف البنية التحتية والتجهيزات.
- ضعف القدرات المؤسسية والإدارية.

عناصر الضعف الذاتى والمتعلقة بعناصر آليات عمل المشروعات(215) :

- عدم ثبات التمويل وعدم انتظامه والاعتماد بالكلية على مصدر واحد للتمويل خاصة إذا كان التمويل خارجى.
- قصور التمويل عن الوفاء باحتياجات المشروع مما يؤدى إلى فشله فى تحقيق الأهداف المخططة.
- عدم وفاء جهات التمويل بالتزاماتها إما بالكلية أو فى المواعيد المقررة مما يؤدى إلى توقف المشروع أو عدم استدامته.

- نقص الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة .
- ضعف القدرات المؤسسية للآليات الرسمية والوطنية وكذلك لمنظمات المجتمع المدنى مع إصرار جهات التمويل الأجنبى على قيام الأخيرة بدور الجهة المنفذة للمشروعات التى تمولها .
- شخصنة العمل فى المشروع وغياب الإدارة المؤسسية.
- ضعف الأداء التنفيذى بسبب عدم ملاءمة عدد العاملين فى المشروع مقارنة بالمهام الموكلة لهم، وكذلك بسبب عدم ملاءمة حجم ميزانية المشروع لطبيعة الأنشطة.
- انعدام الشفافية فى عمل الجهات القائمة على المشروعات الموجهة للمرأة.
- ضعف التنسيق فيما بين الجهات المشاركة فى تنفيذ المشروعات من جانب، وضعف التنسيق فيما بين الجهات المنفذة والجهات الممولة من جانب آخر خاصة فى حالة تعدد جهات التنفيذ والتمويل.
- الفشل فى كسب التأييد والمناصرة من الجهات المتداخلة قبل تنفيذ المشروعات وأثناء التنفيذ، والفشل فى إشراكها فى التخطيط للمشروعات مما يؤدى إلى تضارب السياسات الخاصة بالمرأة.
- عدم اقتناع جهات التمويل بجدوى المشروع وبالفائدة المتحققة منه وعدم اقتناعهم بقدرته على الاستدامة.

عناصر الضعف الذاتى للمشروعات والمتعلقة بمخرجات المشروعات(216) :

- تقييم المشروعات ذاتى وغير دقيق ولا يعتمد على معايير موضوعية تربط الانجازات بالأهداف والتكلفة بالموازنة من جانب وبالمهام المنجزة من جانب آخر.
- غياب ثقافة التقييم وانعدام الشفافية.
- اعتماد التقييم ، إن وجد ، على معايير مضللة مثل عدد المستفيدين - دون قياس نوعية الإفادة - واستهلاك المشروع للموازنة المرصودة، وهل تم الانتهاء من المشروع أم لا .
- تقييم المشروعات - إن وجد - يكون عامًا ويتم بعد انتهاء المشروع ولا يُفعّل مرحليًا ولا يرتبط بكل نشاط من أنشطة المشروع.

- غياب الآليات التى تمكن من الإفادة من مخرجات عملية التقييم - إن وجدت - لتصحيح مسار المشروع .
- غياب الذاكرة المؤسسية للمشروعات نتيجة غياب التوثيق السليم ، وقلة الخبرة فى حفظ الملفات والاستهانة بجمع وإدارة بيانات المشروع بغرض بناء قاعدة معلوماتية للمشروع وهو ما يعتبر أساسى فى إجراء عملية تقييم ومتابعة تتسم بالجدية والموضوعية.

- **التحديات التى تضعف المشروعات والتى تأتى من البيئة المحيطة[217]:**

- انحسار دائرة الاهتمام المجتمعى والمؤسسى بقضايا المرأة وقصور عدد المؤسسات العاملة فى مجال تمكين المرأة .
- ضعف الاهتمام الحكومى بمشروعات المرأة وعدم تعاون الجهات الرسمية فى تأمين مستلزمات المشروع .
- بيئة ثقافية معاكسة تعلى من شأن تقاليد وأعراف مجتمعية لا تنصف المرأة وتعيد انتاج مقولات تسئ تفسير مصادر الشريعة بقصد حرمان المرأة من حقوقها وعلى رأسها حقها الإنسانى فى التنمية .
- إطار تشريعى، دستورى وقانونى، يميز ضد المرأة.
- إعلام غير واعى لا يمتلك مهارات الترويج للمشروعات وإلقاء الضوء على انجازتها .
- جهاز حكومى بيروقراطى خانق ومعوق.
- الظروف السياسية والاقتصادية الاستثنائية المتمثلة فى الاحتلال.

خاتمة : ملفات مفتوحة

يتضح من مجمل الدراسات المسحية الاستطلاعية التى نفذتها منظمة المرأة العربية فى اثنتي عشرة دولة عربية حول ما تم انجازه للمرأة فى خمس مجالات هى التعليم والصحة والاقتصاد والإعلام والسياسة أن هناك وعيًا متزايدًا بقضايا المرأة وبمحورية تمكينها فى مختلف المجالات. ولقد عبر هذا الوعى عن نفسه فى مروحة واسعة ومتنوعة من المشروعات التى تستهدف المرأة وتنفذ فى الدول العربية. ولقد حققت هذه المشروعات تحسنًا لا يمكن إنكاره فى أوضاع المرأة العربية بصفة عامة مع التسليم بوجود تفاوتات فى قدر الانجاز داخل كل مجال وفيما بين المجالات.

ورغم التحسن المرصود، إلا أن الانجاز المتحقق ما زال دون المطلوب وذلك بسبب تعقد السياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى ينجز فى إطارها العمل مع المرأة ومن أجلها، ولكن أيضًا بسبب عوامل ترجع إلى المشروعات الموجهة للمرأة. فالدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية رسمت لنا صورة دالة عن واقع المشروعات المنفذة فى مجالات العمل مع المرأة العربية على مدار عقد كامل وضح منها وجود إيجابيات محمودة ولكنها أظهرت كذلك نقاط ضعف لا يمكن التغاضى عنها.

إن أهمية المسوحات التى نفذتها منظمة المرأة العربية لا تقف عند حد تسليط ضوء ساطع على واقع المشروعات المنفذة لصالح المرأة فى الدول العربية. ولكن الفائدة الحقيقية تكمن فى أن انكشاف هذا الواقع بما له وما عليه سوف يرشد بالتأكيد إلى تحرك مستقبلى يهدف إلى تحقيق تقدم فعلى فى واقع المرأة العربية.

ويعرض هذا الجزء الأخير من التقرير لمجموعة من الملفات والقضايا التى تثيرها معطيات مشروع الدراسات المسحية وتتعلق بواقع مشروعات المرأة والمحيط الذى تنفذ فى إطاره، قد يكون من الهام لأى تفكير استراتيجى يهتم بمستقبل العمل مع المرأة العربية ومن أجلها أن يأخذها فى الاعتبار إذا كان المبتغى هو تحقيق نهوض حقيقى للمجتمعات العربية، وللمرأة معها.

1- **تخطيط المشروعات**، ملف غاية فى الخطورة. فعلى قدر علمية وموضوعية وجدية التخطيط يكون نجاح المشروع. والتخطيط السليم يبدأ قبل بداية المشروع ولا ينتهى بانتهائه، فهو يبدأ بدراسات أولية وبحوث استطلاعية تسبق المشروع للتعرف على الاحتياجات الواجب الاستجابة لها والقضايا اللازم مواجهتها، وعليها يتحدد الهدف العام للمشروع وأهدافه الفرعية والمستهدفون به وأنشطته وعدد

العاملين فيه ومدى ونوع تأهيلهم والمدى الزمنى والمكانى للمشروع وأنسب الجهات لتنفيذه وتمويله وماهية ومؤشرات قياس الانجاز الذى تحقق لأهدافه وصولاً إلى وضع المعايير الملائمة لتقييمه ليس فقط مرحليًا مع نهاية كل نشاط ولكن كذلك بعد انتهاء المشروع مباشرة وبعد انتهائه بفترة لقياس الأثر والعائد.

ولقد وضح من الدراسات المسحية القطرية والإقليمية أن تخطيط مشروعات المرأة يواجه مشاكل حقيقية. فالمشروعات أهدافها غير واضحة والخلط فيها بين الهدف الرئيسى والأهداف الفرعية قائم ، وهى قد تستهدف من لا يحتاجونها حقيقة وتنفذ بعيدًا عن المناطق المحرومة التى تحتاجها ولا تتواءم أنشطتها مع أهدافها ولا مع المدى الزمنى المحدد لتنفيذ المشروع. ومشاكل التمويل لا حصر لها وكثيرًا ما تهدد بتوقف المشروعات. والجهات القائمة على التنفيذ تفتقر إلى التنسيق والعاملين فى المشروع يفتقرون إلى التأهيل الملاءم أما التقييم الحقيقى للمشروع والذى يسمح بتصحيح المسار ونقل الخبرة إلى مشروعات أخرى فهو غير موجود.

والمشكلة التى لا تقل خطورة عن مشكلة تخطيط المشروعات بل هى أخطر بالتأكيد، هى مشكلة ضعف التخطيط الاستراتيجى عند التعامل مع مجمل قضية المرأة. فمن الأهمية بمكان التعامل مع قضية المرأة بوصفها قضية واحدة وليست قضايا شتى. فقضية صحة المرأة هى قضية فقر المرأة وقضية فقر المرأة هى قضية تعليم المرأة وقضية صحة وفقر وتعليم المرأة هى قضية انعدام وعى المرأة ذاتها وانعدام وعى المجتمع بحق المرأة الإنسانى فى المشاركة الكاملة والفاعلة فى الحياة العامة. والحاجة ملحة حقيقةً لتنمية التفكير الإستراتيجى لدى الجهات المعنية بقضية نهوض المرأة العربية ليتم تبنى منهج التخطيط الذى يتسم بالشمول عند التعامل مع موضوع تمكين المرأة.

فغياب الرؤية الإستراتيجية والتخطيط الشامل له عواقب لا يستهان بها منها إزدواجية السياسات التى تتبناها الجهات العديدة المتداخلة فى قضية المرأة بما قد يؤدى إلى تضارب الجهود بدلاً من تكاملها، ومنها إعادة إنتاج نفس المشروعات مرارًا وتكرارًا مما يؤدى إلى إهدار الطاقات والموارد دون النجاح فى إحداث أى تراكم مؤثر إيجابيًا فى اتجاه نهوض المرأة، ومنها الارتجال بين مشروعات مشرذمة ومبعثرة لا تنتظمها خطة استراتيجية واضحة تتكامل ضمن نسيج الخطط التنموية للدول، ومنها موسمية الاهتمام بقضايا تفصل لها مشروعات فلا يتحقق الأثر الذى

يؤسسه التراكم والاستمرارية، ومنها غياب التنسيق فيما بين مشروعات المجال الواحد وفيما بين مشروعات المجالات المختلفة.

2- **التنسيق** قضية محورية فى العمل الموجه للمرأة بسبب تكامل موضوعات مجال تمكينها، كما ذكرنا. وضعف التنسيق فيما بين الجهات المعنية بتمكين المرأة داخل المجال الواحد وفيما بين المجالات سواء كانت هذه الجهات معنية بالتنفيذ أو بالتمويل يفرغ الجهود المبذولة من قدرتها على إحداث انجاز حقيقى يتمثل فى تحقق تغيير نوعى فى موضوع تمكين المرأة.

فمن المعلوم أنه فى ملف المرأة تتقاطع كل الملفات المجتمعية المهمة: الاقتصاد، الصحة، التعليم، الإعلام، السياسة. فانخفاض مستوى تعليم الإناث على سبيل المثال يؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بينهن، والزواج المبكر للإناث بكل ما يرتبه من مشكلات صحية يقلل إلى حد بعيد من فرص مشاركتهن فى القوى العاملة.

ولقد أشار الخبراء المشاركون فى المسح جميعهم ودون استثناء إلى أهمية التكامل فيما بين مشروعات المجالات، فوسائل الإعلام يمكنها أن تضطلع بمهام التوعية الصحية والتوعية بأهمية مشروعات المرأة فى الحياة السياسية والعامة، وكذلك التوعية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والترويج لبرامج المهارات الحياتية، فضلا عن الاضطلاع بدور هام فى مجال محو الأمية، كما أن المشروعات التى تصاحبها حملات إعلامية تروج لها تحقق نجاحًا ملحوظًا فى استقطاب المستهدفين وقبول الجمهور لها حيث تنشر المعرفة عن المشروع وأهدافه وأهميته.

من ناحية أخرى، ركز الخبراء المشاركون على أهمية التنسيق والتكامل فيما بين مشروعات مجال التعليم من جانب ومشروعات مجالى الاقتصاد والصحة من جانب ثان، فبرامج التعليم المستمر بما تقدمه من تدريب وتأهيل يصقل مهارات النساء ويساعد على بناء قدراتهن التنافسية يؤدى إلى زيادة إمكانيات المرأة الإنتاجية وقدرتها على توليد الدخل.

كما إن هناك أهمية قصوى لإضافة التدريب المهنى إلى برامج محو أمية الفتيات، مع التأكيد على متابعة تأهيلهن عن طريق أن يلي برنامج محو الأمية برنامج مهارات حياتية مصمم بالتنسيق مع مشروعات مجال الاقتصاد وموجه لتدريبهن على إنشاء مشروعات إنتاجية صغيرة تدر عليهن دخلاً مناسبًا.

وفى مجال الصحة، هناك فائدة مؤكدة من دمج رسائل التوعية الصحية فى المواضيع

التى تتضمنها برامج محو الأمية ، وكذلك إضافة مواضيع تتعلق بتوعية المرأة للارتقاء بالبيئة .

والواقع إن وضوح الأهمية القصوى للتكامل فيما بين المجالات لتحقيق فعالية أكبر لمشروعاتهم بما يصب فى النهاية لصالح المرأة ليستدعى ضرورة التنسيق فيما بين هذه المجالات ، وهذا بدوره يتطلب وجود جهة تتولى إنجاز هذا التنسيق ، اقترح الخبراء تواجدها على مستوى كل قطر، وأيضًا على المستوى الإقليمى.

فعلى مستوى القطر يكون من الهام التنسيق بين مشروعات المجالات المختلفة خاصة التى تتوجه لنفس المستهدفين، وأيضًا فيما بين الجهات القائمة على تنفيذ هذه المشروعات وذلك منعًا للازدواجية فى السياسات وتحقيقًا للإفادة من خلال تبادل الخبرات وأيضًا لضمان التنسيق بين جهات التمويل حتى لا يتوجه التمويل كله لجهة تنفيذ بعينها على حساب جهات أخرى تتسم بالكفاءة، وبما يؤدى كذلك إلى القضاء على تنافس الجهات المنفذة على مصادر التمويل.

أما على المستوى الإقليمى ، فلقد أشار الخبراء إلى أهمية تنسيق الجهود المبذولة فى الدول العربية للنهوض بالمرأة فى ذات المجال، وفيما بين المجالات ، فالتنسيق يساعد على خفض تكاليف المراحل الأولى للمشروعات ، كما يمكن تحقيق تبادل الخبرات من خلال إنشاء مجموعات عمل من الخبراء فى المجال والخبراء العاملين فى مشروعات متوازية فى دول مختلفة وذلك من أجل الإخراج الأمثل للمشروعات المستقبلية فى جميع مراحلها بدء من التخطيط ومرورًا بالتنفيذ والمتابعة ووصولاً إلى التقييم. وقد أشار الخبراء المشاركون إلى دور منظمة المرأة العربية فى هذا المقام ، خاصة أنها تتبنى توجهًا لتمكين المرأة يعتمد على مفهوم تكامل المجالات ويؤمن أنه لكى تحقق جهود تمكين المرأة النتائج المرجوة منها لا يجوز أن تكون مجتزأة ، فتمكين المرأة فى أى مجال لا يمكن أن ينجح حقيقة دون تمكينها فى المجالات الأخرى. وعليه، تتبنى المنظمة منظورًا شموليًا للتمكين يتطرق إلى سبع مجالات تعمل فيها المنظمة بالتوازى ولكنها تؤمن أن التكامل الناجح بين هذه المجالات يتطلب تنسيقًا بين أنشطتها بالضرورة، ومن ثم، فإن جهود التنسيق هى لدى المنظمة وسيلة وغاية فى ذات الوقت.

فالعمل العربى المشترك يجب أن ينظر له على أنه فرصة لتعظيم القدرات - المؤسسية والبشرية- بما يعطى مشروعات المرأة دفعة على المستوى القطرى والإقليمى فى آن واحد.

3- المجالات المسكوت عنها أو المستبعدة فى العمل مع المرأة هو ملف لا يجوز التهوين من أثره السلبى على مجمل الإنجاز المتحقق فى مجال تمكين المرأة.

فهناك قضايا داخل كل مجال تبدو كالمناطق الملغومة لا يتم الاقتراب منها أو يتم الاقتراب منها بحذر. أما فيما بين المجالات، فإن مجال السياسة يبدو كله ملغومًا. صحيح أن هناك التزامًا سياسيًا بموضوع التمكين السياسى للمرأة أبدته الإرادة السياسية فى المنطقة العربية، إلا أن صعود الاهتمام بموضوع مشاركة المرأة فى الحياة السياسية جاء مقرونًا مع توجهات دولية تتدخل فى شئون المنطقة تحت راية الإصلاح وتأباها الجماهير العربية ومع شيوع تأويلات للدين تعلن رفضه لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية بصفة خاصة. كل هذا قد راكم من عقبات العمل المثمر فى هذا المجال. فما زالت معظم مشروعاته مجرد أنشطة قصيرة المدى لا تتعدى الأسبوع الواحد وتركز على التوعية والتثقيف دون متابعة تحقق التراكم فى هذا الاتجاه.

وفى كل المجالات التي تم مسحها استطلاعياً، تغيب المرأة المسنة والمرأة الشابة عن المشروعات التى تستهدف المرأة رغم التكلفة الضخمة التى ستتكبدها الدول بعد سنوات قليلة لرعاية الأولى إذا لم يتم توجيه مشروعات لها من الآن، ورغم أن البناء للمستقبل يبدأ من العمل مع الثانية. فالشباب يمثلون ثلث سكان العالم العربى، والفتيات يشكلون نصف هذا العدد، وأهمية هذه الفئة لا تكمن فى عددها وحسب وإنما فى الأثر الذى يمكن أن تنتجه حيث هى فى مرحلة تشكل الشخصية فيمكن للمشروعات أن تحقق أهدافها معها بقدر معقول من اليسر.

والمرأة الريفية والمرأة البدوية لا تستهدفا بمشروعات المرأة بصفة عامة رغم أن الريف والبادية يشكلا البيئة الغالبة فى معظم الدول العربية كما أنها الأكثر تخلفًا، ومن ثم الأكثر حاجة للمشروعات.

واهتمام المشروعات ينصب على المرأة غير المتعلمة أو المتعلمة تعليمًا متوسطًا ولا تولى إهتمامًا حقيقيًا للمرأة المتعلمة تعليمًا جامعيًا رغم أن الاستثمار فى بناء قدراتها وإكسابها مهارات سوف يكون أيسر وأكثر عائدية.

والرجال لا يستهدفون بأنشطة المشروعات رغم الأهمية القصوى لتناول قضايا المرأة من منظور النوع الاجتماعى الذى يتبنى مفهومًا للتنمية المستدامة لا يعتبر أن النجاح فى دعم المرأة وتطويرها يتم بعيدًا عن تطور المجتمع كله رجاله ونساؤه.

والمناطق النائية بصفة عامة لا يمتد إليها تنفيذ المشروعات التى تتركز فى العواصم والمدن الكبرى مما يعيق تحقيق تنمية متوازنة.

والفئات التى يمكن أن تلعب دورًا مؤثرًا فى فعل تعديل وتطوير السياقات الثقافية والمجتمعية التى تميز ضد المرأة، وعلى رأسهم رجال الدين والإعلاميون لا يتم استهدافهم بجدية بغرض تعديل خطابهم، كما لا يتم استقطابهم للمشاركة فى التخطيط لبرامج نهوض المرأة.

4- **وتنفيذ مشروعات** المرأة ملف شائك. فقضية المرأة فى المنطقة العربية قضية معقدة ومركبة ومتجذرة والتصدى لها يتطلب استقطاب كل الجهات المعنية القادرة على الاسهام فى تنفيذ المشروعات التى تستهدفها، ويبرز هنا على وجه الخصوص، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى والجامعات ، فدعاوى تفعيل دورهم كشريك كامل فى عملية نهوض المرأة لا تنقطع. ولكن لكل قطاع من هذه القطاعات مشاكله التى تعوق قيامه بالدور المتوقع.

فالقطاع الخاص وعيه بدوره الاجتماعى لم يكتمل ، فاسهامه فى عملية تنمية المرأة هى من أدنى النسب ورغم كل التشجيع والضمانات التى يحصل عليها لاقناعه بالاستثمار والتمركز فى المناطق الأكثر احتياجًا للمشروعات فهو ما زال غير متصد بجدية لتحمل نصيبه من المسئولية الاجتماعية. والمجتمع المدني تعانى منظماته من ضعف فى القدرات المؤسسية يترجم فى غياب واضح للشفافية وللممارسات والقيم الديمقراطية مع قصور فى الموارد البشرية، من حيث العدد بسبب تدنى ثقافة التطوع فى المنطقة، ومن حيث الكفاءة والتأهيل وهو ما يضعف من قدرتها على التدخل كشريك مؤثر فى عملية تنفيذ مشروعات المرأة. والجامعات محملة بكل مشاكل البحث العلمى فى المنطقة، ولكى تضطلع بدور جد فعال ومؤثر كبيوت خبرة تنفذ الدراسات الجادة وتطور مؤشرات التقييم وتقدم خدمات التدريب والتوعية لابد وأن تنتظر تعزيز وضع البحث العلمى بالنظر إلى حجم الانفاق عليه وبالنظر إلى انفتاحه على منهجية العلم الحقيقية.

وعليه، وعلى أهمية موضوع الشراكة فى تنفيذ مشروعات المرأة، فإن أهم القطاعات المرشحة للالتحاق بقاطرة الشراكة على المستوى القطرى لديها من المشاكل ما يحول دون ظهورها كشريك فاعل.

أما على المستوى الإقليمى، فإن المنظمات الإقليمية لا تقوم بدورها المتوقع

كمؤسسات عمل عربى مشترك، لا فى تنفيذ مشروعات المرأة ولا فى تمويلها . فهى تحتل المركز الأخير فى كل من قائمة الجهات المنفذة والجهات الممولة لمشروعات المرأة العربية. ولعل تأسيس منظمة المرأة العربية وبدئها عملها على أرض الواقع عام 2004 بمشروع الدراسات المسحية الرائد يعد مقدمة للاضطلاع بدور ملموس كممول ومنفذ لمشروعات المرأة فى مختلف مجالات الحياة المجتمعية يسهم فى تصحيح هذا الوضع.

5- **والتمويل** ملف شائك آخر. فباستثناء الدول التى تتمتع بوفرة اقتصادية ولا تعانى من مشاكل انفجار سكانى أو إتساع جغرافى، وهى دول عددها قليل، فإن معظم الدول العربية فى حاجة إلى استقطاب تمويل دولى لمشروعاتها الموجهة للمرأة خاصة فى ظل الانسحاب الواضح للقطاع الخاص الوطنى ولقصور - ان لم يكن انعدام - الموارد المالية لمؤسسات المجتمع المدنى المحلية ولتراجع دور المنظمات الإقليمية العربية.

والتمويل الدولى له مشاكله. فهو فى الغالب الأعم يتوجه نحو مشروعات قصيرة أو متوسطة المدى والتى عادة ما تركز على أنشطة التوعية والتدريب ولا يسهم حقيقة فى تمويل مشروعات قومية طويلة الأجل لها عائد تنموى شامل على المجتمع، كما أنه يتدفق على دول بعينها داخل المنطقة فيخل بالتنمية المتوازنة من منظور إقليمى عربى. وهذا يتطلب تقييم موضوعى ومحايد للعائد من الانفاق الدولى على مشروعات المرأة فى المنطقة العربية مقاساً بالآثر أو العائد من هذه المشروعات شريطة أن لا يتم هذا التقييم بالنظر إلى عينة من المشروعات ولكن بتطبيقه على كل المشروعات الممولة تمويلاً أجنبيًا للتعرف على مجمل عائد هذا الانفاق فى كل مجال على المستوى الإقليمى العربى.

ثم أن هناك تعاونا لافتا بين الجهات الدولية كممول لمشروعات المرأة العربية من جانب ومنظمات المجتمع المدنى العربية كمنفذ لهذه المشروعات، من جانب آخر. فعادة ما تشترط مؤسسات التمويل الأجنبية أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتنفيذ المشروعات التي تمولها . والواقع أن المزية الكبرى لهذه المنظمات هي أنها قادرة على الوصول إلى المستهدفين فى أماكن تواجدهم والتواصل بسهوله معهم وكسب ثقتهم مما يكسر حاجز الخوف أو الرهبة لدى المستهدفين ويجعلهم يقبلون على الانخراط فى أنشطة المشروع. ولكن الواقع أن منظمات المجتمع المدنى تعانى من مشاكل جمة، وتدفق التمويل الأجنبى عليها وضعها على خط تمكين المرأة دون

أن تكون مؤهلة تمامًا، مؤسسيًا، للقيام بدورها هذا، وهذا دون شك يؤثر بالسلب على إنجاز التنمية .

يتأكد هذا إذا ما تذكرنا أن مؤسسات التمويل الأجنبية تقدم التمويل مصحوبًا بأجندتها الخاصة، فهى كما تشترط أن يكون المنفذ هو المجتمع المدنى، فإنها تشترط على المجتمع المدنى أن ينفذ المشروعات التى تستهدف قضايا وفئات تتواءم مع مرئياتها هى مثل قضايا العنف وصحة البيئة، وتنمية قدرات صاحبات المشروعات الناجحة بالفعل ومعظمها، كما ذكرنا، مشروعات قصيرة الأجل تتعرض لقضية محدودة تواجهها بنشاط محدد ينحصر عادة فى التوعية أو التدريب. وإضافة إلى ما ذكرناه قبلاً من أن هذا لا يفيد حقيقة جهود انجاز التنمية، فإن فرض مؤسسات التمويل الدولية أجندتها على منظمات المجتمع المدنى يجعلها ترتحل بين مجموعة من المشروعات المبعثرة المبتورة عن السياق العام مما يحول بينها وبين تطوير أجندة وطنية خاصة بها ومتواءمة مع السياقات الوطنية، وهذا بدوره يحول دون انخراطها كشريك حقيقى فى التخطيط أو التنفيذ من أجل التنمية حيث إن تدفق التمويل عليها وتنفيذها المشروعات التى يشترطها التمويل يقطع جسور الثقة بينها وبين الأجهزة الحكومية، بل وبينها وبين بعضها البعض. والدليل على هذا، أن منظمات المجتمع المدنى تعمل منفردة ولا تنجح حتى فى تكوين أجندة وطنية خاصة بها، وذلك للوجود الدائم لشريك مستتر، هو الممول الأجنبى وأجندته الدولية.

والخلاصة أن التمويل الأجنبى رغم تدفقه على المنطقة قاصر على أن يكون تمويلاً للتنمية فى مجال المرأة، وهذا يستدعى محاولة توسيع دائرة التمويل العربى لضمان الاستمرارية من جانب وعدم التدخل فى أجندة العمل مع المرأة العربية والتى يجب أن تتشكل وفق رؤية استراتيجية إقليمية عربية تستهدف تنمية شاملة ومستدامة.

6- **توثيق المشروعات** ملف حساس. فلا تكاد توجد دراسة قطرية أو إقليمية فى إطار مشروع الدراسات المسحية إلا وتضمنت إشارة دون مواربة تؤكد وجود ضعف فى القدرات المؤسسية للجهات القائمة على مشروعات المرأة فيما يتعلق بالتوثيق لهذه المشروعات، على الرغم من أن التوثيق هو من الأعمال القاعدية فى العمل من أجل النهوض بالمرأة. ففياب التوثيق لا يؤثر فقط على القدرة على إنجاز تقييم علمى للمشروعات يساعد على متابعة العائد منها وتصحيح مسار القائم من هذه المشروعات وتحقيق الإفادة للمشروعات المستقبلية، ولكن يؤثر بالتأكيد على القدرة

على إنجاز تفكير استراتيجى والذى يحتاج تفعيله وجود حد أدنى من التراكم والاستمرارية فى الخبرة لا توفرها إلا قاعدة بيانات منضبطة. ومن هنا، فإن قضية بناء والحفاظ على ذاكرة المشروعات من خلال التوثيق الدقيق والتحديث المستمر لبيانات المشروعات تضحى قضية محورية.

وارتباطًا بهذه القضية يجب التأكيد على أهمية تصنيف البيانات وتوثيقها وفقًا للنوع الاجتماعى وذلك حتى تتحقق الإفادة كاملة من البيانات فى التخطيط المستقبلى السليم لمشروعات المرأة، فالملاحظ أن البيانات الحيوية المتوفرة فى الدول العربية هى فى مجملها بيانات غير مستجيبة لمفهوم النوع الاجتماعى.

وفى هذا الإطار لا يجوز التهاون بأى حال فى بذل جهد منظم لنشر ثقافة التوثيق فى مختلف المستويات التخطيطية والتنفيذية والتشغيلية للمشروعات الموجهة للمرأة.

وكذلك يضحى من الهام السعى نحو تطوير نظام موحد لرصد البيانات المتعلقة بالمرأة ووضع أدلة إحصائية للتعريفات الإجرائية وللمؤشرات الإحصائية المستخدمة فى المجال بغرض تعميم طريقة جمع واستخدام موحد للبيانات الخاصة بالمرأة.

7- وفى الأخير نأتى على ملف **السياقات الثقافية والمجتمعية** التى تسعى فى إطارها جهود تمكين المرأة العربية. والملف الثقافى هو ملف جد خطير فى علاقته بعملية نهوض المرأة العربية وتمكينها، ولا نكون مبالغين عندما نقرر أن انجاز نهوض المرأة هو رهن بتحقيق تغيير نوعى فى ثقافة تنميط المرأة والتمييز ضدها. فحتى لو حدثت طفرة إيجابية فى تخطيط مشروعات المرأة وتنفيذها وتمويلها وتوثيقها وتقييمها، فإن هذا بذاته لن يستطيع أن يحقق ذات الطفرة فى أوضاع المرأة العربية إذا ظلت الثقافة العربية تمييزية فى تقريرها لمكانة المرأة ولأدوارها فى المجتمعات العربية.

وتغيير الثقافة من أكثر المسائل تعقيدًا فهو يحتاج إلى تحرك على محورين : بعيد المدى وقصير المدى. داخل الملف الثقافى يمكن تسكين أكثر من قضية من الواجب التعامل معها بمنتهى الجدية.

القضية الأول: هى **قضية الخطاب الدينى** السائد فى المنطقة العربية والذى يتبنى تصورًا مغلوطًا لمكانة المرأة ودورها فى المجتمع مبنى على تأويله الخاص لمصادر الشريعة الإسلامية. والخطورة تكمن فى النفوذ والمكانة التى يتبوأها الدين

فى المجتمعات العربية، ومن ثم، القدرة التى لا يستهان بها على تشكيل القناعات وتوجيه السلوك. وطالما ظل الخطاب الدينى المتشدد متسيداً وطارداً للخطاب الدينى المستنير من الساحة فستجهض كل جهود تمكين المرأة. وهذا يتطلب فكراً مبتكراً وعملا جادا يستهدف البحث عن الأصوات الدينية المستنيرة وإبرازها بل وإشراكها فى التخطيط لمشروعات المرأة خاصة تلك المشروعات التى تمس الموروثات الاجتماعية (ختان الإناث، تنظيم الأسرة، العمل السياسى للمرأة...) حيث فى ظل اختلاط التقاليد بالدين المؤول في منطقتنا، تجد هذه الموروثات مبررها فى تعاليم الدين. وفي هذا السياق من المهم تشجيع الاجتهاد المعتدل المجدد الذي يسعى لفهم معتدل للدين. فليس أهم من دعم ظهور قاعدة دينية مستنيرة لإحداث تحول ثقافى حقيقى فى أوضاع المرأة العربية.

والقضية الثانية داخل الملف الثقافى ولا تقل أهمية عن قضية الخطاب الدينى فى تأثيرها على الوعى المجتمعى بقضايا المرأة ومشكلاتها وأوضاعها هى **قضية الخطاب الإعلامى**. وخطورة الإعلام تكمن فى أنه يلعب دوراً محورياً فى تشكيل القناعات، وسيطرته فى تشكيل الثقافات المجتمعية تتعاظم فى ظل التطور الهائل فى أساليبه وأدواته وقدرته على الوصول إلى كل فرد فى أى مكان وفى كل زمان. ولما كان الإعلام يسهم بدور محورى فى تشكيل الثقافة ، فهو قادر، وبنفس القوة، أن يسهم فى تعديلها وتطويرها .

ولكن الملاحظ أن هناك خللاً لا يمكن التهوين من شأنه فى الرسالة الإعلامية حيث كثيراً ما تنقل صورة تبعد عن الواقع الحقيقى للمرأة العربية وإسهاماتها وإنجازاتها وجهودها، وعليه فهو لا يسهم وحسب فى تطوير صورة غير مرغوبة للمرأة العربية بل هو، ومن خلال ذلك، يؤدى إلى تقليص دائرة فعالية المشروعات الموجهة لها حيث يعطى للجمهور الرسالة الخطأ عن الهدف من هذه المشروعات وجدواها فلا تنجح، حيث رأينا أن واحداً من أهم عوامل نجاح المشروعات أنها تنفذ فى بيئة داعمة لها. فقطاع الإعلام المرئى والمسموع خاصة، وكذلك المقروء، لابد أن يستهدف بإستراتيجية متكاملة تستهدف الرسالة نفسها وكذلك القائمين على تنفيذها وتوصيلها للجمهور. والهدف ليس تزييف الواقع الذى تنشط فيه المرأة، فهذا يأتى بالآثر العكسى ولكن الهدف هو تعزيز استخدام الإعلام فى عرض دقيق ومتوازن وتداول موضوعى لكافة قضايا المرأة ومشكلاتها وكذلك أدوارها المحورية وإسهاماتها بهدف تقديم صورة متوازنة للمرأة تسهم فى تغيير المفاهيم والموروثات السائدة

التى تحرص على التمييز ضد المرأة وتجحفها حقوقها.

ويأتي **الإطار التشريعي** كقضية مرجعية أخرى لا تقل أهمية عن القضيتين السابقتين فى ملف نهوض المرأة وتمكينها. فإذا كان من المعلوم أن دساتير وقوانين الدول هى نتاج للثقافة السائدة فى مجتمعات تلك الدول ولا يمكن أن تنفصل عنها، فإنه من الثابت كذلك أن الأطر التشريعية تسهم بدورها -حال استقرارها فترة من الزمن- فى صياغة الثقافة المجتمعية، وفى تعديلها وتطويرها وكذلك فى تشكيل المنظومة السلوكية التى يحيا بها الأفراد. أن السياق الثقافى الذى تعمل فى إطاره التشريعات إذا كان يختلط فيه الدين المؤول الذى يميز ضد المرأة مع تقاليد مستقرة فى ذات الاتجاه فإنه يكون عقبة كؤود تحول دون حدوث تطور تشريعي باتجاه تحقيق الإنصاف للمرأة ويسهم في استمرار وجود نصوص تمييزية ضدها. وهنا فإن تدخل الإرادة السياسية بغرض تفعيل تعديل جذري في الإطار التشريعي يحقق العدل والإنصاف للمرأة قد يكون خطوة ضرورية لا غنى عنها، على أن يقوم إلى جوار هذا الالتزام السياسي حركة موازية تستهدف تعديل وعى القائمين على العملية التشريعية بكافة مراحلها، خاصة مرحلتي تطبيق النصوص وتنفيذها، وليس فقط صياغتها، وعيهم بالمرأة وحقوقها. فمن شأن المثابرة في هذا الاتجاه أن يتم تخطى الفجوة بين النص التشريعي المصاغ لصالح المرأة وواقع تطبيق هذا النص.

إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة، ولكن من المهم جداً أن تكون هذه الخطوة مخطط لها باحكام يقود إلى خطوات تالية ثابتة وواثقة ... تتتابع حثيثة حتى تكتمل بها الرحلة.

هوامش الدراسة

1- وافق مجلس جامعة الدول العربية على إنشاء منظمة المرأة العربية في سبتمبر 2001. وفي فبراير 2002 وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اتفاقية إنشاء المنظمة. بدأت المنظمة عملها بتعيين أول مديرة عامة لها وذلك في نوفمبر 2003.

2- إضافة إلى هذه المؤتمرات الدولية المتعلقة مباشرة بالمرأة، رعت الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات الدولية التي تناولت قضايا ذات صلة بالمرأة وقضاياها الحالة منها : مؤتمرات السكان والتنمية فى بوخارست 1974، ومكسيكو 1984 والقاهرة 1994، المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان 1993، المؤتمر العالمى حول التعليم للجميع 1994، القمة العالمية للتنمية الاجتماعية 1995، والمنتدى العالمى للتربية فى داكار 2000.

3- نظمت أول قمة للمرأة العربية ، والتى دعت إليها السيدة الفاضلة سوزان مبارك، كل من جامعة الدول العربية والمجلس القومى للمرأة بمصر ومؤسسة الحريرى بلبنان وصدر عنها مجموعة توصيات منها التوصية بـ " إنشاء مؤسسة لقمة المرأة العربية"

4- المرحلة الثالثة من المشروع بدأ العمل فيها فى الربع الأول من عام 2007 وتمتد حوالى العام ويتم فيها مسح المشروعات الموجهة للمرأة فى مجال القانون ، ويليها المرحلة الرابعة والأخيرة والتى سيقوم فيها الخبراء بمسح مشروعات المرأة فى مجال الاجتماع.

5- رغم الفروقات الطفيفة بين الاستمارات التى صممها خبراء كل مجال من المجالات الخمس التى تم مسحها حتى الآن ، إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق بينهم على العناصر المذكورة.

6- ارتأت المنظمة ضرورة أن يصدر هذا التقرير الآن دون انتظار انتهاء المرحلتين المتبقيتين من المشروع وذلك لقناعتها أن تصحيح مسار العمل مع المرأة يستدعى ظهور هذا التقرير فى أسرع وقت ممكن فى حين أن المرحلتين المتبقيتين من المشروع سيستغرق الانتهاء منهما عامين على الأقل. ولقد شجع المنظمة على اتخاذ هذا القرار أن المرحلتين اللتين يغطيهما التقرير تشملا مشروعات خمس من المجالات السبع التى يغطيها المشروع ، كما أن المسوحات التى تمت فى هذه

المجالات الخمس أثبتت وجود قواسم مشتركة كثيرة فيما بين مشروعات المجالات، على تنوعها. عليه، كان قرار إصدار هذا التقرير الآن مع إمكانية إصدار ملاحق له عند انتهاء المرحلتين المتبقيتين من المشروع فى حالة إثبات دراساتهم المسحية وجود فروقات حادة تفرق مشروعاتهم عن مشروعات المجالات الخمس الأخرى.

* تتقدم الباحثة معدة التقرير بخالص الشكر للأستاذ الدكتور / علي بن شرف الموسوي، رئيس قسم تقنيات التعليم والتعلم بكلية التربية- جامعة السلطان قابوس والذى قدم للمنظمة مشكوراً تقريرًا تجميعيًا للبيانات الواردة فى الدراسات المسحية القطرية لمجال التعليم قامت الباحثة باستشارته وأفادت منه عند إعداد التقرير الحالى.

7- بشير خليفة الزعبى ، تقرير اقليمى عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة فى مجال الاقتصاد (القاهرة : منظمة المرأة العربية، 2007) ص 17، نجيبة عبد الغنى، تقرير إقليمى عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة فى مجال الصحة (القاهرة، منظمة المرأة العربية، 2007) ص 22، على ليلة، تقرير اقليمى عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة فى مجال التعليم (القاهرة، منظمة المرأة العربية، 2007) ص 23 ،24.

8- الزعبى ، م . س . ذ ، ص 17- 18 ، عبد الغنى ، م . س . ذ ، ص 22.

9- ليلة ، م . س . ذ ، ص 24- 25، عبد الغنى ، م . س . ذ ، ص 23 ، 24.

10- قررت الدكتورة فتحية معتوق الباحثة من الجزائر فى مجال السياسة، وجود تفاوت بين المبحوثين الذين تمت مقابلتهم فى فهمهم للأسئلة الواردة فى الاستمارة، لمطالعة الدراسات القطرية فى المجالات الخمس راجع: موقع منظمة المرأة العربية على الشبكة الدولية للمعلومات: www.arabwomenorg.org، طالع كذلك : فاديا كيوان، تقرير إقليمى عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة في مجال السياسة (القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2007)، ص 28-29.

11- عبد الغنى ، م. س. ذ، ص 24 ، ليلة، م . س . ذ، ص 24، جمال الزعانين، تقرير إقليمى عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة فى مجال الاتصال (القاهرة ، منظمة المرأة العربية، 2007) ص 33.

12- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 22، وأشارت إلى هذا الدراسة المسحية الخاصة بتونس

في مجال الصحة والتي أعدتها د. فيروز بن راضية نصيب. طالع الدراسة على موقع منظمة المرأة العربية على الشبكة الدولية للمعلومات.

13- ليلة، م. س. ذ، ص 24، 25، الزعبى، م . س . ذ، ص 21، عبد الغنى، م. س. ذ، ص 24، الزعانين، م. س . ذ، ص 32- 33.

14- ليلة، م. س. ذ، ص 24، الزعبى، م. س. ذ، ص 18 .

15- ليلة، م. س. ذ، ص 23- 24، عبد الغنى، م. س. ذ، ص 22.

16- ليلة، م. س. ذ، ص 24-25، 80- 81، الزعبى، م. س. ذ، ص 17، طالع كذلك الدراسة القطرية فى مجال السياسة والتى أعدتها د. نجوة قصاب حسن، موقع منظمة المرأة العربية على الشبكة الدولية للمعلومات.

17- تولى منظمة المرأة العربية اهتمامًا خاصًا بهذه الإشكالية، وفى محاولة لمواجهتها تتعاون المنظمة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) لتطوير مؤشرات حساسة للنوع فى مجال المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

18- لم يستطع الباحثون فى أكثر من مجال جمع بيانات عن عدد المشروعات التى طلب منهم تغطيتها فى المجال محل المسح. ففى مجال التعليم على سبيل المثال والذى كان مطلوبًا من كل باحث من باحثيه باحثيه جمع بيانات 60 مشروعًا على الأقل، لم يجد بعض الباحثين فى دولهم أكثر من 13 مشروع.

19- ليلة ، م . س . ذ ، ص 30.

20- الزعبى ، م . س . ذ ، ص 17 .

21- الزعانين ، م . س . ذ ، ص 45.

22- عبد الغنى ، م . س . ذ، ص 18 .

23- كيوان ، م . س . ذ، ص 19 - 24.

24- ليلة ، م . س . ذ، ص 30.

25- كيوان، م . س . ذ، ص 25- 26.

26- اعتبر خبراء المسح فى قطاعى الاتصال والسياسة أن المجالات الفرعية للقطاع هى أنشطته فى ذات الوقت ، فى حين فرق خبراء المسح لقطاعات الصحة والاقتصاد

والتعليم فيما بين المجالات الفرعية للقطاع من جانب والأنشطة التى تتبانها مشروعات هذه المجالات الفرعية من جانب آخر.

27- وزع خبراء مجال التعليم عينة المشروعات التى سوف يدرسونها على خمسة مجالات فرعية هى : محو الأمية الأبجدية والتعليم المستمر وتسرب الإناث من التعليم والمهارات الحياتية ومحو الأمية التقنية.

28- ليلة، م. س. ذ، ص 33، تعود الهوة الواسعة فيما بين نسبة المشروعات الموجهة لمجال تسرب الإناث (67.7%) ونسبة المشروعات الموجهة لمجالى تنمية المهارات (11.4%) والتعليم المستمر (9.2%) إلى أن اليمن التى تستأثر وحدها بـ (66.2%) من إجمالى مشروعات قطاع التعليم لكل الدول المشاركة فى المسح إنما توجه (99%) من مشروعاتها فى قطاع التعليم لمجال تسرب الإناث.

29- ليلة، م . س . ذ، ص 30.

30- ليلة، المرجع السابق، ص 33.

31- تتوزع مشروعات قطاع الصحة فى الدراسات المسحية على خمسة مجالات هى: الصحة الإنجابية، الصحة النفسية، صحة البنت، تعزيز أنماط الحياة الصحية للأمراض المزمنة، العنف ضد المرأة.

32- نوه التقرير الإقليمي لمجال الصحة بأن ختان الإناث يعتبر من موضوعات الصحة الإنجابية وليس من موضوعات العنف ضد المرأة.

33- عبد الغنى، م. س. ذ، ص 29- 30.

34- المرجع السابق، ص 29 - 30 .

35- راجع فى وضع وترتيب هذه الأنشطة : عبد الغنى، م . س . ذ، ص 43

36- الزعبى، م. س. ذ، جدول (3)، ص 22.

37- المرجع السابق، جدول (6)، ص 30، مجالات قطاع الاقتصاد التى تم مسح مشروعاتها هى : المجال الزراعى، المجال الصناعى، المجال الخدمى، أخرى.

38- الزعانين، م. س. ذ، جدول (4)، ص 49، وسع خبراء مجال الإعلام من نطاقه ليصبح متطابقًا مع مجال الاتصال حيث عرفوا المجال بأنه يتضمن كل ما ينطوى على "الاتصال فيما بين المجموعات والاتصال الوجاهي والوسائط المتعددة التى

تقوم بين المؤسسات والأفراد والمنظمات والجمعيات واللجان كما يشمل الأبحاث والدراسات التى تهتم بالمرأة وقضاياها فى الدول العربية"، وعليه حددوا المجالات الفرعية لمجال الاتصال فى : الندوات، البرامج الإذاعية والتلفزيونية، الصحف الدورية، نشاط اتصالي واحد، ورشات عمل ونشرات.

39- الزعانين، م. س. ذ، ص 4 وما بعدها، ص 21، ص 22، ص 23 وما بعدها.

40 - قسم خبراء المسح فى مجال السياسة المجال إلى مجموعة من المجالات الفرعية/ الأنشطة هى : برامج توعية وتثقيف سياسى للناخبات، مشاريع بناء قدرات المرشحات، مشاريع بناء قدرات للنائبات والنقابيات والحزبيات وعضوات المنظمات غير الحكومية، إنتاج أفلام ولقطات دعائية، مشاريع للتثقيف المدنى، مشاريع للتأثير فى السياسات والقوانين، مشاريع اكتشاف القيادات النسائية الشابة.

41 - كيوان، م . س . ذ ، ص 32 - 35.

42 - ليلة، م. س . ذ، ص 49 - 50، وقارن بيانات مدة تنفيذ المشروعات ببيانات عدد المشروعات وطبيعتها موزعة على الأقطار العربية فى جدول رقم (6) ص 30.

43 - المرجع السابق، ص 49 - 50.

44 - المرجع السابق، ص 49.

45- الزعبى، م س . ذ ، ص 24.

46- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 28، ص 44 - 45.

47- كما تدلنا على ذلك حالة الأردن على سبيل المثال حيث أن معظم مشروعات محو الأمية الأبجدية وتسرب الإناث من التعليم، هي مشروعات طويلة ومتوسطة المدى، تمولها الجهات الوطنية، وراجع كذلك : ليلة ، م.س.ذ، ص 36 - 38.

48- كيوان، م . س . ذ، ص 25 - 27 : الزعانين، م . س . ذ ، ص 65، 76.

49- كيوان، م . س . ذ، ص 25-26 : الزعانين ، م س . ذ ، ص 24، 25.

50- كيوان، م . س . ذ، ص 27.

51- غاب تحليل بيان النطاق الجغرافى للمشروعات من التقرير الإقليمى لمجال الاقتصاد.

52- عبد الغنى، م . س . ذ ، ص 36 - 37 ، ليلة ، م . س . ذ ، ص 45 - 46، كيوان، م . س . ذ ، ص 28 - 31.

53- الزعانين، م . س . ذ ، ص 77.

54- ليلة ، م . س . ذ ، ص 45- 46، عبد الغنى، م . س . ذ، ص 36 - 37.

55- كيوان ، م . س . ذ ، ص 30- 31، انظر كذلك الدراسة القطرية لليمن فى مجال السياسة والتى أعدتها د . بلقيس أحمد منصور أبو إصبع، وذلك على موقع المنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات.

56- عبد الغنى، س . م . ذ، ص 15، 79، ليلة، م . س . ذ ، ص 45.

57- الزعانين، م . س . ذ، جدول 9 ، ص 88.

58- الزعبى، م . س . ذ ، ص 34 - 42.

59- ليلة، م . س . ذ، جدول 14، ص 56.

60- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 40- 41.

61- كيوان، م . س . ذ ، ص 47 - 51.

62- الزعبى، م . س. ذ ، ص 18، 21.

63- عبد الغنى، م . س . ذ ، ص 47.

64- ليلة، م . س . ذ ، ص 52 - 55.

65- الزعبى، م . س . ذ ، جدول 14 ، ص 45.

66- الزعانين، م . س . ذ ، جدول 5 ، ص 57.

67- الزعبى، م . س . ذ، ص 45، الزعانين ، م . س . ذ، ص 57.

68- الزعانين، م . س . ذ ، جدول 5 ، ص 57.

69- عبد الغنى، م . س . ذ ، جدول 3 ، ص 43.

70- كيوان، م . س . ذ ، ص 42.

71- الزعبى، م . س . ذ ، ص 21 ، كيوان ، م . س . ذ ، ص 39.

72- كيوان، م . س . ذ ، ص 42.

73- طالع على الموقع الإلكترونى للمنظمة: فتحية معتوق، الدراسة القطرية الخاصة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فى مجال السياسة.

74- عبد الغنى، م . س . ذ ، ص 49.

75- ليلة، م . س . ذ ، ص 63.

76- الزعانين، م . س . ذ، ص 117 .

77- ليلة، م . س . ذ، ص 63.

78- المرجع السابق، ص 62 - 64.

79- راجع : ليلة، م . س . ذ، جدول 9 ، ص 35، عبد الغنى ، م . س . ذ ، شكل 9، ص 31، الزعبى، م . س . ذ ، جدول 5 ، ص 27، الزعانين، م . س . ذ ، جدول 12، ص 107، كيوان، م . س . ذ ، ص 43 - 46.

يظهر جدول توزيع الجهات المنفذة لمشروعات قطاع التعليم الجهات الدولية كجهة تنفيذ أولى على المستوى الاقليمى بنسبة 79.4% يليها القطاع الأهلى بنسبة 11.1%، وبمراجعة الجدول ندرك أن النسبة مضللة، فهى تظهر نتيجة الزيادة الطفرية لمؤسسات التمويل الأجنبى الموجودة فى اليمن والتى تضع شرطًا لتقديم التمويل إما أن تنفذ هى أو ينفذ القطاع الأهلى.

80- الزعانين، م . س . ذ، ص 8، 9، عبدالغنى، م.س.ذ ، ص 29.

81- عبد الغنى، م . س . ذ، شكل 9، ص 31.

82- الزعبى، م . س. ذ ، جدول 5 ، ص 27، لاحظ أن بيانات سلطنة عمان غير مدرجة فى الجدول وأن الحكومة تظهر كجهة تنفيذ أولى فى سوريا .

83- ليلة، م . س . ذ ، ص 35- 36، عبد الغنى، م . س . ذ، ص 31 - 32.

84- عبد الغنى، م . س . ذ ، ص 32، ليلة، م. س. ذ، ص 38، كيوان، م. س. ذ، ص 59.

85- الزعبى، م . س . ذ، جدول 5 ، ص 27.

86- عبد الغنى، م . س . ذ، شكل 9 ، ص 31، لاحظ أن بيانات المملكة الأردنية غير مدرجة بالجدول.

87- كيوان، م . س . ذ، ص 43 - 44.

88- ليلة، م . س . ذ ، جدول 9 ، ص 35.

89- عبد الغنى، م . س . ذ ، شكل 9 ، ص 31.

90- الزعبى، م . س . ذ، جدول 5 ، ص 27، يمكن اعتبار فئة "أهلى" فى الجدول تضم المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى ذات الوقت، ومع هذا لن يمكن الإفادة من هذا البيان المجمع لدراسة إسهام القطاع الخاص تحديداً.

91- الزعانين، م . س . ذ، جدول 12، ص 107.

92- المرجع السابق، جدول 10، ص 95.

93- الزعبى، م س . ذ، جدول 5، ص 27.

94- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 31.

95- كيوان، م . س . ذ ، ص 43 - 46.

96- الزعانين، م . س . ذ، جدول 12، ص 107.

97- ليلة، م . س . ذ ، جدول 9، ص 35.

98- الزعبى، م س . ذ، جدول 5، ص 27.

99- كيوان، م . س . ذ، ص 43 - 46، عبد الغنى، م . س . ذ، شكل 9، ص 31.

100- الزعبى، م س . ذ، جدول 5، ص 27.

101- الزعانين، م . س . ذ، جدول 12، ص 107.

102- عبد الغنى، م . س . ذ، شكل 9، ص 31.

103- كيوان، م . س . ذ، ص 37، نلاحظ أنه رغم أن مجال السياسة يشهد أعلى نسبة تنفيذ من قبل الجهات الدولية، إلا أنها عادة ما تقوم بالتنفيذ مباشرة وليس بالشراكة حيث ما زالت الدول العربية فى معظمها تفتقد الخبرة الكافية فى هذا المجال للمشاركة فى التنفيذ.

104- ليلة، م . س . ذ، ص 41 - 42.

105- المرجع السابق، ص 43.

106- المرجع السابق، ص 42، كيوان، م . س . ذ، ص 45.

107- راجع : ليلة، م . س . ذ، جدول 10، ص 37، عبد الغنى، م س . ذ، شكل 10، ص 33، الزعبى، م . س . ذ، جدول 13، ص 43، الزعانين، م . س . ذ جدول 10، ص 95، كيوان، م . س . ذ، ص 56 - 60.

108- ليلة، م . س . ذ، جدول 10، ص 37، عبد الغنى، م س . ذ، شكل 10، ص 33، الزعبى، م . س . ذ، جدول 13، ص 43، يلفت خبراء مجال السياسة النظر إلى أن المنظمات غير الحكومية كانت الأقل شفافية فى ذكر مصادر تمويل مشروعاتها حيث أصر معظمهم على أن مصدر التمويل ذاتى وهو ما يثير علامة استفهام كبيرة.

109- لاحظ أن جدول توزيع جهات التمويل الخاص بقطاع الاقتصاد لا يظهر فيه بيان منفرد لكل من الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلى ، بل يظهر فيه بيان واحد مجمع لمصادر التمويل المحلية ، ولكن إذا ما تذكرنا أن البيان الخاص بجهات التنفيذ أظهر التدنى الواضح لمساهمة القطاع الخاص لامكننا أن نستنتج أن الحكومة والقطاع المدنى يشكلا معظم جهات التمويل المحلية.

110- ليلة، م س ذ، ص 36- 38، عبد الغنى، م . س . ذ، ص 32، الزعانين، م . س . ذ، ص 95، الزعبى، م . س . ذ، ص 43- 44.

111- كيوان، م . س . ذ، ص 56 - 57.

112- عبد الغنى، م . س . ذ، شكل 10، ص 33.

113- الزعانين، م . س . ذ، ص 95.

114- ليلة، م . س . ذ، ص 37.

115- كيوان، م . س . ذ، ص 57.

116- الزعبى، م س . ذ، ص 43، ليلة، م س . ذ ، ص 37.

117- ليلة، م . س . ذ، جدول (10) ص 35: الدراسة المسحية القطرية في مجال التعليم والتي أعدتها د . رغدة شريم، وذلك على موقع المنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات.

118- عبد الغنى، م . س . ذ ، ص 29، 36 - 45.

119- الزعبى، م س . ذ ، ص 38 - 39.

120- راجع الجدول والأشكال ذات الصلة فى : الزعبى، م . س . ذ، ص 43، عبد الغنى، م . س . ذ ، ص 33، ليلة، م . س . ذ، ص 35، الزعانين، م . س . ذ، ص 95، وراجع كذلك: كيوان، ص 56 - 60، والتي قررت أن مشروعات المجال فى فلسطين واليمن ومصر والأردن ممولة أجنبيًا بنسبة 86.6% و 77% و 69% و 43.7% على التوالى.

121- الزعانين، م . س . ذ جدول 10، ص 95، تتفوق الجهات الدولية كجهة تمويل لمشروعات المجال فى فلسطين حيث تسبق التمويل الحكومى والخاص وتتقارب نسبة المشروعات الممولة دوليًا مع تلك الممولة حكوميًا فى الأردن واليمن، وتستثنى مصر حيث لا تمول الجهات الدولية أى من مشروعاتها الإعلامية.

122- كيوان، م . س . ذ، ص 72.

123- راجع : كيوان، م . س . ذ ، ص 59، نقلاً عن دراسة اليمن القطرية التى أعدتها د. بلقيس أحمد منصور أبوأصبع، ويمكن الاطلاع على الدراسات القطرية على موقع المنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات .

124- الزعبى، م .س . ذ، جدول 5، ص 27.

125- كيوان، م . س . ذ، ص 29، عبد الغنى، م . س . ذ، ص 71- 72.

126- ليلة، م . س . ذ، جدول 10، ص 37.

127- كيوان، م . س . ذ ، ص 56 - 60.

128- الزعانين، م .س . ذ، جدول 10، ص 95.

129- عبد الغنى، م . س . ذ، شكل 10، ص 33.

130- ليلة، م . س . ذ، جدول 10، ص 37.

131- الزعبى، م .س . ذ، جدول 13، ص 43.

132- راجع : كيوان، م . س . ذ، ص 56 - 60.

133- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 45- 46.

134- المرجع السابق، ص 47، كيوان، م . س . ذ، ص 52 - 53.

135- ليلة، م . س . ذ، ص 51.

136- لم يظهر بيان عدد الذكور والإناث فى دراسات مجالى التعليم والاقتصاد.

137- عبد الغنى، م . س . ذ، جدول 4، ص 46.

138- كيوان، م . س . ذ، ص 52 - 55.

139- الزعانين، م . س . ذ، ص 84.

140- الزعبى، م س . ذ، ص 51.

141- ليلة، م . س . ذ، ص 74.

142- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 39، 62.

143- ليلة، م . س . ذ، ص 75.

144- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 62.

145- الزعبى، م س . ذ، ص 51.

146- ليلة، م . س . ذ، ص 74- 75، عبد الغنى، م . س . ذ، ص 63.

147- ليلة، م . س . ذ، ص 74 ، 75 ، عبد الغنى ، م . س . ذ ، ص 62 .

148- ليلة، م . س . ذ، ص 74.

149- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 62.

150- المرجع السابق، ص 62، ليلة، م . س . ذ، ص 72- 74 .

151- عبد الغنى، م . س . ذ . ص 63.

152- ليلة، م . س . ذ، ص 75.

153- الزعبى، م س . ذ، ص 51، عبد الغنى، م . س . ذ ، ص 39 ، 62 .

154- الزعبى، م س . ذ ، ص 25.

155- المرجع السابق، ص 51.

156- كيوان، م . س . ذ، ص 42

157- الزعبى، م س . ذ ، ص 25.

158- المرجع السابق، ص 25- 26.

159- ليلة، م. س. ذ، ص 49 ، عبد الغنى، م. س . ذ، ص 39.

160- ليلة، م. س. ذ، ص 46 وما بعدها، عبد الغنى، م. س. ذ، ص 39.

161- ليلة، م. س. ذ، ص 49، عبد الغنى، م. س. ذ ، ص 39.

162- ليلة، م. س. ذ، ص 49.

163- عبد الغنى، م. س. ذ، ص 39.

164- المرجع السابق، ص 40.

165- ليلة، م . س . ذ، ص 49.

166- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 32 .

167- المرجع السابق، ص 50، الزعانين، م . س . ذ، جدول 13، ص 113 .

168- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 50.

169- طالع الدراسة القطرية عن الجمهورية العربية السورية فى مجال السياسة والتى أعدتها د . نجوة حسن قصاب وذلك على الموقع الإلكتروني للمنظمة .

170- ليلة، م . س . ذ، ص 58، عبد الغنى، م . س . ذ، ص 50.

171- كيوان، م . س . ذ، ص 61- 62، ليلة، م . س . ذ، ص 57.

172- ليلة، م . س . ذ، ص 57.

173- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 21.

174- كيوان، م . س . ذ، ص 61- 62.

175- الزعبى، م .س . ذ، ص 49، طالع الدراسة القطرية عن الجمهورية العربية السورية فى مجال السياسة والتى اعدتها د . نجوة قصاب على موقع المنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات

176- كيوان، م . س . ذ، ص 61، عبد الغنى، م . س . ذ، ص 50.

177- كيوان، م . س . ذ، ص 64 - 65.

178- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 50.

179- المرجع السابق، ص 50 - 51.

180- ليلة، م. س. ذ. ، ص 62.

181- لم تتضمن جداول توزيع المشروعات على فئات المرأة فى مجال الاقتصاد هذا البيان، راجع الجداول فى: الزعبى، م . س . ذ، من ص 33 - 42.

182- الزعانين، م . س . ذ، ص 141 .

183- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 72.

184- ليلة، م . س . ذ، ص 86- 87.

185- كيوان، م . س . ذ، ص 47 - 51.

186- الزعبى، م س . ذ، جدول 8، ص 35.

187- ليلة، م . س . ذ، ص 83 - 85.

188- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 72- 73.

189- الزعانين، م . س . ذ، جدول 15، ص 124 .

190- كيوان، م . س . ذ، ص 47 - 51، 72.

191- عبد الغنى، م . س . ذ، جدول 2، ص 40.

192- المرجع السابق، ص 30.

193- عبد الغنى، م . س . ذ، جدول 2، ص 40.

194- المرجع السابق، جدول 10، ص 70- 71.

195- المرجع السابق، ص 73.

196- الزعانين، م . س . ذ، جدول 15، ص 124 .

197- التقرير الختامي الصادر عن ورشة عمل مجال التعليم والمنعقدة في القاهرة في الفترة من 18 - 20 يوليو 2005.

198- كيوان، م . س . ذ، ص 47 - 51.

199- فتحية معتوق، م . س . ذ، موقع المنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات.

200- المرجع السابق، ص 24 - 25 ، 58.

201- المرجع السابق، ص 34.

202- المرجع السابق، ص 58، تعد منظمة المرأة العربية لتبنى مشروع يستهدف بناء قدرات مقدمى الخدمة الصحية. والمشروع جزء من برنامج أشمل وضعته المنظمة استجابة لنتائج الدراسات المسحية فى مجال الصحة وهو موجه لصحة المرأة العربية ويتضمن مكونات التثقيف والتوعية والتدريب وتطوير البروتوكولات السريرية.

203- انطون رحمة، الدراسة القطرية للجمهورية العربية السورية فى مجال التعليم، الموقع الإلكترونى لمنظمة المرأة العربية.

204- الزعبى، م س . ذ، ص 55 - 56.

205- المرجع السابق، جدول 9، ص 36.

206- الزعانين، م . س . ذ، ص 147- 148.

207- المرجع السابق، ص 146- 147.

208- كيوان، م . س . ذ، ص 69- 71، 72- 74.

209- راجع : الزعبى م . س . ذ، ص 48 - 49، عبد الغنى، م . س . ذ، ص 52 - 55، ليلة، م . س . ذ، ص 66 - 68، كيوان، م س . ذ، ص 66- 71.

210- كيوان، م . س . ذ ، ص 66 - 71، عبد الغنى، م . س . ذ، ص 52 - 55، الزعبى م . س . ذ، ص 48- 49.

211- كيوان، م . س . ذ ، ص 66، الزعبى م . س . ذ ، ص 44.

212- عبد الغنى، م . س . ذ، ص 55- 57، الزعبى م . س . ذ ، ص 13، الزعانين، م . س . ذ ، ص 124 - 127، كيوان، م . س . ذ، ص 64- 71

213- ينبثق عن منظمة المرأة العربية مجموعة عمل باسم "المجموعة القانونية العربية" تتكون من مستشارين قانونيين ممثلين للدول الخمسة عشر الأعضاء بالمنظمة وتتلخص مهمتها فى دراسة الدساتير والتشريعات العربية وإصدار التوصيات التى تضمن للمرأة العربية حقوقها . ولقد أصدرت المجموعة بالفعل مجموعة من التوصيات

العامة وكذلك الخاصة بكل فرع من أفرع القوانين. وتعكف المجموعة الآن على إصدار دليل استرشادى يتضمن الآليات الإجرائية التى يمكن أن تتبعها الدول باتجاه وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.

214- كيوان، م. س. ذ، ص 66 - 71، عبد الغنى، م . س. ذ، ص 58 - 60.

215- كيوان، م. س. ذ، ص 66 - 68، ليلة، م. س. ذ، ص 69- 72، الزعانين، م. س. ذ، ص 129، الزعبى، م. س. ذ، ص 49- 50، عبد الغنى، م. س . ذ، ص 58 - 60.

216- الزعبى، م . س . ذ، ص 49- 50، كيوان، م . س . ذ، ص 73

217- كيوان، م . س . ذ ، ص 67، ليلة ، م . س . ذ ، ص 69- 70، الزعانين، م. س. ذ، ص 129، الزعبى، م. س . ذ، ص 49 - 51، عبد الغنى، م. س. ذ، ص 60- 62.

أ.د. علا أبو زيد

- أستاذ الفكر السياسي والنظرية السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- حاصلة على ماجستير العلوم السياسية من جامعة القاهر ة ودكتوراه الفلسفة من جامعة تورونتو بكندا.

- حصلت رسالتها للدكتوراه على جائزة ال MESA - جمعية دراسات الشرق الأوسط- كأفضل رسالة دكتوراه فى العلوم الإنسانية في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) ١٩٨٧.

- عضو العديد من البعثات البحثية إلى جامعات انجلترا والولايات المتحدة في موضوعات حقوق الإنسان والمساواة الجندرية، واهتماماتها البحثية تطال موضوعات العدالة الجندرية والمشاركة السياسية للمرأة وموقع المرأة فى مدارس الفكر السياسى.

- شغلت الدكتورة علا أبو زيد منصب نائب مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة وعضو لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس القومى للمرأة بمصر. وهي عضو اللجنة الاستشارية لبرنامج الدراسات الحضارية بجامعة القاهرة. وحالياً هي مديرة التخطيط والبرامج بمنظمة المرأة العربية.

25, Ramsis St., El Korba, Heliopolis, Cairo,
The Arab Republic of Egypt.
Tel.: (+202) 24183301/101
Fax: (+202) 24183110
E-mail: info@arabwomenorg.net

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

٢٥ شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٤١٨٣٣٠١/١٠١ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٤١٨٣١١٠ (٢٠٢+)
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net